



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
الشمري النعوي

الجزء العاشر

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة
سلطنة عمان

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
{ ٥٥٧ هجرية } : { ١١٦٢ م }

الجزء العاشر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة
- سلطنة عمان -

طبع بـطبعة عيسى الباني الجاني وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

باب في الإمامة وفضلها والحث عليها

الحمد لله على أنواره الزاهرة، وأدائه الظاهرة، وبراهينه القاهرة، وعلى ما أولى وأنعم، وهدى إليه وفهم، من النور الواضح الأبهج، والطريق اللامع الأبلج .

وصلى الله على من ختم به الرسل، وأوضح به السبل : محمد المصطفى، وأمينة المجتبي، وعلى آله وكفى .

أما بعد - فإن أفضل ما أنعم الله على العباد، واختصهم به ليوم الميعاد، نعمة: إن إحداهما: الرسول الهادي الذي لا يصاب علم الدين إلا من قبله. والأخرى: الوالي العادل الذي لا تصلح الدنيا إلا على يده . قال الله تعالى : « وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا آلَمَّا حَبَرُوا وَكَانُوا بآيَاتِنَا يُوقِنُونَ » وقال لإبراهيم عليه السلام : « إني جاعل لك للناس إماماً قال : وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قال : لا ينال عهدى الظالمين » تنزيهاً للإمامة، ورفعاً لقدرها، وتعظيماً لخطورها أن يها لها عات ظالم، أو يتحلى باسمها باغ غاشم .

فصل

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال : « إمام العدل في ظل العرش يوم القيامة » .
وفي موضع : « يوم لا ظل إلا ظله » .
وروى عنه - ﷺ - أنه قال : الإمام الجائر خير من الفتنة . وكلُّ لا خير
فيه وفي بعض الشر خير .

فصل

وعنه - ﷺ - : من مات ولم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهلية .
وقيل لحفص بن محمد : أجاهلية كفر ؟ قال : بل جاهلية ضلال .
ابن عمر : عنه ﷺ : من مات ليلة ليس عليه إمام ، إن مات شهيدته جاهلية .
مسألة :
وقيل : النظر إلى الإمام العدل عبادة .
مسألة :

وقال موسى بن علي - وهو يتيه - ككلم في المسكر - : لا يجهز جيش ، ولا تعقد
راية ، ولا يؤمن خائف ، ولا يقام حد ، ولا يحكم حاكم في غير مجتمع عليه
إلا بإمام .

قال غيره : وهذا في الحكم في الأمصار التي تملكها الأئمة ، ويجزى لهم
حكمها .

وأما إذا لم يكن كذلك ، فقد قيل : إن ذلك جائز كله ، ممن ملك ذلك
وقدر عليه .

مسألة :

ومن كلام أبي عبيدة المغربي : وكل من دخل في الإمامة والعمامة ، وله فيها رأى ، إذا كان يعجبه ذلك الرأي ، بمعنى حب الدخول فيها وكل إليها .

مسألة :

ومنه : وإمام المسلمين وعاملهم ، إنما مقامه فيها كالسجون ، وهو كاره لذلك ؛ لأنه على خطر عظيم .

قال عمر : والله لو ددت أن يضرب عفتي أحب إليّ من أن أتولى هذا الأمر ، وعلى وجه الأرض من هو أقرى عليه مني .

مسألة :

وجاء الحديث - عن رسول الله ﷺ - أنه قال : لم يبق من الدنيا إلا بلاء وفتنة . وإن يزدد الأمر إلا شدة . ولن تروا من الزمان إلا غلظة . أ كبرنا أمير ، وليس بأمر ، إن الله لا يعاقب الرعية وإن كانت طاملة مسيئة ، إذا كانت الأئمة هادية مهديّة . ويعاقب الرعية إن كانت هادية مهديّة . وذلك أن حسنات الأئمة تعلو سيئات الرعية ، وحسنات الرعية لا تعلو سيئات الأئمة . السلطان ظل الله في أرضه ، يأوى إليه كل مظلوم .

مسألة :

وعن النبي ﷺ أنه قال : خير أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وشر أئمتكم الذين يبغضونكم وتبغضونهم ، ويلمعونكم وتلمعونهم .

وقال بعض : إن الملك تطول مدته إذا كان فيه أربع خصال : إحداها : ألا يرضى لرعيته ما لا يرضاه لنفسه . والأخرى : أن لا يسوء في عمل يخاف عاقبته لنفسه . والثالثة : أن يجعل ولي عهده من ترضاه رعاياه والرابعة : أن يتفحص عن أسرار الرعية كتفحص المرضعة عن مقام رضيعها .

مسألة :

قال أبو سعيد : أرجو أنه يوجد أن الأنبياء - صلوات الله عليهم - أكل واحد منهم أجره ، وأجر من عمل بطاعته ودعواه من أمته ، من غير أن يتفحص من أجورهم شيء .

وكذلك الإمام له أجره ، وأجر من عمل بطاعته ، من الأعوان والعمال ، إذا كان عادلاً .

فصل

عن الأنباري - قال : سمعت مشيختنا يقولون : حق على كل عاقل أن لا يستخف بثلاثة : الأتقياء ، والإخوان ، والسلطان فمن استخف بالأتقياء ذهب آخرته ، ومن استخف بالإخوان ذهب مروته ، ومن استخف بالسلطان ذهب دنياه .

باب في المشورة وفضائها والحث عليها

قال الله تعالى : « وشاورهم في الأمر فإذا زمت فتوكل على الله » معناه على ما أشاروا عليك فتوكل على الله وقال سبحانه : « والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم » وذلك أراد أن يعرفهم فضل المشورة .

مسألة :

وقال عمر : الرجل ثلاثة : عفيف مسلم عاقل بما يأتمر في الأمور ، إذا أقبلت فاشتبهت . فإذا وقعت خرج منها برأيه . وعفيف مسلم ليس له رأى . فإذا وقع الأمر ، أتى ذا الرأى فاستشاره واستأمره . ثم نزل عند أمره . وجائر ثائر ، لا يأتمر راشداً ، ولا يعطى مرشداً .
وقال أيضاً : شاور في أمرك الذين يخفون الله .

مسألة :

ويقال : لا تدخل مشورتك جباناً ولا بخيلاً ولا حريصاً ؛ فإن البخيل يقصر بك عن فضل أمر تريده ، والحريص يعسك فقرأ ، ويزين لك أسوأ خصالك ، والجبان والبخيل يضيقان عليك الأمور ويكبسك بها .

وكان يقال : لا تستشر معلماً ، ولا راعى غنم ، ولا كثير الفعود مع النساء .

وقيل : لا تشاور صاحب حاجة يريد قضاءها ، جائعاً ، ولا من به البول .

وعن كعب أنه قال : لا تستشر للحاكة ؛ فإن الله سلبهم عقولهم ، ونزع البركة

من كسبهم .

وقال الأحنف : لا تشاور الجائع ، ولا العطشان حتى يروى ، ولا الأسير حتى يطلق ، ولا المصل حتى يجد ، ولا الراغب حتى يفتح .
وقال أيضا : لا تشاور من لا دقيق عنده .

فصل

وقيل : قال أعرابي : ماعتبت قط حتى يعقبني قومي . قيل له : وكيف ذلك؟
قال : لا أفعل شيئا حتى أشاورهم فيه .

فصل

وقيل لرجل من عبس : ما أكثر صوابكم؟ فقال : نحن ألف رجل ، كلنا غير حازم . وفيما رجل حازم ، ففحن نظيمه ، فسكانا ألف رجل حازم .

فصل

ويقال : من أصدر الأمور من غير مشورة . فعبتها الحسرة والندامة ومشاورة
العلماء جماع للحزم . واستفتح الأمور بمشورة ذوي الأسنان والبيجارب والمناصحة ،
وأهل الحزم من أهل الصيانة ؛ فإن حزم الرأي ملاك النظر ، وإزالة الفكر ،
واستخراج الظفر .

فصل

والخطأ مع الظن خير من الصواب مع العجلة .
ويقال : أما ذوو المروءة فسقشير وأما الأحمق فمختلس .

مسألة :

عن النبي ﷺ : المشاورة حصن من الندامة . وأمان من الملامة .

وعنه عليه السلام : من أراد أمراً فشاور فيه امرأ مسلماً ، وفقه الله ، وأرشد أموره .

وقال عليه السلام : استرشدوا العاقل ترشدوا ، ولا تقصوه فتندموا .

فصل

عن الحسن قال : كان النبي - ﷺ - يسقي حتى الأمة الوكما ، فتشير عليه بالشئ ؛ فيأخذ به . . .

وقيل : لم تزل حرمة الرجال مازالوا يستحلون مرارة قول النصحاء ، ويشهدون الغيوب . وفي نسخة : يسمعون العيون ، ويستشيزون صواب الرأي . من كل مرجى حتى الأمة الوكما .

وقيل : عليك بالمشاورة ؛ فإنك واحد في الرجال . ولا تتممك شدة رأيك ، في ظنك ، أن تجمع إلى رأيك رأي سيرك . فإن وافق رأيك اشتد ، وإن خالفه عرضته على نظرك .

وقيل : استشار ملك وزراءه فقال أحدهم : الحازم يزداد برأى الوزراء الحزمة ، كما يزداد البحر بموارده من الأنهار ، وينال بالحزم والرأى ما لا يناله بالقوة والجنود .

ابن المقفع : لا تقذفن في رؤوسك أنك إن استشرت ظم-ر منك الحاجة إلى غيرك ، فيوضعك ذلك إلى المشاورة ، فإنك لا تريد الرأي للفخر به ولو أردت الذكر عند الألباء أن يقال : لا يفرد برأيه ، والرأي من إخوانه .

مسألة :

وقيل : استشار بعض ملوك العجم وزراءه . فقال أحدهم : لا ينبغي للملك أن يستشير من أحدا إلا خالياً به ، فإنه أموت للسـر ، وأحزم في الرأي ، وأجدر للسلامة ، وأعفى من بغضنا عياله . وفي نسخة : سلامته بغض . فإن إفشاء السر إلى واحد أوثق من إفشائه إلى الاثنين وإلى الثلاثة كالعامة .

مسألة :

الضياء - اختلف الناس في استشارة الجماعة وإفراد كل واحد منهم ، فذهب الفرس : أن الأولى اجتماعهم على الآراء ، ليذكر كل واحد منهم فكره في الرأي ولكل واحد من المذهبيين وجه .

مسألة :

وقيل : من التمس من الإخوان الرخصة عند المشورة ، ومن الأطباء عند المرض ، ومن الفقهاء عند الشبهة ، أخطأ الرأي ، وازداد مرضاً ، وحمل الوزر .

وقال :

وأفنع من شاورت من كان ناصحاً شقيقاً فأبصر بعدها من تشاور
وليس بشانك الشفيق ورأيه غريب ولا ذو الرأي والصدر واغر

وقال، آخر :

إذا بلغ الرأي النصيحة فاستعن برأى نصيح أو نصيحة حازم
ولا تحسب الشورى عليك غضاضةً فإن الخوافى وانفـرات القوادم
وخلّ الهـويفا للضعيف ولا تسكن نؤوماً فإن الحرّ ليس بنائم
وأدن من القرب المقرب نفسه ولا تشهد الشورى أمراً غير كاتم
وما خير كف أمسك الفلأ أختها وما خير سيف لم يؤيد بقائم
فإنك لم تستطرد الهم بالملئ ولم تبلغ المليء بغير المكارم

مسألة :

قال الحسن : ما أحزن القوم أمر، فاجتمعوا وتشاوروا إلا أرشدهم الله لأصوبه.

فصل

ويقال : الرأي كالمضالة تؤخذ أين وجدت ، ولا تهون لمهانة صاحبها فتطرح ؛
فإن الدبرة لا يضيعها مهانة غائصها ، ولا المضالة لا تترك لذلة واجدها .

ويقال : استشر أخاك تعرف موضع عداوته .

وقيل : قال معاوية : لقد كنت ألقى الرجل من العرب أعلم أن فيه ضعفاً ،
فأستشير فيشور لي منه بقدر ما يجد من نفسه ، فما يزال يوسعني شتماً وأوسمه حلماً ،
حتى يرجع لي صديقا ، فأستفجده فيفجديني .

قال هر بن الخطاب - رحمه الله - : الرأي الفرد كالخيط السجيل . والرأفان
المبرمان والثلاثة أمر لا يكاد يفتقض .

قال أشجع :

رأى سرى وعميون الناس هاجية ما أخر الحزم رأى قدم الحذر
وقال القطامي في معصية الناصح :

ومعصية الشفيق عليك مما يزيدك مرة منه استماعاً
وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه اتباعاً
كذلك وما رأيت الناس إلا إلى ما جر غاويهم سراعاً
ترام يغمزون من استرابوا ويحتمنون من صدق البضاعة

فصل

وأشار رجل على صديق له برأى فقال له : لقد قلت ما يقول به الناصح الشفيق ،
الذي يخط حلوه كلامه بمره ، وحزنه بسنله ، ويحرك الأشغاف منه ما هو ساكن
من غيره . وقد وعيت النصيح منه رقبته ، إذا كان مصدره من عند من لاشك في
مودته وصافي عينه . ومازلت بحمد الله لك إلى كل خير طريقاً منهجاً - ومهيماً
واضحاً . وقد قال أوس بن حجر :

وقد أعقب ابن العم إن كان عالماً وأغفر عنه الجهل إن كان أجهلاً
وإن قال لي : ماذا ترى يستشيرني يجذني ابن عمي مخطط الأمر . وكلا
أقيم بدار الحزم مادام حزمها وأحرى إذا حالت بأن أتجولا
وأستبدل الأمر القوى بغيره إذا أعقد ماموق الرجال تجللاً

مسألة :

وقيل : إن بعض ملوك العجم كان إذا شاور مرارته ، ففصروا في الرأي «

دعا الموكلين بأرزاقهم فعاقبهم . فيقولون : يخطيء وزراؤك وتعاقبنا نحن ! فيقول :
نعم . إنهم يخطئون لعلق قلوبهم بأرزاقهم ، فإذا اهتموا خلطوا . خ : أخطأوا .
وكان يقال : النفس إذا أحرزت قوتها اطمأنت .

مسألة :

في الحديث المرفوع : المستشار بالخيار . إن شاء قال فنصح ، وإن شاء سكت .
والله أعلم .

وعن عائشة : أن النبي - ﷺ - قال : المستشار ممان ، والمستشار مؤتمن .
قال سلمان بن يزيد :

وأجب أخاك إذا استشارك ناصحاً وعلى أخيك نصيحة لا ترد

فصل

قال أبو عبيدة : أصل المشاورة : الاجتماع في الأمر . والمشورة : استخراج
الآراء بالمعقول والمعارف والتجارب .

مسألة :

قال الأوزاعي : هلكت هذه الأمة بشدة الإعجاب وترك المشاورة . وقوله
ﷺ : لا تستضيئوا بنار المشركين ، أي لا تستشيروا المشركين في شيء من
أموالكم .

مسألة :

ويقال في المثل : رأى الشيخ خير من مشهد الغلام .

مسألة :

قيل : كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج : صف لي الفتنة حتى كافي
أنظر إليها . فقال : إن الفتنة تلذح بالنجوى ، وتنتج الشكوى ، وتقوم بها
الخطباء ، وحصادها السيف .

مسألة :

وقيل : كل شيء محتاج إلى العقل ، والعقل محتاج إلى التجارب . وعن
ابن عباس : إنه لينظر إلى الغيب من متر رقيق .
قال الشاعر :

بصير بأعقاب الأمور كأنما يخاطبه من كل أمر عواقبه

* * *

باب في الرأي والتثبت في الأمور

الباس حازمان وعاجز فأحد الحازمين : الذي إذا نزل به البلاء لم ينتظر ،
وتلقاه بحيلته ورأيه ، حتى يخرج منه وأحزم منه العارف بالأمر إذا أقبل ، فيدفعه
قبل وقوعه . والعاجز في تردد حائر بائر ، لا يأمر راشداً ، ولا يطيع مرشداً .

وقال :

وإني لأرجو الله حتى بكأني أرى بحميل الرأي ما الله صانع
وكان يقال : النظر في الأمور نجاة من الغرر . والعزم في الأمور سلامة من
التفريط . وداعية الظفر والتدبر والتفكير ينفعان عن الغفلة ، ويكشفان عن الحزم .
ومشاورة الحكماء ثبات في اليقين ، وقوة للقبصير . فذكر قبل أن تعزم ، وأعرض
قبل أن تضرم ، وتدبر قبل أن تهجم ، وشاور قبل أن تقدم .
وكان يقال : خاطر من امتعنى برأيه والتدبر قبل العمل يؤمنك من الغدم .
من استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ .

فصل

وكان يقال : أناة في عواقبها دواء ، خير من عجلة في عواقبها فوت .
ولما عزموا على البيعة لعبد الله بن وهب رحمه الله بكره ، فأتوا عليه فقال : يا قوم
استبقيوا الرأي ، أي دعوه يغيب وكان يعرض بالله من الرأي الدبري وقوله :
استبقيوا الرأي دعوه يغيب . يقول : دعوه يأتى عليه ليلة ثم يعقبه . والرأي الدبري
الذي يحدث بعد وقوع الأمر .

وقال جرير :

ولا يعرفون الشر حتى يصيبهم ولا يعرفون الأمر إلا تدبراً
وقيل لرجل : تكلم . فقال : لا يشتهي الخبز إلا بائعاً .

مسألة :

وقال بعض الحكماء : منازل الرأي أربعة : التقدم في الرأي قبل حلوله ،
فإن قصر عنه ، فالحسد عند وقوعه . فإن قصر عن ذلك في أوانه ، فلاحتمال
في التخلص . فإن قصر عن ذلك ، فليس إلا بذهاب الزمان الذي يذهب بنفسم
صواب الرأي .

باب فى السر وكتمانه

فى الحديث : المجالس بالأمانة .

وقيل عن النبى ﷺ : إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهو أمانة ، ولو لم يستكتمه ، فكيف إذا استكتمه ! وإنما يحالسون بالأمانة .

ومنه الحديث : من أشاد فاحشة على مؤمن ، فهو مثل الذى أتاها ، فصار بها هنا كفاعلها ، لإشاعته إيها ولو لم يستكتمه . ومعنى أشاد : إذا رفع ذكره ونوته به ويشهره بالتبجح .

وعن النبى ﷺ : استعينوا على قضاء الحاجات بالكتمان ؛ فإن كل ذى نعمة محسود .

وكان يقال : من وهن الأمر بإعلانه قبل إحكامه .

وفى كتب العجم : أن بعض ملوك فارس قال : صونوا أسراركم ، فإنه لا سر إلا فى ثلاثة : مواضع مكيدة ، نحاول ، ونزلة نزاول ، وسريرة مدخولة تكتم . ولا حاجة لأحد منكم فى ظهور شئ . معنى عفه .

فصل

ويقال : إن للأسرار منازل ، منها ما يدخل فيه الردهط ، ومنها ما يستعان فيه بقوم ، ومنها ما يستغنى فيه بواحد .

ويقال : إذا كان الملك محصناً لمرءه ، بعيداً من أن يعرف ما في نفسه ، متخيراً للوزراء ، مهيباً في أفس العامة ، مكافياً بحسن البلاء ، لا يخافه البريء ، ولا يأمنه المرء ، مقدراً لما يفيد ويففق ، كان خليقاً لبقاء ملكه . ولا يصلح لمرئنا هذا إلا لسانان وأربعة آذان ثم خلا به .

مسألة :

ومن أوثر على المرء وأنشاه ، فبئس ما صنع ، ويسقفر ربه .

وعن بشير : إذا استشير معك أخوك بمرء ، وأنت تعلم أنه لا يحب إظهاره فأظهره ، فأنت آثم . وإذا قدم عليك فأظهره فهو نفاق .

قال الشيخ أبو محمد : إنما يأتى إذا أخبر بمرء أخيه ، إذا كان يدخل عليه ، إذا أخبر به مضرّة أو معصية . فأما إذا كان الخبير لا يلحقه فيه شيء يكرهه ، فلا بأس

مسألة :

وقيل في الحكم : قلوب العقلاء حصون الأسرار . ويحذر صاحب السر أن يودع سره من يزور الوقوف عليه ، فإن طالب الوديسة خائن . وفي الحكم : لا تفكح خاطب مترك .

فصل

قيل : لرجل كيف كتمانك للسر ؟ فقال : أنكر الخبر وألف المستخير .

وقيل لأعرابي : كيف كتمانك ؟ فقال : ما قلبي إلا قبر . وقيل : أمر رجل
إلى صديق له حديثاً . فلما استقصاه قال له : أفهمت ؟ قال : له بل نسيت .

وقال بعضهم : ولو قدرت على نسيان ما اشتغلت منى الضلوع من الأمرار
والخير ، لكنت أول من نسي مراثيه ، إذا كنت من سرها يوماً على خطر .
وقيل : قال بعض الحكماء : كلما كثر خزان الأمرار ازدادت ضياعاً .
وقال آخر : من أفشى سره كثر عليه المتآمرون .

وقال آخر :

إذا ما ضاق صدرك عن حديث فافشقه الرجال فمن تلوم
إذا عانيت من أفشى حديثي وسري عنده فأنا الظلوم
فإني حين أسأم حمل سري فمن حملته سري سئوم

وقال آخر :

قد أركب الهول مسدولاً عساكره وأكتم السر فيه ضرباً المنق
وقال آخر :

سأكتمه سري وأحفظ سره ولا غرو بي إني عليه كريم
حليم فينسى أو جهول يشيعه وبما الناس إلا جاهل وحليم
قال علي : سرك أسيرك فإذا تكلمت به صرت أسيره . قال :

فلا تفش سرّك إلا إليك فإن لكل نصيح نصيحاً

وقال عمر بن عبد العزيز : القلوب أوعية السرائر ، والشهة أفعالها ، والألسن
مفاتيحها فليحفظ كل امرئ مفقاح سره .

ويقال: إن الفاس قد ابتدعت لهم خصلتان: إضاعة السر، وإخراج النصيحة.
وليس موضع السر إلا أحد رجلين: رجل آخر، يرجو ثواب الله، ورجل دنيا،
له شرف في نفسه، وعتل يهون به حسبه.

وقال أزدشير لابنه: يا بني اجعل حديقك مع أهل المراتب، وعظمتك في
عطيتك لأهل الجهاد، وسرك لأهل الدين، وخيرك لمن عناه ما عناك من أهل
العقل.

مسألة:

عن ابن عباس قال: قال لي أبي: يا بني أرى أمير المؤمنين يسه عليك
ويستشيرك، ويقدمك على الأكابر من أصحاب محمد ﷺ، وإنى أوصيك بخلال
ثلاث: لا تفشين له سرا، ولا يجربن عليك كذبا، ولا تفتابن عفته أحدا.

قال الشعبي: قلت لابن عباس: كل واحدة خير من ألف. قال: أي والله
من عشرة آلاف.

مسألة:

وكان يقال: من وهن الأمر إعلانه قبل إحكامه. تقدمت.

وكان يقال: أصبر الفاس من لا يفشى سره إلى صديقه، مخافة أن يقع بينهما
شر فيفشييه.

وكان يقال: لا تطلع الفاس على سرك يصلح لك أمرك.

وقال بعض الحكماء لصديق له: سرك من دمك، ولا تضعه إلا عند من تنق

قال الشاعر :

أعن السر بكتان ولا تجرحن فيك إذا استودعت سر
وإذا ضقت به ذرعاً فلا تصعن سر ك إلا عند حر

قال غيره :

وإذا المرء أنشئ سره بلسانه ولام عليه غيره فهو أحق
إذا صاق صدر المرء عن سر نفسه فصدر الذي يستودع السر أضيق

روى أن رسول الله ﷺ رأى في المنام أن ولد الحكر يتداولون مغبره .
وذلك بالمدينة، كما يتداول الصبيان الكرة، فخلى ﷺ في بيته، وهو بيت عائشة.
فقص رؤياه على أبي بكر وهر، رحمهما الله . فلما تفرقا سمع رسول الله ﷺ
الحكم بن أبي العاص يخبر برؤياه، فاشتد ذلك عليه، واتهم عمر أن يكون
أنشئ سره، وبرأ أبا بكر . وقال لعمر : حدثكم بحديث أظهمتموه . فقال عمر :
والله ما فعلنا . فقال ﷺ : إنما كنت أنا وأنت وأبو بكر وأنت قال : أنا أشهد
أن أنا بكر ما أفشاه . فقال عمر : ولا أنا والله يا رسول الله . صلى الله عليك وسلم . فقال
ﷺ : فمن أخرج حديثي ؟ فقال عمر : يا رسول الله - صلى الله عليك وسلم - تعود
إلى مجلسك حتى نتحدث كما كنا نتحدث، أنبتك من أنشئ سر . ففعل ﷺ،
وأقاموا في الحديث حتى كاد ينسى ما فعله، ثم خرج عمر رحمه الله، فإذا الحكم
كان يستمع إليهم، فنفاه رسول الله ﷺ .

مسألة :

وقال بعض الحكماء : من طلب لسره موضعاً فقد أشاد به .

عن المهلب قال : ما رأيت صدور الناس تضيق عن شيء كما تضيق عن حمل
الأمرار .

المأمون : قال : تجعل الملوكة كل شيء إلا ثلاثة أشياء : العطن في الملوكة ،
وإفشاء السر ، والتعرض للحرم .

* * *

باب في فرض الإمامة والحث عليها والحجة عليها

الإمامة فرض بالدليل من الكتاب والسنة والإجماع . فالدليل من الكتاب قوله : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ » وهم الأئمة . وقال تعالى : « وَيَذَرْنَا عَنْهُمَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ » وهو الإمام الذي يقيم الحد .

مسألة :

ومن السنة أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح بلدًا أمر عليه أميرًا مريضًا . وكذلك كان يفعل بالمدينة ، إذا خرج عنها حاجًا أو غزيرًا . وكان أمراؤه في البلاد مشهورين بقاميره إياهم ، وعقد الألوية لهم . فإذا كان هذا مع جوده عليه السلام ، فمع عدمه أخرى أن يجب .

وروى عنه عليه السلام : أطيعوا ولاية أموركم . وقال لمعاذ : ولا تعص إمامًا عادلاً . وقال : السمع والطاعة ولو كان حبشيًا مجذومًا . فبين - ﷺ - أن لا بد للأئمة من قائم تجرى على يديه أحكامهم وآراؤهم ، بما فعل من توليته العدل النعمة منهم ، أن يفعلوا كفعاله ، ومضوا على سنته فاحتذى المسلمون مثاله .

مسألة :

وأما إجماع الأمة على وجوبها ، ففعل المهاجرين والأنصار فيها وقولهم على الاجتماع لها . وإن اختلفوا فيمن يقوم بها ، فلم يختلفوا أنها واجبة أو غير واجبة .

مسألة :

وأما إجماع الأمة وجوبها ، ففعل المهاجرين والأنصار فيها . وقولهم على الاجتماع لها ، وإن اختلفوا فيمن يقوم بها ، فلم يختلفوا أنها واجبة أو غير واجبة .

مسألة :

ومن الدلالة على وجوبها : أن الأمة مجمعة أن لله فروضاً أمر بها ، وحدوداً أوجبها ، لا يقوم بها المصيب لها منهم على نفسه ، لما أوجب الله من ذلك . ولا يقوم بها إلا الأئمة منهم وأمرؤهم ، فصح بأن ما لم يكن الفرض إلا به من الأفعال ، ففرض مثله : فرض للإمامة .

مسألة :

وأما تقديم الإمام إماماً ، عند المسكنة وزوال العذر من التفتية ، وحضرة من تقوم به الإمامة من الأعلام والأنصار . فقد قيل : إن ذلك لازم للمسلمين ، ولا يـمـهم تركه بعد القدرة عليه . واعتلوا في ذلك بعلم من ولاية النبي - ﷺ - على الأمصار ، وتنفيذ القادة على الجيوش ، مع ما قدمنا ذكره . وقد لزم الجماعة من الخاصة والعامة ، ما اجتمع عليه من شاهدوا عقد الإمام من الأعلام .

وقول : إن ذلك ليس بواجب عليهم بل مخيرون فيه . فإن دخلوا فيه كان عليهم القيام به ، وكانوا حجة للإمام ، وعليه فيما ألزموه أنفسهم .

أبو سعيد : وهذا القول أشبه بأحكام الكتاب والسنة الدليل أنه لو اجتمع المسلمون في مكان ، لا يكونون فيه قادرين من الأربعين فصاعداً ، فمقدوا الإمام بينهم في حال يجتمع عليه ، أن ذلك كان منهم وسيلة . ففي الإجماع أنه إمام ، وأن له

الطاعة والحق ، ما للإمام الذي عقده في حال القدرة ، ولو كان العقد فريضة ، لم يحمل فيه اختيار ؛ لأن أحكام الاختيار لا تكون فرضاً إلا من سبب قد دخل فيه المتعبد وأراد الخروج منه . وأما الشيء يريد الدخول فيه ، فلا نعم ذلك في الدين .

فإن قيل : فقد جيل في كفارة الأيمان الاختيار في التمتع والإطعام والسكوة ، لمن لم يجد . ولم يحزه سوى ذلك .

قيل له : هذا مما قلنا ؛ إنه دخل فيه ، ويريد الخروج منه . وذلك مما لم يدخل فيه . وأما هو فخير أن يدخل فيه أو لا يدخل . وإن شاء لم يقع نظره على شيء مما يراه صلاحاً ، وكان مزيلاً للفرض . وإن شاء وقع نظره على شيء ، فكان النظر هو سبب الفرض . ومتى يكون النظر فرضاً . وهل لذلك غاية . فلا يجد بدءاً ، مما يكون النظر له غاية أو لا غاية له ، فيبطل حكم النظر . والله أعلم .

ولما أن كان لا بد من النظر ، لم يحز إلا أن تكونوا فيما بينهم وبين آخر النظر سالمين ولو مضى على ذلك زمان . وإن ماتوا فهم سالمون . فهذا يدل على أنه على الاختيار .

فإن قيل : فالحج فريضة والزكاة فريضة ، وفيهما الخيار .

فيل له : هذا مما يزيد الخروج منه . وإن مات فقرضه عليه .

فإن قيل : فهل يشبه ما قلتم شيء ؟

قيل له : النكاح . وذلك أنه ليس بالازم مخير فيه . فإن عصى الله بشيء من الزنا هلك بفعله لا بتركه النكاح .

فإن قال : الإمامة فريضة على المسلمين والنكاح على الزوجين .

قيل له : إنما أردنا بما ينعقد أوله على الاختيار . فالإمامة وإن كانت عامة ، فقد صارت خاصة بالعاقدين والمعقود عليه ، كفتح النكاح بل الإمامة تنعقد بأفل ؛ لأن النكاح لا ينعقد إلا بالولي والزوج والبيئة ، وهما اثنان فصاعداً . فلا نعلم شيئاً أشبه بالإمامة وأشباهها من النكاح ولا تكون الإمامة إلا في ظهور من العاقدين بدينهم ، في جماعة من المسلمين .

مسألة :

وأجمع المسلمون على أنهم عند عدم تلك العقدة من الإمام ، يجوز لولى من علماء المسلمين ، أن يقوموا بما يجرز أن يقوم به الإمام ، إذا عقدت له تلك العقدة وأنهم أولياء ، للأمور التي تقوم بالإمام ، إذا لم يكن إمام معقود له .

ولا نعلم أنهم اختلفوا في شيء من الأشياء ، إلا وقالوا : إن للجماعة أن يقوموا به ، إلا أن يكون إمام ، وساروا واهلوا به في المحاربات ، وعقد الرايات ، وإنفاذ الأحكام من الأقسام ، وفرائض النساء والأيتام ، وتزويج من الأولى له . والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإنصاف الناس في جميع دعاويهم ، إلا أنهم اختلفوا في الحدود . فقول : لا يقيمها إلا الإمام العادل .

وقول : إنها ضرب من الأحكام . وما جاز في الأحكام جاز في الحدود . وقد قال الله تعالى : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي مَآجِلُهُمَا كُؤْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مِائَةٌ جَلْدَةٍ » .
نخاطب الجماعة .

مسألة :

والإمامة فريضة يدل على فرضها الإجماع من المهاجرين والأنصار .
وقول: إن الإمامة سنة ، قبل أن يثبت العقد . فإذا ثبت العقد كانت فريضة .
كما أن التزويج سنة قبل عقد التزويج ، فإذا وقع عقد التزويج كان فرضاً . والله أعلم .

مسألة :

أبو عبد الله - وهل على من بعد موته إماماً لهم حقاً واجباً قبول ذلك منهم
وإن أبى فهل يجبرونه ؟

فإذا كانوا يخافون أن تفرق كلمتهم وأروهم ، وتنشق عصاهم ، وتفسد دواتهم
فعليه أن يقبل منهم .

فإن كره ، فلهم أن يجبروه على ذلك .

وقد فعل ذلك المسلمون بحضرموت ، وقد كانوا يحبسون من يريدون أن
يقدموه إماماً في دار ، ويحفظونه خوفاً من أن يهرب عنهم ، إذا مرض إمامهم
القائم ، وخافوا عليه .

وقد فعلوا ذلك بسليمان بن عبد العزيز ، لما مات والده عبد العزيز - رحمه الله - .
وقدموه إماماً ، فكروه أن يبايعهم ، وشددوا عليه في ذلك . وقام على رأسه رجل
من كبارهم وقوادهم .

وقد سمى لى أبو عبد الله اسمه . فعاب على ذكره فقال : يا سليمان أتريد أن
تذهب دولة المسلمين ، وتقع الفتنة بحضرموت ، أو نحو هذا من القول . ثم حلف بالله
لئن لم تقبل هذا الأمر وتبايعنا عليه ، لأضربنك ضربة بالسيف .

ولما خاف سليمان فرقتهم ، أجابهم وباعبهم ، على أنه إمام لهم . ثم أخذ بعد دخوله في الذي قال ، وتاب مما قال له وقال : إنما قلت ذلك التول رجاء أن تقبل وتفعل . ولو لم تفعل ما كنت أستحل ضربك ، واكفرت يميني فقبل منه سليمان ما اعتذر به . والله أعلم .

* * *

باب في قيام حجة الإمامة

وثبوتها على الرعية

وإذا شهد شاهدان من علماء المسلمين من أهل المصر، هم الذين بايعوا الإمام، أو ائمان منهم فصاعداً، أو خطب له بالإمامة بحضرة علماء المسلمين، أو بحضرة من تقوم به الحجة في عقد الإمامة منهم، وهم في حال القدرة على الإنكار، على من عقد للإمام. وعلى الإمام أنه لو كان الإمام، والعاقدون له أتوا ما لا حجة لهم فيه على المسلمين، أو أتوا باطلاً.

فإذا كان على هذه الصفة، ولم يظهروا في ذلك نكيراً، حتى مضى ذلك المجلس وتلك الدعوى، فقد ثبتت إمامة الإمام على من حضر وغاب.

وليس لأحد إبطال ذلك، ولا دفعه، ولا طعن فيه، إلا أن يوضح في ذلك حجة على المسلمين وإمامهم. والكل من صحت معه هذه الصفة، بمن غاب أو حضر، لمن يدخل في طاعة الإمام وبيعته، ويجب عليه ولايقه وطاعته.

مسألة :

فإن شهر معه عند إمام، ولم يشهر من عقده من المسلمين، أيجزى بذلك عن السؤالي، أم حتى يشهر معه الذين عقدوا له ؟

فإذا شهر عقد إمامته من أهل الدعوة، ولم يظهر نكير بما يجب به النكير، ولا ظهر من الإمام يدين بباطل، فقد وجبت ولايقه وطاعته.

وإن ظهر عقد إمامته من أهل نخلة الباطل على بيعة الباطل ، مثل الأزارقة .
فهذا إمام ضلال ، وقد شمر ضلاله وباطله .

وكذلك لو ظهرت بيعته ممن يفتحل الإمامة ، من فرق أهل الصلال ، وقبلها
منهم ، كان إمام ضلال .

وإذا ظهرت عقده ، ممن لا دين له بباطل ولا حق ، ولم يظهر له ما يجب له به
حق ولا باطل ، وإنما كان المبايعون له عوام الناس ، فلا تجب بذلك على من
لم يعرف بذلك الإمام ، ولا كيف عقد له حجة في إمامة لا ولايته ولا ولاية
له ولا تجوز البراءة عنه حتى تظهر سيرته .

فإذا ظهرت سيرته ، وبلغت دعوته للحق ، أو على الحق ، فقد وجبت إمامته
وولايته ، ما لم يعلم أنه على ضلال ، أو تنازعت العلماء في ذلك ، فتكون العلماء
أولى بالأمر منه . وعليهم أن يختاروا لأنفسهم ما يرونه موافقا للحق .

وإن دان العلماء له بالسمع والطاعة ، وسلموا له ، فهو إمام المسلمين .

وإن أنكروا عليه ، ولم يصح أن أهل الحق المبايعون له . فالعلماء أولى بذلك .
فإنهم هذه الغصون في الإمام ، إذا بايع له أهل نخلة الحق ، فهو على إمامته حتى
يظهر منه الباطل .

وفي الإمام إذا بايع له أهل الباطل ، فهو على باطله ، ما لم يصح ما يخرج به من
الباطل . والذي بايع له من لا يعرف ، فموقوف عنه حتى يظهر له عدل ، يتولى عليه ،
أو جور فيبرأ منه عليه . وهذه الصفة لا تكون في دار أحكام أهل الحق ظاهرة .

وأما إذا كانت أحكام العدل ظاهرة ، فبات الإمام وعقد انبياءه في موضعه ، فهو إمام يجب إمامته وولايته . ولا يبحث عنه ما لم يظهر من الأعلام تكبيره .

مسألة :

فأما سؤاله بلا يجب سؤاله ، ولا سؤال غيره ، ما لم تقم الحجة بباطله ، فيبرأ منه ، أو عدله فيمتولى عليه .

فإن سأله سائل ، وأخبره وهو ممن يبصر ذلك وسعه .

وأما بيعته فإذا صحت إمامته ، فإنما عليه الإقرار له بالإمامة والطاعة له ، ولا يجدد له ولا عليه أمر - إن شاء الله - وبه التوفيق .

مسألة :

وأما تصديق الإمام وسؤاله ، فقد يوجد في الأثر أنه مصدق في ذلك . وذلك معناه ، على معنى من يقول بتصديق الواحد في عقد الإمام ؛ لأن الواحد إنما هو على معنى ندعى ، لا يخرج على معنى الحجة وإنما يخرج على معنى الرتبة للولاية .
ولصحة العفة

فإذا كان الإمام مأموفاً ببصر الولاية والبراءة وقال : إنه أخذ الإمامة ممن يجوز له أخذها منه ، أو على ما يجوز له أخذها به ، جاز تصديقه إن أراد أن يصدقه . ولا يبين لي أن يكون حجة على من أراد أن لا يصدقه ، إلا أن يصير الإمام بمنزلة يظهر أمره على الرعية ، ويدعون بطاعته . ولا يمكنه صحة ذلك ، لما قد تقدم من عقد صحة إمامته . فإني أحب في هذا الموضع : أن يكون حجة على من يكون له ذلك .

ثالثاً ينهدم أمر المسلمين على هذا الشاك المدعى بصفقة ، ولا يكون له المطنن في أمر المسلمين . وهذا عندي لعله من طريق المحالات . ولكن لا بد لكل منازع من حجة وسائل من جواب . وإلا فأمر الإمامة أوجب أن يجري أمرها على هذا . قال المصنف : وهذا المعنى نظير من ادعى الجهل بما زالت به إمامة الإمام ، بعد شهرته في الرعية . وإن لم يعلم بذلك . وإني أراه قريباً من المحال إلا ما شاء الله . وبالله التوفيق .

مسألة :

قيل : إن كان الناقدون من أعلام العصر المنصوبين للفتيا ، وكانوا من أهل العدل ، وليسوا بأعلام منصوبين .

قال : إذا كانا عالمين بما دخل فيه من عقدها ، يقولان بعضهم بعضاً ، وصحت ولايتهما عند أهل زمانها ، فذلك حد علمهما ، ولو لم يكونا عالمين بجميع مقون العلم . وأما العلماء فلا نعلم أن أحداً يقول : إنه منصوب للفتيا . وإماما المنصوبون الأئمة في الدين الأحكام وإقامة الحدود .

وأما العلماء فإنما يتفاضلون في العلم ، لما يظهر من علمهم ، ويشهر من فضلهم .

مسألة :

الفاضي ابن عيسى - في شهادة عقد الإمام ، عند من يخفى عليه أمر الإمام ؛ فإنني وجدت إن كانت أيام مقنة ، فلا تقبل شهادة واحد عالم ، حتى يشهد اثنان عالمان . وفي أيام السلامة ، تقبل شهادة واحد عالم .

وقال غيره : حتى يشهد اثنان عالمان . ويوجد فيه اختلاف وأقويل غير هذا .

والله أعلم .

مسألة :

- وقيل : إذا أشكل أمر الإمام على أحد ، فرفع إليه صحة أمره رجل واحد ،
من يبصر الولاية والبراءة ، فحائز وتثبت بذلك إمامته على من رفع إليه ذلك .
وهذا إذا لم يظهر من أعلام المصير نسكير عليه ، حتى يصح إبطال إمامته .
- وقول : لا يصح أمره إذا أشكل إلا من يصح عقده له ، فهو شهادة اثنين .
فمصادرا . وإذا صح بطلان إمامته بإجماع المسلمين في عصره ، لم تصح فيه الشهادة
من واحد ، ولا من اثنين ، ولا من مائة ألف أو يزيدون .

مسألة :

- ومن دخل قرية فيها إمام لا يعرف سيرته ، ووجد أهل القرية على دين المسلمين ،
وعرف ذلك منهم ازمتهم ولاية الإمام ؛ لأن ولاية الإمام لازمة .
- فإن وجد أهل القرية مختلفين فيه . وكلهم على دين المسلمين ، فهو على إمامته ،
حتى يصح عليه شيء يزيله عنها .

مسألة :

- أبو سعيد - فيمن كان غائبا من هان ثم رجع ، وفيها رجل شهر أنه إمام ،
وطلب أن يبايعه .

- قال : إن كان في دار الغالب فيها الاستقامة ، ولم يكن فيها من يصادره
بالخلاف ، لزمت نصرته ، وتثبت بيعته ، بايعه أو لم يبايعه .

وإن كان في دار الغالب عليها من يدين بالباطل ، من الخوارج والروافض
والمتزاة .

فمن ظهرت إمامته هناك فهو مبطل ؛ لأنه يحكم على أهلها بالباطل .
ومن ظهرت إمامته في دار اختلاط ، فهو مشكوك . والمشكوك موقوف
حتى يصح أمره .

قيل : فإن كان في دار الغالب عليها دعوة الحق ، غير أن أهل المهر مختلفةون
في أمر مشكل ، إلى أن برأ بعضهم من بعض .

فإذا برأوا لم يكونوا على الاستقامة ، إذا علم المتبرئ منهم من صاحبه ، على
ما برأ من بعضهم بعض .

وإذا لم يعلم على ما برأوا منهم . وإنما علم منهم البراءة هكذا . وقد سبقت لهم
ولاية ، فهم على ولايتهم والشار دارهم .

فإذا ظهرت فيها إمامة من أهل الحق على هذه الصفة ، كان إمام عدل .
وأما إذا اختلفوا في دعاوى ، فهم على أحكام العدل ، حتى يعلم الحق من المبتطل .
والله أعلم .

مسألة :

وإذا مثل الإمام عن صحة إمامته ، فعليه أن يبين للمسلمين صحة إمامته
لتقوم الحجة لهم بذلك ، وتلزمهم طاعته .

قال : وليس عليه أن يبين للعوام ؛ لأنهم تبع للعلماء . ولكن إن سأله أهل الفضل في الدين ، ومن تقوم به الحجة في المصير على العوام ، فعليه أن يبين لهم ما خفي من أمره في أصل الإمامة في الأحكام المكفرة .

مسألة :

فإن ادعى صحة إمامته ، فلا يقبل منه وحده ، إلا أن يظهر ، ويظهر له من عقد المسلمين صحة عقدهم .

مسألة :

وإذا لم يسأله أحد عن صحة إمامته ، فليس عليه أن يظهر ذلك إليهم حتى يسألوه ؛ لأن عقده أن رعيته راضون به .

قال : ولكن ينبغي أن يبين أمره وسلامته حاله ، إذا كان أمره ليس بلواضح في الناس ، فظن أن في أمره عقد رعيته ليس بإيزيل الشك وسوء الظن عن نفسه .

مسألة :

وعن بشير - قال بعض : إذا سأل من عقده . فقال : قبايتها من المسلمين . إن ذلك يقبل منه ؛ لأنه أنكر عندهم فعل المحدثين وقبوله منهم . ولم ينكر أبو مالك بن ذلك شيئاً . وليس عليه أن يخبر قبل أن يسأل ، إلا أن يعلم أن أحداً من المسلمين قد وقف عنه لذلك المعنى ، فعليه أن يبين لهم .

قال : فإن طلب إليه ذلك رجلاً ، ممن ليس لها عدالة مع المسلمين ، فليس عليه أن يبين ذلك ، حتى يكوننا من أهل العدالة مع المسلمين . ومن له ذلك .

قيل : فهذان الرجلان ما دينهما فيه ، وقد طلبا ذلك فلم يقبل منهما ؟

قال : عليهما أن يعذراه ويسلما المسلمين ، حتى يكون المسلمون هم الذين يقولون ذلك ، لأنهم هم الحجة لغيرهم ممن ليس له عدالة .

أبو محمد - في وجوب طاعة الإمام على الغرباء ، الذين يقدمون عليه من غير مصره ، فلا يحتاجون إلى معرفته بالبيئة العادلة ، بل يعلمون بأنه الإمام ، بالتمسوة بين الناس ، وإنفاذ الأمر ، واجتماع الناس عليه ، والعلم يقع لهم بذلك ، ونسب معرفة عقدهم بالدليل من قلوبهم .

مسألة :

من الأثر :

وأما الذين شهدوا على عقد إمامة هم عقدها . فقيل : لا تجوز شهادة أحد على فعل نفسه . وتجوز الشهرة في ذلك .

مسألة :

والإمام إذا عقده الجماعة من المسلمين الإمامة ، فيما يظهر أنهم على الحق ، فهم حجة على الرعية ولها . ولو كانوا قد عقدوا لمن يعلمون أنه زنديق في السريرة ، ولو بايعوه في السريرة على بيعة الخوارج والروافض .

باب في ولاية الإمام

والبراءة منه والوقوف

وأما ولاية الإمام. فإن لم يكن نصًّا كطاعته ، فإنها في جملة من ثبتت ولايته من المؤمنين .

وإذا ثبتت طاعته من طاعة الله ، مع طاعة رسوله ﷺ مقرونة ، وثبتت ولاية الله ، وولاية رسوله والمؤمنين نصًّا ، ثبتت ولايته ، وخصت بخصوص طاعته دون المؤمنين ؛ لنبوت ولاية الله ورسوله خاصًّا ذلك .

فإن قيل : فقد ثبتت طاعة المرأة لزوجها ، والعبد لسيده ولم تلزمهم ولاية .

قيل له : ليست تلك طاعة عامة ، بل خاصة له هو على عبده وزوجته . وهذه عامة لجميع من اشتملت عليه حمايته ، وبلغت إليه دعوته ، وهي مشروطة بمداقته . وتلك وتلك تجب للعدل وغيره ، فيما يلزمهم الله ، من الأحكام والحدود والأنعام ، وفيما يقدر عليه من نصرته دين الله وطاعته ، من غير تقيّة على دين أو نفس أو مال أو ضرر يدخل عليه ، يزول به لزوم الفرائض .

فمن خصه عذر قبل الله ، فأجدر أن يكون له في ذلك عذر عن طاعة الإمام . وما كان ذلك يقوم بغيره ، ولم يظهر خروجاً من طاعة الإمام . وكانت الرجعية في غيره كالذي فيه ، فغير مقطوع العذر في الممانعة في ذلك ، والمدافعة من غير تصريح ، للخروج من طاعته .

مسألة :

وليس للإمام التعامل في ذلك ، على من يخاف الضرر عليه ، إذا وجد غيره ، ما لم يسكن خاصاً له في نفسه أو ماله ، من حق أو حد . وإنما هو معونة على غيره ، مما يرجى به القيام بغيره . ولو كان لاعتذر له في ذلك ، من قبل الله خاصاً له ، إلا أنه هو وغيره في ذلك سواء . وقد يقوم بغيره ، ولا يكون ذلك خاصاً نعمة للإمام دون سائر أهل الإسلام ، كما كانت طاعة الزوج والسيّد ، إنما هي خاصة في نفعه دون غيره ، فنثبت ولاية الإمام على عامة المؤمنين ، على غير ما ثبت ولاية المؤمنين ، على بعضهم لبعض ، من خاص ذلك وعامه .

فلذلك قيل : إن الإمام لا يسع جهله . وذلك خاص فيما جاء به الأثر ، لمن أمّحّن بحضرته ، ممن عرف عدله بخبرته ، أو يتظاهر بشهرته .

فإذا قامت عليه معرفة عدل الإمام ، لم يسعه جهل معرفة عدله ، ولا ولايته : لثبوت عدله ، إذا كان من أهل عصره وأهل مملكته ومصره .

مسألة :

ومن ذلك أنهم أجمعوا أن على المسلمين أن يتولوا الأئمة على الأمصار وفي مواضعها ، إذا صح عدلها ، ويبرأوا من الأئمة في الأمصار ، إذا صح جورها ولو لم يكونوا في مملكة الإمام العادل . ولا الجائر في الأحياء منهم .

مسألة :

وأجمعوا أنه لا طاعة للإمام على من لم يحمه ويمنعه من الجور والعدوان ، إلا أن ينحس ذلك أحداً ، ألزم نفسه طاعة الإمام بالبيعة له .

مسألة :

ولو أن أحداً من رعيته ، ممن يقدر على نصرته ، وعلى إنفاذ جميع الأحكام من الرؤساء والأعلام ، جامع لما يحتاج إليه الإمام من منافع الإسلام ، سلمه الله من الإمام ، أن يمارضه بشيء من أمره . وقام الإمام بمن حضر بأمر دولة المسلمين ، إلى أن مات ، ولم يجر عليه حكم الإمام ، ولا أمره بأمر ، لكان بذلك صالحاً .

مسألة :

والمسلم في جملة من يقول الإمام ، ويدين بطاعته .

وإذا علم ما تجب به الولاية ، لم يسه إلا الولاية ، ولو لم ير الإمام قط ، ولا رأى عاملاً . ولا نفذ له عليه حكم قط ، ولا سمع لهم قط ، فهو في طاعته في الجملة ، وسالم منها في الخصوص .

مسألة :

فإن قيل : فإنما أوجب له الطاعة الأولى الأمر على المؤمنين دون غيرهم ؛ لأنه خاطب المؤمنين .

قيل له : إنما خاطب المؤمنين ، وقد خاطب الناس كافة : أن يكونوا مؤمنين . وقد فرض عليهم كافة الإيمان ، ولو وجب الخصوص بظاهر الخطاب ، لكان إنما يجب على أولئك المخاطبين في عصر النبي - ﷺ - دون من جاء من بعدهم . والله أعلم .

سأله :

ويقال لمن أجاز الوقوف في الأمام : أخبرونا ممن جهل حكمًا من أحكام الإمام .

فإن قالوا : لا يسمه الوقوف في الأمام حتى يسأل العلماء ، فقد تركوا قولهم .
وإن قالوا : يسمه الوقوف :

قيل لهم : أيسمه الخروج من طاعته ، ولا يؤدي إليه حقًا ؟

فإن قالوا : نعم . فقد زعموا أن الإمامة ليست مفترضة ، والإمام لا يخلو أن يحكم بحكم يسمع الناس جهل ذلك الحكم ، فواسع له . وزعم الوقوف عنه ، وترك السمع والطاعة له .

فإن أعلمه العلماء أن حكمه حكم الله ، فإنهم غير حجة عليه في ذلك عنده ، وواسع له جهل ما جهل إلى يوم القيامة ، ولا تلزمه إمامته . وأى ضلال أضل من هذا .
وإن قالوا : الوقوف في الأمام لا يسمع إلا يحدث .

قيل : وما الحدث أظلم هو ؟

فإن قال : نعم .

قيل له : فالحقيق عليه أن يبرأ على الظالم الذي كفره هو ظهر عفدك .

فإن قال : الحدث الذي رأيته ، ما أعلم ما هو كفر أو إيمان ، أو طاعة أو معصية ؟

قيل له : فإذا رأى رجل الإمام ، وهو يحكم بحكم الله ، ويؤدي الزكاة على ما افترض عليه ، فواسع له جهل ما رآه يعمل من ذلك ؟

فإن قال : نعم .

قيل له : فواسع له الوقوف فيه لما جهل .

فإن قال : نعم .

قيل له : فإمامته زائلة ؛ لأن حقوقها قد زالت في قولك .

فإن قال : ليست بزائلة .

قيل له : أخفوقاً ثابتة ؟

فإن قال : نعم .

قيل له : تثبت الإمامة ، وحقوقها أن لا يدري ، اعلمه بالله مشرك ، ولم يسمه الوقوف فيه . فهذا اختلاط .

فإن قال : لا يسمع أن يوقف في الإمام بالشئ الذي حكم فيه ، ولا يدري ما هو ، فهو قول المسلمين .

مسألة :

وهل يوقف عن الإمام ، إذا أتى بما ينقل النفوس من أجله في معنى الدين ، كسائر الأولياء ؟

قال : حكم الإمام في غير هذا حكم سائر الأولياء والإمام في هذا مخصوص الاستدانة له على أصله ، في أكثر القول . والله أعلم .

مسألة :

وفي موضع : في الإمام إذا كان يواقع الصفائر . وكثرت منه .

فإذا استعيب تاب ، إلا أنه كثير بواقعهما . فإذا غفل عنه لم يرجع يقب ،
فيثقل القلب منه .

قال : وقد اختلف في ذلك . فقول : إذا صار بهذه الميزة مما ترك ولايته ،
زالت إمامته .

وقول : ليس كغيره حتى تحقق البراءة منه .

مسألة :

وليس ولاية الأئمة تجرى على ما تجرى عليه ولاية الرعايا ؛ لأن الرعايا لا تجوز
ولايتهم إلا بعد الخبرة لهم والرفعة ، أو شهرة فضلهم بما لا شبهة فيه ولا ريب .

مسألة :

والإمام لا يفك أمره أبدا ، ممن امتحن بعصره . وكان من أهل عصره من
أحد أمرين : إما أن يقول ، وإما أن يبرأ منه . بذلك جاء الأثر بأن الأئمة لا يسمع
جهلها . وإنما ذلك على أهل عصرها ، أو على أهل عصرها ؛ لأن الإمام لا يفتي جوره
ولا عدله ، وليس للجاهل بالجور أن يقول الجائر بجهله . وائس للجاهل بالعدل
أن يترك العدل بجهله ، على الديفونة بالشك والجهل . والله أعلم .

مسألة :

ومن لم يقول الإمام لضعفه ، عن معرفة ما يلزمه ولايته ، ويقول العلماء على
ولايتهم الإمام ، ولم يضع شيئا مما يلزمه من طاعته الإمام ، من أجل جهله بواجب
حقه ، وطاعته من ترك نصرته ، فيما تلزمه نصرته ، أو القولى عن الرضى بحكمه ،
فما خصه ذلك في نفسه ، أو غيره .

وكذلك إمام الجور . فقد قيل : لا يسع جهله من كان بحضرته وعصره ،
وشاهد جوره .

فإن جهل ذلك جاهل بالأحكام في الأئمة، وثبوت الولاية والبراءة في الأئمة،
الذين قامت شواهد الحججة بمعرفتهم عليه بعلمه .

فإذا جهل ذلك على التسليم لعلماء المسلمين، فيما قاموا به على المبطل من باطله ،
والحق من حقه ، فهو سالم - إن شاء الله .

فإن قيل : فالعلماء أوجب حقاً عفدكم من الأئمة ، إذا قلتم : إن ولاية العلماء
تجزئه عن ولاية الإمام العدل والبراءة من الإمام الجائر .

قيل له : كذلك جاء الأثر أنه يسع الناس جهل مادانوا بتحريمه، ما لم يركبوا
أو يقولوا راكبة ، أو يبرأوا من العلماء ، إذا برأوا من راكمه ، أو يقفوا عفه .
فالعلماء حجة على الأئمة ولهم .

باب فى البراءة من الإمام

وإذا كان من الإمام حدث، لا يسمع الناس جهله، لم يكن إلا البراءة من الإمام
ومن يتولاه على حدثه ذلك، والبراءة ممن شك فيه، كسيرة المسلمين فى عثمان .
مسألة :

وأما الحدث الذى يكون من الإمام، يسمع الناس جهله، ويستحق فى الحكم
الوقوف والولاية والبراءة، ويكون الجميع عارفين بذلك الحدث، فلا يخرج ذلك
إلا فيما يركب الإمام من الأمور، التى يكون قوله فيها مصداقاً، وأحكامه فيها نافذة،
فالإمام فيه مأمون .

فمن علم ذلك منه، فقله مقبول . ولو كان فى الأصل عند الله يأتى الباطل
فيها، فعلى الرعية عالمهم وجاهلهم : أن يقولوا الإمام على ذلك .

ولا يجوز لهم أن يقفوا عن ولايته من أجل ذلك، إلا من ناظر الإمام،
وأقام عليه الحجة، وعرف باطله بإقرار الإمام، أو يعلم من المفاظله .

فإن كان العالم به من العلماء، فعليه البراءة منه . ومن لم يعلم كفره، وضاق
عن علم ذلك من الإمام، ويسعه الوقوف، ولا يسمعه مع وقوفه، أن يبرأ من
العلماء، من أجل براءتهم منه . ولا يقف عنهم برأى ولا بدين .

فإن فعل ذلك الجاهل هلك .

وإن تولى الإمام بدين هلك .

وإن برأ ممن تولاه ، ممن لم يعلم أنه علم كعلمه ذلك ، حتى تقوم على المتولى الحجة .

مسألة :

وليس للعالم بحديث الإمام وباطله من العلماء ولا الضعفاء ، أن يبرأوا منه مع أحد من أهل الدار ، ممن تجب عليه ولاية الإمام ، إلا من علم مثل علمه هذا بباطله فيه .

فإن فعل كان هالكاً بذلك ، وعليه التوبة . ولا يسع من علم منه ذلك ، أن يجاممه على البراءة من الإمام ، حتى يعلم كعلمه . وعلى المتبرئ من العلماء بخطأ الإمام على هذا الوجه : أن يقولى العلماء من رعية الإمام والضعفاء على ولايتهم للإمام ، حتى تقوم عليهم الحجة ، بما يوجب عليهم العلم . وعليهم أن يقولوا الضعفاء على وقوفهم منه ، إذا كان الحدث مما يسمع جهله الضعيف ، ما لم يركبه أو يقولى رآه ، ما لم يقول الضعفاء الإمام بدين ، أو يبرأوا من العلماء ، أو يقولوا عنهم برأى أو بدين ، أو يقولوا عن الضعفاء بدين . فهذا فى أحداث الإمام التى يحتمل حقه فيها ، ويكون مصداقاً .

مسألة :

وأما إن كان مما لا تصديق فيه ولا حجة ، مثل النذف ، أو الزنا ، أو أكل الربا ، أو شرب الخمر والكذب ، أو أكل الدم ، مما يكون فيه خصماً ، أو محجوجاً فى ظاهر الأمر .

فكل من علم بذلك ، فقد نزلت بليته ، وحرم عليه ولاية الإمام ، علم الحكم أولم يعلم . وليس له أن يتولاه بدين ، بل برأى إن جهل كفره .

وعلى جميع من علم حدثه من العلماء : أن يبرأ منه ، ومن تولاه بدين ، على علم بحدثه . والإمام وغيره في هذه الأحداث سواء .

مسألة :

وإذا كان حدث الإمام في غير الأحكام ، مما يكون فيه الحق لله وللعباد ، فهو وغيره سواء . وقد اختلف فيه . نقول : هو على ولايته ؛ لأنها بيمين .

وقول : بالبراءة لظهور المحجور ، من غير أن يشهد عليه بباطل .

وقول : بالوقوف للإشكال .

قيل : والولاية أصح في الحكم . ثم الوقوف أسلم من البراءة . وعلى كل من علم ذلك : أن يتولى المتولى له ، والمتبصرى منه ، والوقوف عنه .

ولا يجوز الجهر بالوقوف مع أهل الدار ، حتى يشهر الحدث شهرة ، لانتهاك فيها ولا ريب ، ثم يجوز .

مسألة :

وإذا كان الحدث مما لا يسمع جهله ولم يشهر ، فالبراءة بالسر إن علمه ، من ضعيف أو عالم ، ولا يسمع الجهر بالبراءة حتى يشهر ذلك شهرة ، تقوم بها الحجة على جميع أهل مملكته .

مسألة :

ومن احتمل له أنه لم يبالغه ذلك ، ولم يصح معه ذلك بوجه ، فادعى أنه لم يصح معه ، فقوله مقبول مأمون على ذلك ، والبرائة معه من الإمام بالجمهور متجوزة ؛ لأنه مأمون على دينه . والله أعلم .

مسألة :

وإذا حكم الإمام بحكم أ كفره ، وهو لا يدرى ، ولم يبصر أهل الدار كفره ، وقصرت أبصارهم عنه ، فخرجوا من الدنيا على جهالة كفر الإمام ، وهم يقولونه ، فقد هلكوا بهلاك الإمام ، وسقطت ولايتهم .

مسألة :

وقد تكون الدار على وجهين أصلها ، وبنائها على العدل وعند الإمام ، ثم يحدث الإمام الحدث الذي تازمه فيه التوبة ، فتكون الدار بحالها ، حتى يستتاب ، فيصير على الصغيرة ، أو يرجع إلى الكبيرة ، فيعزله المسلمون .

مسألة :

وقد تكون في حال أخرى دار جور وكفر أصلها وبنائها ، عند ملكها الجبابة والمشركون ، فيخرج فيه أهل الإسلام ، فيكون حكمهم هو النفاذ ، فهذه ليس معها أثر معروف لمن الدار . وقد خرج المسلمون على الأمصار المقطعة ، وكل ما ملكوا مصراً جبره ، وحكموا فيه . كذلك فعلوا حين ملكوا اليمن ، وأقاموا بها .

وكذلك أهل المغرب ، حين ملكوا البلاد وحده إماماً بعد إمام .
وكذلك فـلـ المختار ، حين ملك مكة والمدينة ، جباهما وهو في حرب
السلطان الأكبر .

وكذلك أهل عمان الجندى ، وأهل هذه الدولة .

مسألة :

وقيل : إن دار الإسلام كانت على عهد رسول الله - ﷺ - واحدة ، ثم
لم تنزل ثابته حتى عهد أبي بكر ومهر - رحمهما الله - وبعض خلافة عثمان فلما أحدث
عثمان ، وأنكر المسلمون عليه ، تحولات الدار ، وصارت في يد من أنكر عليه .

مسألة :

وإذا كفر الإمام بقول أو عمل ، ولم ينكر عليه ، تحسولت الدار عنهم
جميعاً .

وإن أنكر عليه بعض أهل الدار ولم يفكر بهض . واختلفوا فيما بينهم ،
صارت الدار مع من أنكر الجور ، ودعا إلى الحق ، حتى يظهروا الله على من
أنكروا عليه .

باب فى أحكام الدور فى ظهور العدل والجور

وقيل : الدار إذا كان أهلها أئمة عدل وأتباعها ، فهى دار العدل : دار الإسلام .

وإذا كان الغالب عليها ، والمالك لها أئمة الجور وأتباعها ، فهى دار جور . والجور كفر ، وهى دار كفر . وفى الدار قول : إنها دار إيمان . وقد مات رسول الله ﷺ . وكان أمر المسلمين العدل ، وإجماعهم عليه ، إلى أن قدم أبو بكر .

وكذلك كان بعد موت أبى بكر ، حتى قدم عمر - رحمهما الله - وكانت دار الإسلام ، لأن أهل العدل والإسلام كانوا أهلها والمالكين لها ، ليس لأهل الجور فيها حكم ، ولا ملك ، ولا مضاد .

وكذلك كل دار ملكها المسلمون ، فمات الإمام كانت الدار للمسلمين ، حتى يقيموا إماماً .

وإذا مات الإمام وحضرت صلاة الجمعة ، صلوا قصرأ فى موضع الإمامة ، لأن الحكيم حكم المسلمين ، والدار دارهم .

وأما إذا كان المالك للدار أهل الكفر ، وهى دار كفر . فإذا خرج المسلمون وحاربهم ، فالمرء يظهر على أهل الكفر ، فالله أعلم . وإن غلب عليه أهل الكفر ، فهى دارهم ، حتى يغلب عليه المسلمون ، ليس معناها أن دار الإسلام ،

أو دار الكفر، فمأثر إلا ما في الكتب . وقد خرج المسلمون على عثمان بلا إمام حتى قتلوه ، ثم قدموا غلياً .

وكذلك خرجوا على راشد ، فلما هزموه وهرب ، قدموا إماماً . والخروج بلا إمام معقود له : قد أجازوه ، إلا أن لهم رئيساً من أهل العلم يقودهم ، كان واحداً أو أكثر .

مسألة :

وإذا كان المسلمون للمالكين الدار ، والحاكين عليها وعلى أهلها ، فخرج عليهم أهل الجور ، فالدار دارهم : دار الإسلام ، وما بقوا يحاربون عنها ، ويدفعون عنها ، حتى يزول أمرهم ، ويظهر أهل الجور عليهم . ثم قد زالت عنهم ، وصارت دار كفر .

مسألة :

وقد تكون الدار على وجهين إلى آخرها ، تقدمت في الباب الذي قبل هذا . وكرر فيه التي تليها والتي تليها . وكل هذه المسائل الثلاث في آخر الباب السابق قريباً .

باب بيان الكتمان والظهور

سئل ابن محبوب عن الإظهار هل فيه وقت ؟

قال : لا نعلم فيه وقتاً ، إلا أن يقوى على الناس ، فيقبن لهم الحق وينسبه لهم .

قيل : فإن الناس يقولون : أربعين رجلاً .

قال : ربما قدر الرجل في الأربعين . وربما لم يقدر في عشرة آلاف ، وربما ينظر في تبليغ الحجّة .

قال غيره : إن خاف أن يفسدوا الناس ، فتنتهك الحرم ، وتسفك الدماء . ولا يكون دفع ، إلا يجب لهم ذلك .

مسألة :

ومن كتاب أبي علي : وكان أهل الإسلام من بعد النبي ﷺ يقاتلون ويظهرون بالبراق .

وإذا لغوا أربعين رجلاً ، أظهروا المسد ، ودعوا إلى الحق ، وخطبوا بالولاية والبراة . فإن قوتلوا قاتلوا أهل المعاصي والحرمات ، وفارقوهم على ذلك ، حتى قتلوا - عليهم السلام ورحمة الله .

قال : والذي نظن أن الأربعين من أهل الثقة والدين ، قد باعوا أنفسهم لله ، وعضد بعضهم بعضاً . وأما من لا يوثق به فلا .

مسألة :

وإذا كان في البلاد سلطان ظالم، وفاسق يظلمون الناس فإن كان في المسلمين قوة، ولهم قدرة على الإنكار أنسكروا .

فإن قوتلوا وبدأوا بالقتال، قاتلوهم بمد إقامة الحجة، وأروا معروفًا، فأمرؤا به فلمهم بفضل ذلك .

مسألة :

وأما إذا أرادوا أن يقتلوا سلطانًا ظالمًا ، أو يستفتحوا بلادًا فيها الجور ، فالوجه في ذلك أن يقيموا إمامًا عادلاً فاضلاً ؛ لأن الأحكام لا تقوم إلا بالإمام ، يسرون مع الإمام على السلطان الظالم الجائر ، فيدعونه إلى الحق والعدل ، وبما حكم الله به في القرآن .

مسألة مختصرة من كتاب أبي عبيدة نافع بن نصر المغربي :

سألت عن الكتمان والظهور ، فذلك معروف السيرة فيه عند المسلمين ، أهل العدل . وذلك أن كتمان المسلمين أكثر من ظهورهم ؛ لأنهم في زمان على ابن أبي طالب إلى زمان عبد الله بن يحيى . وذلك سبع وتسعون سنة ، كلها كتمان .

وأما الظهور فقال الله تعالى : « هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ » ثم قال : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أُشْدُّوا عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ » .

وكانوا محاربين لكل من خالف ، قاهرين له .

وكانت محاربتهم لمن خالف الله ورسوله بالجفود والسلاح ، وتشريدهم بالقتل واسعة . باح حريمهم حتى يجيبوا إلى الإفراج . هذا الظهور على المشركين ، ولا يأتى عندهم ، ولا بين أظهرهم ، إلا من أجابهم إلى ذلك بالإفراج والتصديق بالعمل . وكان ظهورهم على المقرين إدلالاً لهم ، وترويضاً لأمرهم . كي لا يظفروا بخلاف ما أمر الله . قال الله تعالى : « لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُخَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا نُفَيْلاً مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تُقِفُوا أَخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا » .

وذلك أن أمور الدنيا كلها إنما هي على ضربين : طاعة الله وما شرع لعباده مما هو عون لهم عليها ، أو طاعة إبليس ، بالشرك بالانفاق . ليس بينهما منزلة ثالثة .

فإذا ظهر أهل العدل لم يستطع أحد أن يعصى الله ويطيع الشيطان ، بين أظهرهم علانية ، إلا أخذوا على يده أخذاً شديداً ، ومنعوه من ذلك منعاً ، يكون نكالا له ، وعظة لغيره . فهذه سيرة المسلمين إذا ظفروا . هكذا سيرة الظهور ؛ لأن أهل الحق إذا ظفروا وهن الباطل ، واستخفى أهله به . وذلك هو الظهور نفسه . وإنما معنى الظهور فى نفسه ظهور العدل والحق وأهلها . وحكمه هو الغالب . فيكون الباطل مستخفياً به ، وأهله مكتمين به ، منذلين عليه ، غير ملومين فى ذلك ؛ لأن من رغب عن طاعة الله ، وأراد أن يطيع الشيطان علانية ، كان المذل أهلاً ، وللهوان عرضاً ، وللمعبرين موعظة .

مسألة :

وإذا غزا أهل الباطل وهن أهل الحق، واستخفوا به، واكتتموا به وذلك هو الكتمان نفسه ؛ لأنه إذا عصى الله وأطيع الشيطان علانية ، فقد عز الباطل وأهله ، وهن الحق وأهله . فافهم هذين الوجهين ، من سيرة الكتمان والظهور ، للتسندل به على مقالة المسلمين ، وانكسار خطأ من خالفهم ، وأراد أن يجعل الظهور في أبدان الرجال ، ومعرفة أشخاصهم . وقد شملهم الظلم . وجرى عليهم وفيهم ، وتناول عليهم أهل الباطل بباطلهم . وكيف يكون ظهور ، حيث يعزى الظلم ، ويحكم أهل الجور . ولا يظهر الباطل إلا في دولة أهل الباطل ؛ لأنه لا يجتمع الحق والباطل في درجة واحدة .

وكذلك أهل الحق والباطل . لا يجتمعون في درجة واحدة ، حتى يكون الحكم الغالب لأحدهما .

مسألة :

وليس إن ثبت قوم على العدل ، إذا لم يمنع أهل الباطل من باطلهم ، مما يكون ذلك ظهوراً للعدل مع ظهور الباطل ؛ لأن كل درجة أظهر فيها أهل الباطل باطلهم ، لم يكن ذلك إلا على أحد وجهين : إما كتمان لأهل الحق ؛ لأنهم مهجورون ، أو يكفونوا مدهنيين حين تركوا المنكر ، وأهله ظاهرون . قال الله تعالى : « لولا ينهم الربا نيون والأخبار عن قوطهم الإنم وأكلهم الشحت كيش ما كانوا يصفعون » ولا يقع اسم السلطان إلا على من تسلط بأمر الله . فإذا لم يفعل فقد زال عنه اسم السلطان .

قال هـ : من لم يزرع الناس عن الباطل ، لم يحملهم على الحق . والله أعلم .

باب فيمن يجوز أن يكون إماماً ومن لا يجوز

والإمام لا تجوز الإمامة له إلا إن كان عدلاً ، ولياً قوياً على أمر المسلمين .

مسألة :

وكل من تدبّر بدين الأزارقة ، وانتهج شيناً من أدیان الباطل ، فلا يجوز أن يكون إماماً ؛ لأن الإمام لا يكون إلا ولياً . وهذا خليع عند المسلمين . وإن كانت شهادته على بعض القول جائزة .

مسألة :

فإن عقدوا له ، وهو بهذه المنزلة ، وسار بسيرة أهل الحق ، فهذا ليس بإمام . ولا يجوز له أن ينفذ شيئاً من الأحكام أثبتت الفرع ، والأصل فاسد . وهذا من المحال .

مسألة :

فإن قيل : أليس إذا خفيت عدالة الإمام ، نظر إلى سيرته . فإن مضت سفته على العدل ثبتت إمامته .

قيل له : وذلك حيث تكون الموافقة في الدين في الظاهر . فلو خفيت سيرته ، وأما هو فقد تبين ضلاله ألا ترى أن إمامة همر بن عبيد العزيز ، إنما ثبتت بالرضا والتسليم ؛ لأنه لم يجتمع المسلمون على عقدته . وإنما قدمه سليمان بن عبد الملك فحسنت سيرته . فلما طلبوا منه إظهار دين الله أبي ، ثم أجابهم في شيء ، ووقف عنهم في شيء ، فغافقه المسلمون ، ولم يثبتوا إمامته بحسن سيرته .

المسألة :

تمازع الناس في قول النبي - ﷺ - : الإمامة في قريش . فقول : لا تكون إلا في قريش .

وقول : إنه لم يكن ذلك حتى وصله بيان ما حكمت فعدلت ، وقسمت فأقسطت . وما أقامت فيكم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

فإذا لم يفعلوا ذلك ، فضعوا سيوفكم على عواتقكم ، وأبيدوا خضر ادمهم .
وقول : ليس معناه أنها لا تصلح إلا في قريش . ولكن معناه : إنما تصلح في قريش وغيرها ؛ لئلا يبطل فرضها مع من لا يصلح لها من قريش . وأحسبه عن أبي بكر الأصم : إذا اتفق لنا القرشي والنبطي وأيضا النبطي ، لمكون على عزله أقدر .
ووجدت أن أبا بكر قال في خطبة خطبها - لما سمع أن حيا من الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة على سعد بن عبادَةَ ليبياعوه - : يا معاشر الأنصار إنا والله ما نذكر فضلكم ، ولا سابقتكم في الإسلام ، ولكن العرب لا تجتمع ولا تسمع ، ولا تطيع إلا الرجل من قريش ، فنحن الأمراء ، وأنتم الوزراء ، فبايعوا أي الرجلين شئتم . يعني عمر وأبا عبيدة ، فقد رضيته اكم .

قال عمر : فوثبت وأخذت بيد أبي بكر ، فضربت عليها ، وقد سبني رجل من الأنصار ، فبايعه قبلي .

مسألة :

مناظر قال لك : قال النبي ﷺ : الأئمة من قريش . فلا يكون إمام تلم طاعته إلا منهم .

الجواب : إن قوله دعوى ؛ لأنه سبحانه وتعالى يقول : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » خاطب المؤمنين كافة ، وثبت بالإجماع أنهم الأئمة والعلماء . ولو ثبت ما قال ثبت أن المخاطبة وقعت على قريش خاصة ، وأن غيرهم خارج من معنى الطاعة . وإنما ذلك في أيام عدلها على غير المعارضة . وما يبطله قول النبي - ﷺ - : لو وليكم حبشي مُجَدِّع ، فأقام فيكم كتاب الله وسنتي ، فاسمعوا له وأطيعوا . ومحال أن يكون الحبشي من قريش .

مسألة :

والأعمى لا إمامة له ؛ لأنه لا قضية له ، ولا شهادة .

مسألة :

ولا تجوز إمامة الأخرس ، إذا لم يعبر الكلام ، ولا الأعجم وهو أبعد في الأحكام ، من الأخرس والأعمى وغيرها .

مسألة :

والجنون إذا كان لا يفيق ، وكان كالمتوه ، فلا يجوز أن يكون إماماً . فإن كان يفيق في وقت ، فأحسب أن في جواز إمامته اختلافاً ؛ لأنه يرجد ؛ في الإمام إذا جن جنوناً لا يفيق ، إنه يزول ويقدم غيره .

وإن كان يفيق في وقت ووقت لا يفيق ، ففي جواز عزله اختلاف . والله أعلم .

مسألة :

والعبد لا تجوز إمامته ولو كان عدلاً مرضياً؛ لأنه لا تجوز شهادته، ولا تثبت

قضيته .

ومن يجوز إمامة العبد، وهو لا يملك أمر نفسه؛ فمن لا يملك التصرف في نفسه

كيف يتصرف بغيره !

مسألة :

وإمامة الصبي وإن كان مراهماً، لا تجوز ولا تثبت؛ لأنه رفع عنه القلم . فمن

لم يكن عليه حساب ولا عقاب، كيف يحاسب الناس ويماقبهم ! فمن ههنا لا تجوز

إمامته . والله أعلم .

مسألة :

والمحدود في القذف . فقليل : لا بأس به ، إذا كان موضعاً لها بعد توبته .

وأما المحدود في الزنا ، فأحسب في جواز إمامته اختلافاً .

مسألة :

في اللقيط - هل تجوز إمامته ؟ واليهودي والنصراني إذا تابا ؟

قال : نعم .

وأما ولد الزنا فلا تجوز إمامته . والله أعلم .

باب في الإمام وتفسيره وأقسام الإمامة

الإمام : الذي يؤتم به ، ويقعدى بقوله وفعله ، وهو القدوة والمثال . قال
الفاطمية :

أَبُوهُ قَبْلَهُ وَأَبُو أَبِيهِ بَنَوْا مَجْدَ الْحَيَاةِ عَلَى إِمَامٍ
أَي عَلَى مِثَالِ مَنْ آبَائُهُمْ يَهْتَدُونَ بِهِ .

وكان الإمام سمي إماماً ؛ لأنه نظام للناس ، وقصد لهم ، ومثال يحتذون على
قوله ، ويأتمون بأمره .

مسألة :

والإمام : النظام الذي يؤلف بين المختلفين ، ويجمع بين المتفرقين . قال لبيد :
وَكُنْتُ إِمَامَنَا وَلَنَا نِظَامًا . وَكَانَ الْجَزْعُ يُحْفَظُ بِالنِّظَامِ

وقال أبو عبيدة - في قول الله تعالى : « يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ »
أى بالذي اقتدوا به ، وجعلوه إماماً . قال : ويجوز أن يكون بكتابهم .

وقال عمر في قوله تعالى : « وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْفَارِ » الإمام يكون
في الخير والشر .

وكان رسول الله - ﷺ - إمام الخلائق ، يوم بعثه الله عز وجل إلى يوم
القيامة ؛ لأنهم كلهم يتقيدون به .
والخليفة الرضى : إمام الرعية .

والقرآن : إمام المسلمين .

والإمام : المصحف الذى يوضع فى المسجد .

والإمام : إمام العالم . وهو ما يتعلم كل يوم .

والإمام : إمام المسلمين .

والإمام : القصد فعلاً وقصدآ .

مسألة :

أبو عبيدة الغربى - عن عمر بن الخطاب : الخلافة : ما أوتمن عليها . يعنى
ما كان عن مشورة أهل العلم والصلاح . وأللك : ما أخذ بالسيف . فشكل من كانت
إمامته من غير مشورة من أهل العلم والصلاح ، فهى ملك .
وكذلك من عقد له الأشرار إمامته ، فهى ملك .

فصل

عن الشيخ أبى الحسن - رحمه الله - : أن الإمامة على ضربين : إمامة شراء ،
وإمامة دفاع . فأما الشراء فينتسم إلى قسمين : إمام شراء عالم من العلماء ، بصير
مميز قوى ، ورع على ما يؤمر به من صفات الإمامة .

والقسم الثانى : إمام عسده ما يقولى ببصر نفسه ، ويبرأ ببصر نفسه ،
إلا أنه ضعيف فى الشريعة والأحكام . فقد قيل : إنها تجوز إمامته ، إذا كان
قويًا ورعًا .

وأقل ما تجوز الإمامة : إذا كان على هذه الصفة . ولا تجوز إمامة للشراء ،
لأن كان لا يقرب إلى ببصر نفسه ، ولا يبرأ ببصر نفسه نفاقاً .

وتفقسم إمامة الدفاع إلى أربعة أقسام : إمام دفاع عالم من العلماء ، بصير مبصر
قوى على أمور المسلمين . وحاله ومنزلته في أكثر أموره بمنزلة الإمام الشارح ،
إلا أنهم قد أجازوا له أن يبرأ ، وأجازوا عزله طائفاً أو كارهاً ، إذا وجدوا من
هو أفضل منه ، أو من هو مثله ، وانفقوا على ذلك .

وقد اختلفوا فيه .

فتقول : إنما يجوز لهم عزله ، إذا وجدوا من هو أفضل منه .

فأما مثله فلا يجوز ؛ لأن الأمر قد حصل ، ووقع في بعض مواقفه .

وإمام دفاع على ما تقدم من شرحنا ، بصير بما يتولى ، ويبرأ له أو به ، ضعيف
في مسائل أحكام الشريعة . فالشرط عليه في ذلك كالشرط في إمام الشراء والدفاع
على ما تقدم .

وإمام دفاع إلى وقت مؤقت ، فهو كالوكيل المسلمين إلى وقت معلوم .

وإمام دفاع في شيء معلوم ، مثل أن يدهم المسلمين حرب أو رباط ، أو مثل
ذلك . فإذا زال ذلك زال حكمه ، إلا أن يرى المسلمون تثبيته ، ورأوه موضعاً
للإمامة . والله أعلم .

وفي موضع - في إمام دفاع : فذلك له أن يخرج ، إذا شاء المسلمون إخراجه ،
إذا شاءوا ولا يختلف في ذلك .

وفي موضع - في أمير الجيش - لمن وكله عزله بحدث وغير حدث .

مسألة :

عن عبد الرحمن الضمكى عنبيعة الدفاع ماهى ؟

قال : أن يبائع الإمام على الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة الحقوق ، وقبض الصدقات ، ثم يكون مدافعا ، يقيم ما استقام له الأمر وصالح ، ويتخلف ما يرى التخلف أصلح .

قيل : فبيعة الشارى ؟

قال : أن يبائع على طاعة الله وطاعة رسوله ، وعلى الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد فى سبيل الله ، وعلى أن تطيعه إذا أمرك ، وتنفر معه إذا استغفرك ، ولا تأخذك فى الله لومة لائم . وعليك ما على الشراء الصادقين . وقال : يعنى الشراء الصادقين : أبا بكر ومهر - رحمهما الله .

قال المصنف : عرفت أنبيعة الشراء إنما تزيد علىبيعة الدفاع ، بذكر الشراء خاصة ، إذا ذكروا وقت البيعة على الشراء وهى إمامة شراء .

وإذا لم يذكر الشراء فهى إمامة دفاع والله أعلم .

مسألة :

والإمام الشارى والمدافع فى الطاعة على الرعية ، سواء عليهم طاعة الإمام المدافع ، كطاعة الإمام الشارى .

باب في صفة من يكون إماما

أبوالمؤثر : وإذا ظهر المسلمون ، اجتمع في الأرض فقهاؤهم وذوو الرأي وأهل الفضل منهم ، واجتهدوا - لله في النصيحة ، واختاروا رجلا طاعة لله لا لعائتهم ، ولا يريدون أن يملكوه ويعملوا ما شاءوا . واسكن ليمالك الأمور بالعدل . ثم يختاروا لله أفتهم ، وأقراهم على الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وأشدهم بأسا على تكاية العدو ، والحياطة من وراء حريم المسلمين ، والحفظ لأطراف الرعية وأوسطها من خاصتها وعامتها ، وعلى الحكم بالعدل ، وعلى محاربة العدو ، وعلى جباية مال الله من حله ، وإفناقه في أهله .

قال : فإن لم يجدوه فقيها ، فلا بد من هذه الخصال . وأقل ما يكون من علم الإمام والوالى أن ينظر الولاية والبراءة ، ثم مع ذلك لا يذع التعليم ، ولا يدع مشاوراة أهل انقعه من المسلمين . وإن شاءوا بايعوه على الشراء . وإن شاءوا بايعوه على الدفاع .

فصل

مع أنه لا يكون الإمام ورعا ، بصيرا بما يأنى وما يتقى ، عدلا معروفا بالفضل مشاورا لأهل الرأي والعدل ، ملتصقا عند الفائبة آثار المسلمين ، عفيفا عن الظلم ، محتملا للأثمة ، حليما عن الخصوم .

مسألة :

قال : وينبغي أن يكون رحيمًا ، مصلحًا بين الناس ، يعدل بحججه بين رعيته ، بحكمه وقسمه ، لا يتفاضلون عنده إلا بقدر فضلهم في العلم .

قال : وأن لا يكون كذابًا ، ولا مخلفًا ، ولا حسودًا ، ولا حقودًا ، ولا بخيلًا ، ولا عجولًا ، ولا مبذرًا ، ولا غدارًا ، ولا مكرارًا .

وقيل : حق لمن اجتمعت فيه هذه الخصال : أن يكون إمامًا .

مسألة :

وقد جاز للمسلمين ووسعهم إمامة من لم يجتمع فيه هذه الخصال ، إذا كان عدلاً ثقة ، قويًا على الإمامة ، ومأمونًا على ما تقلد من أمر الله ، وله معرفة .

مسألة :

وعن الإمام - هل تجوز إمامته ، وفي المسلمين من هو أفضل منه ؟

قال : نعم . وقد يكون في المسلمين من هو أفضل وأعبد ، ولا يضبط الأمر كما يضبط من هو دونه .

قول : وقد رأينا أصحابنا يقدمون الإمام ، وفي المسلمين من هو أفضل منه بدرجات . ولا تكون الإمامة إلا في الأفضل ، ممن يرجى إمامة الحق به وإنكأ للمدو ، وأقوى على إقامة الأمر . وقد قدم أهل الشورى في الصحابة ، من قد كان في القوم من هو أفضل ، وأكثر علمًا على ما بلغنا .

مسألة :

الشيخ أبو الحسن : وأن يكون خير أهل عصره ، ويكون أقوى طبائمه عقله . ثم يصل قوة عقله بشدة الفحص ، وكثرة استماعه بحسن العادة .

فإذا جمع إلى عقله علماً ، وإلى علمه حزمًا ، وإلى حزمه عزماً ، فذلك الذي يعتقد امر الدولة ، ونكايه العدو ، ويكون مرضياً قوياً على إقامة الأمر واستمداه في حال المهلة ، وانتهاز الفرصة ، والظفر بالقدرة ، والتلذذ بالحيلة ، ومجانبة الهوى في الخاصة والعامة ، مع همارة البلاد ، والقيام بأمر العباد .

مسألة :

من الآثار - أن يكون نزيهاً تقياً ، حليماً سخيّاً . وإنما استحق التقديم لكامل بصره ، وإيثاره الطاعة ، واجتهاده في العبادة ، مع عظم أمانته ، وترك العجلة في الأمر ، إذا نزل ، حتى يعرف عدله من جوره ، وحسن الخلق ، وإيثار الصفيح ، وبمد الغضب ، وسنة الصدر ، والحلم عن أهل الجهل ، ومجانبة أهله ، وبغض الباطل وأهله ، وحب الحق وأهله ، والتواضع لله من غير ضعف ، والخشوع في غير ذل ، ومزايلة الكبر والفخر والعجز ..

مسألة :

ومن دين المسلمين : ألا يتخذوا إماماً ضعيفاً عن نكايه العدو ، ولا مدافعاً .

وقيل في الإمام ، إذا كان فيه قساوة ، وجفاء وخشونة على المسلمين ، وهو قليل المبالاة بهم ، ولا يقبل منهم إلا ما يريد ، قليل العلم والبصيرة ، وجسور على الأمور بغير علم وقال : يوجد أن موسى بن أبي جابر ، ما عزل ابن أبي عفان إلا لهذه الخصال .

وعن النبي ﷺ : من حقر مسلماً فعليه لعنة الله . والله أعلم .

مسألة :

عن أبي عبيدة المغربي . قال : بلغنا أن الإمامة لا تصالح إلا لأهل الصدق والورع والفهم ؛ لأن المسلمين اختاروا أبا بكر ؛ لأنه أفضل أهل زمانه واختاروا هرون بن الخطاب ؛ لأنه أفضل أهل زمانه .

وكذلك أئمة المسلمين إلى يوم القيامة ، إنما يختارون لذلك أفضل أهل زمانهم ، ممن يقوم بالحق ، ويدل به .

ولا ينبغي للمسلمين إلا التخير لهذا الإمام . ولا ينبغي أن يؤمهم إلا أئمةهم وأعلمهم بالكتاب والسنة ، مع ورع صادق ، ويقين خالص ، وعفة ظاهر وبطن ، وجلد ، وحسن طريقة ، المأمون في كل ما يأتي منه ، اللين في غير ضيف ، والشديد في غير عنف ، الذي لا يخاف منه ميل هوى ، الذي تؤمن غوائله ، ولا تخاف بوائقه ، الذي يعمل بالحق والعدل ، في جميع سيرته وأفعاله ، الزاهد في الدنيا ، والراغب في الآخرة ، المسلم العفيف ، التقى الصالح ؛ لأن الفاس إنما يسلمون بأئمتهم ، ريقدون بأخبارهم ، ويتجهون إلى أمرائهم . الذي لا يأمر الفاس بأمر ،

إلا وقد حمل نفسه على أعظم من ذلك وأحسن . ولا ينهى الناس عن شيء ،
إلا وقد انتهى هو في ذات نفسه ، على أحسن ما يرضى الله ورسوله ، في الأمور
كلها .

وقد بلغنا أن رسول ﷺ قال : لعن الله الأمرين بالمعروف ، التاركين له ،
والغاهين عن المنكر والراكبين له ، الذي لا تحتاط أفعاله ، ولا يلون نيته ،
السكران الطيعة ، الحلیم حيث ينبغي الحليم ، المشد على أهل الدعارة والفساد
في الأرض ، والمضيق على أهل النفاق ، المباعدين لهم ، المستعين بالأخيار في جميع
أمره ، المشاور لجميع العلماء والفقهاء ، المنتهى إلى ما يرضى الله ورسوله في الأمور
كلها ، المتواضع لأهل طاعة الله ، الرحيم ليعظامهم ، المتفقد لأراملهم ، الرؤوف
لمساكينهم ، المتعطف على فقرائهم ، الحافظ لحدود الله ، العادل بين القريب
والبعيد ، والحيب والبعيض ، والشريف والوضيع . ولا يخاف في الله لومة لائم ،
الذي لا يفل عن الإسلام وأهله ، الذي لا يلهو ولا يلغو ، ولا يلعب ، ولا يهيمد
الهميد ؛ لأن ذلك من الإمام شبه اللعب والعبث ، واللهو الذي يوجد فيه كل خير ،
ويفقد فيه كل سوء ، المتنزه عن المطامع ، البعيد عن الباطل ، المسارع إلى الخيرات
القليل الطعام والنوم والفترة ؛ لأن ذلك عون له على الآخرة والموت ، الطويل
الفكرة والسكوت ، المتفقد لأطراف المسلمين ، المصاحب لأخيارهم ، الواضح
الأمر ، الراشد في كل حالة ، الذي لا يحجب ، ولا يحيف ولا يحور في الغضب
الناصح لجميع الرعية ، المشفق على العامة ، الناظر لله ولدينه ولعامة المسلمين ، الذي
يكشف عن أمور عماله ، ويسأل عن سيرتهم : كيف حالهم في الناس ، ومع الناس ،

الذى يولى الله ، ويميز الله ، ولا يغيب عن شيء من أمور رعيته ، من شدة
التكسف ، وتبديل الأمور وتوضيحها ، ونحو ذلك من أخلاق الإسلام .
فإذا اجتمع رأيهم على رجل من أهل الصلاح والعلم ، عقدوا له ولو كان
أسود . .

وقال عمر : والله لو أدركت أبا عبيدة بن الجراح أو سالمًا مولى أبى حذيفة
لاستخلفت أحدهما وما يختلجنى فيه الأمور . وفيه دليل أن لا يكون الأخير
أهل زمانه .

قال عمر : الخلافة : ما أوثمن عليها . والملك : ما أخذ بالسيف .
والله أعلم .

* * *

باب من يجوز تقديمه في الضرورة إماماً

قال الشيخ أبو الحسن : واختلفوا في الضرورة إلى الإمام الضعيف فتقول : إن الضرورة إذا خافوا على الدولة وأمور المسلمين أن تذهب ، وعلى الرعية والبلاد أن تعطب ، جاز لهم أن يبايعوا رجلاً بيعة دفاع ، إذا كان له قوة ، ونظر وورع وتوقف ولو كان لا يقول ببصر نفسه ، ولا يبرأ ببصر نفسه ، على شروط يشرطونها عليه : أن لا يقدم على شيء من أمور المسلمين إلا بمشورة المسلمين ، ولا يقع هذا الاسم إلا على الأولياء لا غير ذلك ؛ لأن الشراء لا يكون إلا ذلك .

مسألة :

القاضي ابن عيسى : وإذا لم يجدوا من يقدمون إماماً ، إلا رجلاً قليل العلم ، ضعيف البصر ، وهو لهم ولي ، وعندهم أمين ورع ، وخافوا على أنفسهم وبلادهم ، أن يستولى عليهم الجبابرة وأهل الخلاف ، وتذهب دعوتهم ، فإنهم يقدمون إماماً على شروط ، يشرطونها عليه في القعدة ، فيما لا علم له به من أمور المسلمين ، إلا بمشورة أهل العلم . ويبينون له جميع ذلك فعلاً فصلاً .

مسألة :

وإذا قدموه على هذا عند الضرورة ، لم يدخل في شيء لا يعلمه ، ولا يفعل شيئاً لا يعرف عدله .

فإن وجد أحداً من أهل العلم ، شاوره ورلاه الأمور ، وجعله حجة يلقى الله بها .

مسألة :

وأقل ما يكون من علم الإمام والوالى ، أن يبصر الولاية والبراءة ، ثم مع ذلك لا يدع التعليم ، ولا يدع مشاورة أهل الفقه من المسلمين . فإن شاءوا بإيموه على الشراء ، وإن شاءوا بإيموه على الدفع ، رغبها شروط لا يعلمها إلا أكثر من الزمان .

مسألة :

قال الشيخ أبو محمد : وإذا عدم من وصفنا في صفة الإمام ، واضطر المسلمون إلى عقد إمام ، وخافوا على أنفسهم وعلى للبلاد أن تعطب ، وعلى الدولة أن تذهب .

فإذا اجتمع المسلمون بمنزلة الحل والعقد ، ولم يكونوا يقدرّون على القيام ، ووجدوا رجلا له قوة وضبط وشدة ، قد حوى أكثر تلك الخصال ، إلا أنه لا علم له ، ولا يتولى ببصر نفسه ، قدموه أميراً ، ونظاماً للمسلمين إمام دفع ، وجعلوا عهده رجلا من المسلمين ، ممن يجوز أن يكون من أهل الشورى ، يشاوره في جميع الأمور التي لا يجوز له أن يقوم عليها ، إلا بمشورة المسلمين ، يعمل برأيه ومشورته ، على شريطة متى أرادوا مفعوه ذلك ، وحجروا عليه ما جعلوا له من ذلك ، إذا وجدوا أفضل منه .

فإذا استقام على ما شرطوه ، لم يحز لهم عزله ، حتى يجدوا من وصفت لك ؛ لأنهم لا يجوز لهم أن يتركوا أمور المسلمين ضائعة بغير إمام ولا قائم وإمام يمزولونه ويجعلون مثله ، من غير أن يجتمعوا على ذلك فلا . والله أعلم .

مسألة :

ولا يجوز أن يجعل إمام ، لا يهتدى إلى المشورة ولا يعقلها ، ولا تلزم الناس طاعته . ومعنى ذلك أن يكون قليل العلم والبصيرة ، ولا يشاور المسلمين ، ممن تجوز له مشورته ، في جميع أمور المسلمين .

مسألة :

والإمام إذا كان ضعيف المعرفة ، قليل العلم والبصيرة ، فلا أرى له أن يولى والياً ، ولا ينصب قاضياً ، ولا يففق من مال المسلمين شيئاً ، ولا يعاقب أحداً ، ولا يفقد حكماً ، ولا يفرض شيئاً من أمر المسلمين إلى أحد من الناس ، ولا يفعل شيئاً من ذلك إلا بمشورة المسلمين ، أهل العلم والورع . ممن يكون حجة له في ذلك ، وليس يكون السكل حجة . وإنما الحجة هو الفقيه . وهو الذى يجتمع له حالات العلم والورع . والله أعلم .

مسألة :

ولا يجوز تقديم الضعيف إلا على الشرط الذى تقدم . فإذا خالف الشرط الذى شرط عليه في المقعدة ، زالت إماميته بنقض شرطه الذى بويع عليه اتفاقاً ؛ لأن هذا أبس هو بأهل للإمامة . وإنما دعاهم إليه الضرورة . وإنما هو نظام لهم . فإذا زالت الضرورة ، ووجد من هو موضع الإمامة ، لم يضق عليهم تركه ، ووضعوا الأمر في موضعه . والله أعلم .

مسألة :

قال الفضل بن الحواري : والإمام الضعيف لا يجوز له أن ينفق مال المسلمين

من قليل وكثير، ولو جعل له ذلك من جعله ؛ لأنه لا علم له في إنفاقه ، فيما يجوز أن يففق فيه .

مسألة :

في الإمام الضعيف ، إذا عقد له على شروط ، فأخطأ وتاب . قال : أعلم أنه إذا ثبتت إمامته على أهل المصر ، وسار بالعدل سفة ، واستقام على العدل ، من الوفاء . بما شرط عليه في عقده ، كان حكمه في خطئه كخطأ الإمام العالم يستتاب . فإن تاب رجعت إليه إمامته ، وولايته إذا كان خطؤه من الكبائر .

وأما في حال استدامته واستبراء أمره في سنته التي بوع فيها ، فيكون حكمه وأمره كحكم من قام بالعدل ، ووافق المسلمين في قوله وفعله ، كقيام عمر بن عبد العزيز والجلندي . إنما ثبتت باستعمال العدل في موافقة المسلمين في القول والعمل . فإنما شهر في عصره وعصره بعد مدة طويلة . قيل له - والله أعلم - : إنه سنتان . وقيل : سنة وشهران .

وكذلك هذا الإمام الضعيف ، إنما بيعته معلقة بالشروط .

وكذلك من لم تقدم لهبيعة لا تثبت له إمامة إلا بالشروط التي يوافق فيها المسلمين في العدل .

وفي الأصل : لا تجوز إمامة الضعيف . وإنما رخص فيه مع الضرورة لا غير ذلك رخصة ، على الشروط والاستدامة والاستبراء . فإذا صدق القول بالعدل ثبتت . وإذا خالف كان ذلك نفاقاً .

باب في استصلاح من يرجى للإمامة

عن القاضي ابن عيسى : أنه بلغنا عن بعض أهل زماننا أنهم يقولون : من جاز لهم ولايته جاز لهم عقد الإمامة عليه ، وتفويض أمور الأمة إليه . كان عالماً أو غير عالم ، وأنه يجوز للإمام الذي هو غير عالم ، أن يتصرف تصرف الإمام العالم . وهذا فيه الفرق البعيد . قال الله تعالى : « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقد حفظنا في الإمام : أنه يكون عالماً . وأقل ما يكون في العلم أن يكون بمنزلة من يجوز للإمام أن يجعله والياً .

ولا يجوز للإمام أن يحمل والياً على التفويض ولو كان له ولياً ، إلا أن يكون عالماً بأحكام الولاية والبراءة . وأمر الإمامة أعظم . فمن كان يجوز للإمام أن يوليّه على جانب من المصير ، أقله علمه وضعف بصيرته . فكيف يجوز أن يقلد الإمامة على المصير كله .

مسألة :

قال : وبلغنا عن بعضهم كلام أوحشنا . أن الإمامة إنما يعطى لها من كان له قوة من المال والرجال ، ولو كان معروفاً بارتكاب الكبائر . وأنهم إذا أرادوا أن يقدموه ، طلبوا منه للتوبة ، وأوقفوه على نسب الإسلام ، وابتدأوه بثلاثة أيام ، وعقدوه وفوضوا أمور الأمة إليه ، ويحتجون بفعل الجماعة في تقديم التحليل ابن شاذان .

فالأذى بمعنى أن ذلك كان قد ظهر عنه إصلاح ونزاهة ، ووفاء عهد ، في أيام
إمام غيره . فلما حدث بالإمام ما حدث ، جددوا له التوبة على إصلاح قد عرفوه منه ،
قبل حاجتهم إليه ، وقبل تعريضهم له بالإمامة . فهذا وجه ترجى فيه السلامة .
فأما أن يفوضوا رجلاً معروفاً بالفساد في دينه بما يحرمه على نفسه ، فيتوب طمعاً
في الدولة ، فكيف يجوز وهو في موضع التهمة . وبالتهمة يجوز عزله ولو كان إماماً .

مسألة :

قال : واعلموا أن للناس منازل مختلفة الأحكام في الولاية والبراءة ، يطول
شرحها . وفي التوبات واستصلاح شرائط يكثر وصفها ، قد بين المسلمون ما فيه شفاء
لن تصفحه

مسألة :

وإنما الاستصلاح الذي ترجى فيه السلامة : أن يكون رجلاً معروفاً بالستر
والكفاف ، عتد من يعرفه من أصحابه وجيرانه ، ولم يشهر له فضل عقده المسلمين ،
ولم تثبت له ولاية عندهم ، فاستصاحوه ووافقوه ، وتولوه على قاعدة تجوز بهما
ولايته . فإننا نرجو لهم السلامة . وهذا إنما يبصره ويدخل فيه أهل العلم والبصائر .
وأما الضعفاء فلا ؛ لأنه يوجد في الأثر : أن ليس للضعيف أن يتولى إلا من
قد قامت به عليه الحجة ، وأوجب له الشهرة بالولاية ، مثل إمام مصره وعالم
عصره ، ونحو ذلك .

وإنما الخفاة على ضعيف لا يدرى أنه ضعيف ، فيعأول الإثارة على غير تأويلها ،
ويعمل بها عن جهتها ، فيتجلى به من هو أضعف منه ، ويقع به على خطئه .

مسألة :

ووجه آخر أن يكون الرجل متديناً بدين ضلال، ويستحل أشياء من الحرام .
وعنده أنه حلال ، ولا يعرف بفساد دينه إلا في مثل هذا ، فإنه إذا تاب من
ذلك ، ورجع إلى دين المسلمين ، كان من التهمة أبعد ، وإلى سكون النفس أقرب .
فإن تولاه أحد بعد توبته لوقته ، لم نعمة ولم نعب عليه ، إذا كان عالماً . وأما
الضعيف فقد تقدم القول فيه .

مسألة :

ووجه آخر : أن يكون الرجل يرتكب من المعاصي ما يحرمه على نفسه ، ثم
تاب ولم يعرف أن توبته بنية صادقة أو غير ذلك ، فهذا خبيث النية ، ويخاف منه
المعاونة .

ويوجد في الأثر : أنه يستدام ، ويستبرأ أمره حتى يعرف حسن توبته وإنابته ،
وتطيب القلوب من جهته . ولعل قولاً : أنه يستدام سنة كاملة ، ثم حينئذ نرجو
أن تجوز ولايته ، لمن كان عالماً بأحكام الولاية والبراءة .

مسألة :

وجه آخر : أن يكون الرجل من المسلمين ، محافظاً على دينه ، تجرى منه
المفوة . فهذا يستر عليه ، ويؤخذ بيده ، وتقبل توبته ، وتقال عثرته .

مسألة :

ووجه آخر : أن يكون الرجل لا يعرف بخير ولا بشر ، فهو في الاستصلاح
أقرب .

مسألة :

ووجه آخر : أن يكون الرجل يعرف بالاصلاح في أكثر أموره ، وتفكر منه
الخصلة والخصلتان ، فهو أيضاً في الاستصلاح أقرب .

مسألة :

فأما أن يكون الرجل يرتكب المحارم ويتجرأ على المظالم ، مع علمه أنها حرام عليه ،
ثم تاب لطمع إمامة ، أو مملكة ، أو تزويج بامرأة ، أو غير ذلك من أمور
الدنيا ، فيكون توبته لما ذكرنا ، ولم يكن لله تعالى . فهذه توبة نراها كأنها زيادة
في دينه . فكيف تجوز ولايقه ، وكيف يجوز تقديمه إماماً على رقاب المسلمين .

فصل

قال : فافهموا الفرق في ذلك ، ولا تحملكم الشهوة لاصلاح دنياكم بفساد دينكم .
فانظروا لأنفسكم اليوم ، فيما فيه السلامة غداً .

فصل

فإن أردتم تقديم إمام ، فظفروا رجل منكم ، له قوة ورجولة ، وعلم وفضل ،
على ما وصف المسلمون ، كان هو الشفاء والرجاء لاصلاح الدين والدنيا .

وإن علمتم ذلك ، فلا تجعلوها في خير موضعها ، ولا تسفدوها إلى من هو ليس
بأهل لها ، طمعا في قوته وحاله ، وعشيرته وجاهه . واسكن توخوا لها أفضلكم
دينا وورعا ، وأكثركم علما ، وأجلهم عقلا .

وقد بينا لكم في أول الكتاب ما يوجد في تقديم العالم وغير العالم. وتوكلوا على الله ، واستمعوا به ؛ فإنه القائل : « قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ نُوتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

مسألة :

عن أبي محمد - فيمن يقدمه المسلمون إماماً لهم : ما صفته ؟

قال : لا يكون إلا رجلاً بالغاً حراً عاقلاً ، يزاً ، لا أحم ، ولا أعمى ، ولا نائص الجوارح ، مما يستقط عنه فرض الجهاد ولا مجنوناً ، ولا معتوهاً . ولا خصياً ، ولا مجنوناً ، ولا حسوداً ، ولا كنهوداً ، ولا كذاباً ، ولا مُخْلِفاً للعهد ، ولا سيئ الخلق ، ولا بخيلاً ، ولا كفوراً ، ولا جاهلاً ، ولا أبله ، ولا جسوراً على ما لا يعلم ، ولا عياباً ، ولا مغضاباً ، ولا متهماً ، ولا ممن تلحقه التهمة في نفسه ، أو في قوله ، أو في أمانته ، التي قلد إياها ، وغير ذلك .

وأن يكون عالمًا . وأقل ذلك من علمه : أن يكون ممن يصلح للولاية ، ممن يوليه الإمام ، وأن يكون مع ذلك ورعاً ، نزيهاً صبوراً حليماً بلداً للمسلمين ، رحماً عطوفاً غير متكبر ولا متعجب ، ولا متعجم على الأمور بغير علم ولا مشورة أهل العلم والورع من المسلمين ، الذين يجوز أن يكونوا من أهل الشورى .

ولا يجوز أن يكون أهل الشورى ، فيما يجوز أو فيما لا يجوز ، إلا أهل هذه

الصفة من الأولياء .

ولا يكون عاجزاً ولا ضعيفاً وهماً شديداً على أعداء الله ، هيناً ليعاً
لأولياء الله ، ولا عيباً ولا مقتاباً . وإذا لم تسكن فيه هذه الخصال ، فلا يكون
إماماً .

مسألة :

ومن كتاب التمهيد عن قومنا ، في صفة الإمام المعقود قال :

نحب أن يكون على أوصاف منها : أن يكون قرشياً . من العصم ؛ لقول
النبي ﷺ : الأئمة من قریش .

وقوله حين أوصى بالأنصار : وإنما أوصى قریشاً والناس .

ومنها : أن يكون من العلم بمنزلة من يصلح أن يكون قاضياً من قضاة المسلمين ؛
لأن له أن يباشر القضاء والأحكام بنفسه . ولن يصلح للحكم إلا من صلح أن
يكون قاضياً .

ومنها : أن يكون ذا بصيرة بأمر الحروب ، وتدير الجيوش والسرايا ، وسد
الثغور ، وحماية البيضة ، وردع الأمة ، والانتقام من ظالمها ، والأخذ بيد مظلومها
وما يتعلق من مصالحها .

ومنها : أن يكون ممن لا تلحقه رقة ولا هودة في إقامة الحدود ، ولا جزع
لضرب الرقاب والأبشار ؛ لئلا يقصر عن ما لأجله أقيم .

ومنها : أن يكون من أمثلهم في العلم وسائر هذه الأبواب ، التي يمكن

التفاضل فيها ، إلا أن يمنع عارض من إقامة الأفضل ، فيشرع في نصب المفضول
لخوف الفتنة والتهارج ، فإنه إنما ينصب لرفع العدو ، وحماية البيضة ، وسد الخلل .
فإذا خيف بإقامة أفضلهم المهرج والفساد ، والتغالب ، وترك الطاعة ، واختلاف
القسوف ، وتعجيل الأحكام والحقوق ، فعلمع عدو المسلمين في تهضمهم ، وتوهين
أمرهم ، صار ذلك عذراً واضحاً في العدول من الفاضل إلى المفضول .
قال : وليس من صفاته أن يكون معصوماً ، ولا عالماً بالذنب ، ولا أفرس الأمة
وأشجعهم ، ولا أن يكون من بني هاشم فقط ، دون غيرهم من قريش .

* * *

باب في ذكر الشروط على الإمام

ومخالفته لها وقبول قوله فيها

وأقل الشروط التي يشترطونها على الإمام الضعيف . ولا يجوز أقل منها ، ولا يقبض مالا ، ولا يأمر بإنفاقه ، ولا يولى والياً ، ولا يأمر بذلك . ولا يخرج جيشاً ولا يأمر بذلك ، ولا يحكم بحكم ، ولا يأمر بذلك ، إلا بمشورة المسلمين أهل العلم والورع .

وفي موضع : إن قال : إلا بأمر المسلمين ، أو برأى المسلمين ، فكله سواء .

مسألة :

أبو محمد في الإمام الضعيف ، إذا دعت إلى عقدته الضرورة ، وبايعوه على شروط .

فإذا زایل تلك الشروط التي بويع عليها ، زالت إمامته ، وكانت عليها التوبة من خلفه لما شرطوا عليه .

فإن لم يتلف بخلفه الشروط مالا ولا نفساً ، وإنما هو أخطأ في بعض ما عهدوه وتاب من ذلك ، سقطت إمامته ، وثبتت ولايته ، وصار في جملة المسلمين . وليس لهم أن يبايعوه ثانية ، إلا بعد الاستبراء والاستئمان ، ليفظروا وقاه .

فإن استبرأوه واستئاموه ، فرأوا من الوفاء والورع ، واستبرأوه ، ووثقوا من بذلك ، لم تضق عليهم مبايعته ثانية ، واستبراء أمره بعد ذلك سنة .

فإن استقام على الحق ثبتت إمامته في أعناقهم، وعلى جميع أهل المصر. وإن لم يف لهم ثمانية، فلا يكون هذا إماماً ولا نعمت عين.

مسألة :

وقد قيل - في المشورة : على الإمام فرض ، فإذا تركها كفر ، كان عالماً أو ضعيفاً .

وقول : إنها ندب . فإذا شرطها المسلمون على الإمام ، كانت فرضاً واجباً .
فإن تركها كفر ، وزالت إمامته ، وسقطت عن الرعية طاعته . والله أعلم .

مسألة :

الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - في الإمام الضعيف إذا بويع على هذه الشروط ثم حكم في مال ، أو نهب حرباً ، أو قتل نفساً ، على وجه الحكم فعمود .

وسئل : إذا فعل بمشورة المسلمين هل يقبل منه ؟

قال : نعم . قيل : فعليه أن يبين من شاور إذا طلب منه ، أو لم يطلب ؟
فقول : ليس عليه أن يبين ذلك ، طلب منه أو لم يطلب ؛ لأنه مصدق .

وقول : عليه أن يبين إذا طلب منه ، أو لم يطلب ؛ ليزيل عن نفسه الريب .

وإن احتج بعالم من أهل الدعوة ، إلا أنه لم تثبت له ولاية ، فلا أعلم له حجة .

فإن احتج بواحد من أهل الشورى فهو حجة ؛ لأنه بمنزلة الفقيه بالحكم .

وإن احتج بقوم قد ماتوا ، فلا يساء به الظن ، وهو على منزلته .

مسألة :

أبو المؤثر : وإن كان الإمام شرطه عليهم ، إنما هو حاكم في موضع من المواضع ، دون غيره من القرى والأمصار ، هل عليه القيام في غيره ؟
فنفقول : إن عليه إقامة الحق في كل موضع ، قدر على إقامة الحق فيه . والله أعلم .

مسألة :

في الإمام إذا بويع على ألا يفعل إلا بمشورة المسلمين ؛ وطلب أن يكتبوا له كتاباً ، يبينون له ما يأتي من ذلك ، فتبين لهم أنه لم يأت منه إلا على حقيقة ما كتبوا له ، وأنه إنما يريد بذلك حجة منهم ، ويعمل هو ما يريد ، فلهم منه ، وعليه قبول ذلك منهم .

قيل : فإن كتبوا له كتاباً : أن للإمام يفعل كذا ، ولم يجعلوا له ، وإنما أنبئوا له أئراً ؟

قال : ليس له أن يفعل ويعمل بذلك ، إلا أن يعمل له المصلحون أن يعمل بذلك ، ثم له أن يعمل به .

مسألة :

قيل : إن كان الإمام قليل العلم ، ولم تقدم له معرفة بالآثر ، وهو جسر على الأشياء ، مع قلة تحرزه ، وكان يكاد يهجم على الأمور بغير صحة أثر إلا بتأويل ، وهو كثير العمل بالرخص والشواذ . وطلب أن يكتبوا له كتاباً ، ليقتصد بالعمل بها عن المشورة ؟

قال : ليس لهم ذلك ، مخافة أن يحصل فيما لا يخرج له منه . والله أعلم .

باب في بيعه الشراء والشارى الذى يبيع الدنيا بالآخرة

يقال : شريت الشيء : إذا بعته . قال الله تعالى : « وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ » أى باعوه .

والذى يستحب أن يكون الإمام شارياً يقطع الشراء . فإن لم يكن قطع الشراء قبل الإمامة ، ببيع على الشراء ، يبايعه رجل قد قطع الشراء ، ثم يبايعه المسلمون ببيعة الإمامة .

وقول : إذا ببيع على الشراء معبيعة الإمامة أجزاء ، وكان شارياً ولو بايعه غير شارٍ .

ولا يلزم الشراء الذى يبيع الإمام على الشراء حتى يشتري هو . وليس كل من بايع على الشراء لزمه ، حتى يبايع هو على الشراء . والله أعلم .

مسألة :

ولا يكون الإمام إلا شارياً قد قطع الشراء .

مسألة :

عن أبى عبد الله إلى أهل حضر موت : فرأينا أن يكون سبيلكم كسبيل أهل هان ، من عقد الشراء . وهى الدرجة العليا على الصدق ، فإنه بلغنا أنه كان الرجل من المسلمين ، على عهد المرداس ، لا يزداد فى صيام ولا صلاة ولا عبادة ولا زهادة .

فإذا لم يرغب في الشراء على نفسه، كان خسيساً عندهم، إذا قصر عن الرغبة في الشراء، فاعقد على نفسك الشراء، وادع المسلمين إليه، ورغبهم في فضله وثواب أهله. ثم اختر أقواماً من أهل الصلاح والثقات والأمانات، واعقد لهم الشراء، وبايعهم عليه؛ فإن ذلك أقصد لهم، وأخضر عليهم، وعلى دولتهم ودعوتهم. ولا يكون لهم في نصرك الخیار، وألزمهم ذلك. ولا تحمل لهم الأدبار.

مسألة:

وقيل: إن موسى بن أبي جابر أراد محمد الملقى للإمامة. وكره ابن الملقى أن يقطع الشراء، وكره موسى أن يوليه الإمامة، حتى يقطع الشراء.

وقيل: لا يلي ذلك إلا شار، قد قطع الشراء، يبايع الإمام على الشراء، ثم يبايعه المسلمون.

وقيل: لما قتل الإمام سعيد بن عبد الله - رحمه الله - لم يزل الباقيون من شرانته على ما هم عليه، من قطع الشراء. والله أعلم.

وفي موضع: وقد كان بعض أئمة عمان مدافعة، مثل سعيد بن عبد الله، وراشد ابن الوليد.

مسألة:

وبلغنا أن المهنا بن جعفر كان شاريّاً، فبايعه موسى بن علي - على الإمامة على طاعة الله وطاعة رسوله محمد ﷺ، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

مسألة :

والإمام - إذا كان شارباً وأعوانه مدافعين - أن يكره الناس على أخذ الصدقات .

وكذلك إن كان مدافعاً ، فله أن يكرههم أيضاً .

مسألة :

فإن لم يقطع الإمام الشراء ، قبل أن يبيع له على الإمامة ، فذلك جائز ، ويكون مدافعاً . وهكذا أئمة حضرموت لا يتطعون الشراء ، وإنما هم مدافعون . وعلى المسلمين من السمع والطاعة للإمامة المدافع كما عليهم للإمام الشاري ، وله عليهم من الأمر في جميع أحكامهم كما للإمام الشاري . والله أعلم .

باب في الشاري

وهمن قطع الشراء على نفسه ، وهو جاهل بما يلزمه ، أو كان غير جاهل .
ثم قتل الإمام ، فأهمل ذلك ، هل عليه ما على الشاري الذي يكون تحت الراية ، إذا
كان قد ضعف الإسلام ؟

قال : أما الجاهل فأعذر من الداخل ، فيما قد علم ، وعليهما جميعاً القربة والقدم ،
فما دخلا فيه ، ولم يتوقفا بحق ما يلزمهما ، مما دخلا فيه .

واختلفوا فيه . فقول : هو موقوف عنه .

وقول : هو على ولايته .

مسألة :

ومن شاري الإمام ، ثم مات الإمام ، وعقد غيره إماماً مدافعاً . فقول : إن
الشاري ثابت عليه .

وقول : إن الشراء قد سقط عنه .

وقد كان الإمام راشد بن سعيد شاريًا قومًا ، ثم سمعنا أن أبا على الحسن كان
يفتي أن الشراة على ما كانوا عليه من الشراء .

وكان محمد بن خالد يفتي أن الشراء قد سقط عنهم .

مسألة :

فيمن شري نفسه يوماً واحداً . قال : عليه ما على الشراة الصادقين هذا اليوم ،
فما نرى ذلك منه دماً عفه .

أبو الحواري : بلغنا فيمن شري نفسه يوماً واحداً ، فليس عليه إلا ذلك
اليوم .

مسألة :

في الشاري الذي قطع له الإمام الشراء - هل له أن يشتري نفسه من ذلك ؟
قال : لا .

قيل : فعليه أن يجعل ماله مثل نفسه ؟

قال : إذا كان القطع على المال أيضاً ، فعليه ذلك .

قيل : فمن يقطع له الشراء ؟

قال : الإمام ، أو من يأمره الإمام بذلك .

وقيل : من اعترض رجلاً ، فعقد له الشراء ، بغير أمر من الإمام ، أنه يثبت
عليه الشراء .

وفي موضع - عن أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد - في رجل ليس بإمام ولا والٍ ،
ولا هو من النوام بالحق ، اعترض رجلاً ، فعقد عليه الشراء ، هل يثبت عليه ؟

قال : نعم .

مسألة :

في موافقة الإمام الشاربي وتخلقه - أهو حق مخلوق أو لله ؛ فإنه حق لله ،
ليس للناس فيه شيء . والشاربي يجوز جبره على خدمة المسلمين وعز دواتهم .

مسألة :

القاضي ابن عيسى في الشاربي ، إذا عاهد الإمام على الخروج ، فتواري
ولم يف وفي غالب الظن أنه في منزله .

قال : إن هجم عليه لم أعنف من هجم عليه . والله أعلم .

مسألة :

وفي موضع : إن الشاربي إذا لم يعلم بأى وجه استقر في بيته لم يجوز الهجوم
عليه .

وأما إذا كان مبطلا في اختفائه . وكانت صحة باطله ظاهرة ، جاز الهجوم
عليه ، وأنه إذا كان محاضراً معانفاً ، وأيس له عذر بين ، لم يقبل عذره .

وإن كان غائباً لا يعرف حاله ، كان معذوراً في نفسه . والله أعلم .

قيل : فإن هجم عليه فلم يوجد ، هل يجوز أن يهجم عليه ثانياً ؟ أو يجوز
كشف الجدار عنه ، وقلم الأبواب وكسر الأقفال ؟

قال : إذا أجاز الهجوم عليه مرة ، كان جائزاً في كل وقت اتهم أنه في ذلك
المنزل . والله أعلم ، أنه يجوز .

فإن عالجوا في تحويل الأبواب ، وتسوير الجدار ، ثم كسروا الجدار والباب
في ذلك ، كانوا له ضامين . والله أعلم .

باب في لفظ البيعة للإمام

الشيخ أبو محمد - يقولون له : قد قدمناك إماماً على أنفسنا والمسلمين ،
على أن تحكم بكتاب الله وصفة نبيه محمد ﷺ ، وعلى أن تأمر بالمعروف ، وتنهى
عن المنكر ما وجدت إلى ذلك سبيلاً .

وقال قوم : على أن تظهر دين الله الذي تعبد به عباده وتدعو إليه .

مسألة :

وفي موضع : هذا ما اجتمعت عليه الجماعة من المسلمين ، اعقدتم الإمامة لإمامهم ،
وبيعتهم له . وهو فلان ابن فلان ، في يوم كذا ، نسأل الله تعالى لنا وله العون
والتوفيق ؛ إنه الهادي إلى أوضح الطريق . ووجدت شرطاً طويلاً في كتاب
الأدلة والبراهين من تركته .

مسألة :

وفي موضع - في ذكر البيعة : وأنت ملزم نفسك كل ما لله تعالى عليك . فهو
حق واجب وميثاق لازم وعهد موكل لبراءة لك من ذلك كله ، إلا بالوفاء لله تعالى
به ، وبالحفاظ على حدوده وحقوقه . وقد أعطيت الله تعالى هذه البيعة من نفسك ،
على رضئتك بها ، وباللزم من قلبك عليها ، وعلى الاختيار لها ، طاعة لله بها .
شهد الله وملائكته ومن حضر من المسلمين . وكفى بالله شهيداً . والحمد لله حق
حمده ، ومنتهى أمره ، وغاية شكره . وصلى الله على رسوله محمد النبي الأمي وآله
وسلم .

مسألة :

وأقل ما يكفي به للعقدة للإمام: المبايعة على طاعة الله وطاعة رسوله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وإن زادوا أكثر من ذلك، في الشروط وشرح معاني المسلمين في الإمامة، وما يلزم الإمام منها وفيها لحسن. وكل من سمع وأطاع ورضى فقد بايع.

مسألة :

وفي موضع: قد أئمتناك وأقمتناك إماما على أنفسنا وللمسلمين: أن تحكم بكتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ.

مسألة :

وقد بايع موسى بن علي المهنا بن جعفر، على الإمامة على طاعة الله وطاعة محمد ﷺ، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

قال غيره: وقد قيل: لو بويع على طاعة الله وطاعة رسوله محمد ﷺ. كان ذلك كافيا عن غيره من بيعة الإمام هما سواء؛ لأنه يأتي على جميع الشروط في الجملة وإن زاد في التأكيد فلا بأس.

مسألة :

هذا كتاب ما اجتمعت عليه الجماعة، لعقدهم الإمامة لإمامهم، وبيعهم له. وهو فلان ابن فلان، في يوم كذا، في سنة كذا: إنا نبايعك الله، بيعة صدق ووفاء، لنا ولجميع المسلمين، على طاعة الله عز وجل، وطاعة رسوله محمد ﷺ.

وعلى الشراء في سبيله ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة الحق ،
في القريب والبعيد ، والعدو والولي ، والضعيف والقوى ، والوفاء بم عهد الله ،
والحكم بكتاب الله ، قسطاً وعدلاً في عباد الله ، واتباع سنة نبيه محمد ﷺ -
والأخذ بآثار أئمة الهدى ، وقادة القوى ، وإنك قد شريت نفسك لله ، على الجهاد
في سبيله ، وعلى قتال الفئة الباغية . وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية ، تريد
بذلك ابتغاء مرضاة الله ، حتى تقيم بالحق ، أو تلحق بالله غير عاجز ولا معلوم .

وعليك ما على الشراة الصادقين ، الذين أخذ عليهم العهد الوثيق ، والميثاق
الغليظ . والشرط الأكيد فيما قد قلدناك من أمانة الله ، وبايعناك عليه من إمامة
المسلمين ، وجعلنا لك من السلطان عن عباد الله ، كما أوجبه الله لنفسه على أئمة
العدل ، من القول والعمل ، والنية والأمل ، على نصرتك ، وصحة سريرتك
وعلائقتك ، وإيثارك الطاعة ، وقوة أمانتك في الصحة والنصيحة ، في خاصتك
وعامتك ، والعلم بما تأتي وما تهتك ، والرفق والأناة ، وترك العجلة في الأمر ، حتى
تفرق عدله من جورره ، وتنزل كل امرئ حيث أنزل نفسه ، على قدر استحقاقه
في حكم المسلمين ، وحسن الخلق ، وشدة الورع ، وبعد الطمع ، وإنفاذ العزيمة ،
وإمضاء الأحكام ، والقيام بشرائع الإسلام ، وإيثار الصنف ، وبعد الغضب ،
وسعة الصدر ، والحلم ، ومحبة الحق وأهله ، وبغض الباطل وأهله ، والتواضع لله
في غير ضعف ، والخشوع له من غير ذل ، ومزايلة العجز والكبر ، وإماتة الحقد
والحمية والعصية ، ومشاورة ذوى العلم .

وعليك أداء ما فرض الله بتمامه ، والانتهاهما نهى الله عنه بكليته ، والمراقبة لله ، والخوف منه ، وشدة الخذر بوعيده ، والتمسك بحبله ، والرجاء لفضله ، والتقوية لله تعالى من جميع الذنوب والخطايا ، والأهبة للقاء الله ، والاستعداد للموت وما بعده ، والتزود من الطاعة في آناء الأيمل والنهار والعلانية والإسرار ، وتزيين الحق وتقويته وتسفيه الباطل وتبغيضه وترك المداينة ، والصبر على أداء الحق فيما أسر وأساء ، وأضحك وأبكى ، وأفقر وأغنى ، وأمات وأحيا .

هذه شروطها عليك . فرائضها واجبة عليك . ونوافلها لك العمل بها .

فإذا قال : قد قبلت هذا كله . فقل له ، وكفك في كفه بصفة الإمامة لك . وله ، من الشروط : وعلينا إذا أوفيت الله ببيعك تمام الكلام في باب عقيدة الإمامة .

مسألة :

في الإمام إذا بايع المسلمين ، على أن له الخيار عليهم ، ولا خيار لهم عليه . هل يجوز شرط ؟

قال : عفى أنه إن كان مما يجوز فالمسلمون على شروطهم إذا كان شرطاً يجوز ، والإمام ثابتة ، إذا كانوا قد عدلوه من شرط يجوز له فعله من الأشياء التي تضعف عنها ، وما أشبه ذلك .

باب في عقد الإمامة

وإذا أراد المسلمون عقد الإمامة للإمام ، حضر العلماء الثقة ، فيقدم أنفسهم
ويمد يده اليمنى ، فيصافح بها الإمام بيده اليمنى ، فيمسكها .

ثم يقول : قد بايعتك على طاعة الله وطاعة رسوله محمد ﷺ ، وعلى الأمر
بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله . فيقول الإمام : نعم .
ثم يفعل ذلك الثاني والثالث إلى السبعة وما كانوا أكثر كان أفضل . ثم يحمل
الأسكة على رأسه ، وانخاتم في يده ، وينصب العلم بحذائه .

ثم يقدم الخطيب ، فيحمد الله ويثنى عليه ، ويصلى على النبي ﷺ .

ثم يذكر أمر الإمام بالعقد له ، والحث على بيعته وطاعته . ثم يقدم الناس
إليه يبایعونه ، وقد صحت البيعة له .

ثم يقيم مكبراً يكبر في الأوقات فرداً ، بغير تحكيم في مسيره وسائر أوقاته .
ويكون التكبير والتحميد بعد صلاة الفرائض . فيقول : لا إله إلا الله ،
والله أكبر ، والله الحمد - ثلاث مرات .

ثم يقول : لا حكم إلا لله ، ولا طاعة لمن عصى الله . لا حكم إلا لله ، ولا
حكم لمن حكم بغير ما أنزل الله . لا حكم إلا لله ، حباً وموالاة لأولياء الله .
لا حكم إلا لله ، خلعاً وفراقاً لأعداء الله . لا حكم إلا لله ، ولا حول ولا قوة
إلا بالله . لا حكم إلا لله . والسلام عليك يا رسول الله .

ثم يقول : لا إله إلا الله والله أكبر . والله الحمد - ثلاث مرات .
ثم يقطع التكبير .

فصل

ويقيم الإمام مؤذناً يؤذن في أوقات الصلاة ، ويحضر باب الدار ، يستحسث على الصلاة .

ثم يخرج الإمام من داره ، ومعه جماعة من الرجال ، يمشون بين يديه ، قد جعلوا سيوفهم على عواتقهم . والمكبر يكبر بهم تكبيراً مفرداً بغير تحكيم ، حتى يصل إلى المسجد أو المصلى ، ويقطع التكبير ، ويقيم كاتباً بين يديه في كل الأوقات . ولا يكون إلا ثقة مأموناً على سره وما يغيب عنه :

مسألة :

قال أبو سعيد : إن الإمام إذا بويع له احتاج إلى خطيب ، يقسم على رأسه بحسن الكلام ، في حين القول يشهر ذلك .

قال : وسمعتهم يقولون : قد بايعنا الإمام فلان ابن فلان ، على طاعة الله وطاعة رسوله محمد ﷺ - أو نحو هذا .

قال : ولا بد من هذا على معنى قوله .

قال : ويحتاج إلى كاتب فصيح ، يحسن الكتابة من نفسه ؛ لأنه ترد إليه الكتب يجيب عليها .

مسألة :

وقد أجمع رأى المسلمين من بعد رسول الله - ﷺ - : أن الإمامة لا يجب لإمام من بعد إمام ، أو عزله إلا عن مشورة أهل العلم ، ورضى منهم على النصيح لله ، ثم يكون حجة على من غاب . ثم لا يسكون عقد ولابيعة إلا بصفقة أيديهم على يده ، بصحة القلوب ، وسلامة الصدور ، وبأخذ العهد الوثيق . فيقولون له : الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين . وصلى الله على محمد خاتم النبيين .

أما بعد - فإننا نبايعك بيعة صدق ورفاء ، لنا ولجميع المسلمين ، على طاعة الله وطاعة رسوله محمد - ﷺ - والحقكم بكتاب الله قسطاً وعدلاً ، في عباد الله وسنة نبيه محمد - ﷺ - واتباع آثار أئمة الهدى قبلك ، وعلى الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وعلى الجهاد في سبيل الله ، وقيلالذمة الباغية وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية ، وعلى إقامة الحق في القوى والضعيف ، والوضع والشريف والحبيب والبغض ، والرفيع والخفيض .

وإن أراد الشراء زاد في ذلك : وأنت قد اشتريت نفسك لله ، على الجهاد في سبيل الله ، بمن جاهد معك ، كل فرقة امتنعت عن الحق ، حتى تفي إلى أمر الله ، وأن تدعو إلى دين الله ، وأن توالى فيه ، وتنهى عن الباطل ، وتعادى فيه . وأن عليك جميع ما على أئمة العدل من قبلك ، ولك علينا إذا وفيت بيعتك ، واستعمت على منهاج حقيقةك ، أن نجيئك إذا دعوتنا ، ونطيعك إذا أمرتنا ، ونفصرك إذا استنصرت بنا . ولا عذر لك ولا لنا ، إلا بالقيام بذلك .

فإذا قال : نعم . وقبل ذلك ، ثبت بيعته ، ووجبت طاعته .

مسألة :

وبيعة الدفاع هي مثل الأولى إلا الشراء ، فإنه لا يذكر في البيعة والأصل ، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله ، مع ما يزيدون من الشروط عليه .

مسألة :

وقيل : إن موسى بن علي بايع المهدي بن جعفر ، على طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ ، وعلى الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله ؛ لأنه كان شارباً . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : إن بيعة راشد بن سعيد : الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين . وصلى الله على محمد خاتم النبيين .

باب في ثبوت الإمامة بالتراضي .

أبو سعيد : أظن فيمن قدمه العوام والجبابرة ، ورضى به اثنان من أعلام المسلمين . هل ثبت إمامته ؟

قال : إذا كانت العقدة في الأصل له على الحق ، ما لو كانت من الأعلام الثبوت ، كانت إمامته ثابتة بمعنى العقدة والرضى .

قيل : فإن رضى به واحد ؟

قال : على قول من يقول : بأن العقدة تقوم بواحد وثبت برضاه ، كما ثبتت بيئته مع العقدة ، كانت بمنزلة الإمام .

قيل : فإن قدمه الجبابرة ، فظهر منه العدل ، هل على المسلمين طاعته ، وليس لهم عزله ؟

قل : معنى أن عابهم ذلك ، وليس لهم عزله إلى من هو مثله .

قيل : فإن كان مثله حاكما ؟

قال : سواء ؛ لأن السلطان مخاطب بتقديمه بذلك .

قيل : فالسلطان مخاطب بتقديمه هو ، أم يرد الأمر إلى المسلمين ؟

قال : معنى أنهم مخاطبون بذلك ، إذا خيف أن المسلمين لا يجيبون إلى ذلك ، ولا يتسرعون إليه على معنى قوله .

مسألة :

سئل أبو مالك عن إمامة عمر بن عبد العزيز : بم ثبتت ؟

قال : بتسليم الجميع له ، والرضى بإمامته والرضى والتسليم يقومان مقام العقد .
لأن العقد للإمام من المسلمين ، يكون بالرضى . فتنى وجد الرضى والتسليم ، فقد
صح ما يكون به العقد .

وقال : إن التسليم أكثر من العقد .

مسألة :

وقيل : إن الإمام لا يحتاج إلى من يعقد له ، وأن المراد في ذلك التراضى به
من الناس .

فإذا وقع التراضى عليه من الخاصة : بأن يكون إماماً لهم ، فهو إمام ، ولو
كان هو القائم بذلك مبتدئاً .

واستدلوا على ذلك : باختيار أبي بكر ورضائهم به . ومثله إمامة عمر
ابن عبد العزيز .

مسألة :

فيمن تسمى بالإمامة ولم يقدمه العلماء . هل تجوز ولا يه ؟

قال : لا يقول إلا إمام قد أجمع على عقده أناس من علماء المسلمين ، المجتمع
على ولايتهم ، إلى أن يسيروا بالعدل ، ويقع التسليم له ، والتراضى عليه من الجميع ،
والرضى بإمامته وصحة سيرته ، ولم يختلفوا فيه ولا فيها . ألا ترى أنهم لم يقولوا
هو عمر بن عبد العزيز ، وقد كان صحيح السيرة ، إذ لم يقدمه علماء المسلمين .

مسألة :

فيمن عدم العلماء والصالحين ، ورجى أن يقوم بالأمر دون غيره ، ولم يكن إلا السادة من الملوك ، ايس أهل المعرفة ، هل تقبل الإمامة منهم ؟
قال : بلى . ولو أن قائماً يقوم بالعدل لم يكن عليه فى ذلك شىء ، وإن كان فى ذلك مثابا .

قيل : فهل يقيم الحدود ؟

قال : نعم . لأن على الجماعة من أهل القوة أن يقوموا بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ويكونوا هم السلطان ، وعابهم القيام بالحدود .
ولو أن خارجاً خرج وحده ، رجل فرد بنفسه ، وبذل نفسه لله ، وأنكر المنكر ، كان له أن يجبر أهل المعاصى على الرجوع إلى الحق ، من جميع من عصى الله بقول أو عمل ، يقاتلهم على ذلك . والله أعلم .

* * *

باب في صفة العاقلين للإمام

ويستحب كثرة اجتماع المسلمين وأهل العلم والرأى في عقد الإمامة للإمامة ..

مسألة :

الشيخ أبو محمد رحمه الله : اختلف في عقد الإمامة وبكم يصح العقد ؟

فقول : أقل ذلك خمسة أنفس ، من أهل الفضل في الدين ، منهم أهل الحل والعقد ، والحجة على الرعية . دأبهم إمامة أبي بكر ، عقدها له عمر بن الخطاب ، ومعاذ بن جبل ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وبشير بن سعد ، وأسيد بن حضير .

وكذلك عقبة عثمان بن عفان ، ثوى البيعة له خمسة أنفس : عبد الرحمن ابن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعلى بن أبي طالب ، وسعد بن مالك .

وإنما جعل الشورى ستة ليختاروا من جماعتهم واحداً منهم ، ويبقى خمسة . وهم كانوا الحجة على غيرهم .

وقول : أقله اثنان ؛ لأن الإمامة لا تصح إلا عن مشورة وتراض من الخاصة وهم الحجة .

وإذا وقع التراضى بواحد ، فأقل من مخاطبه اثنان من خيارهم من أهل العلم والمعرفة .

وقول : إن الإمام لا يحتاج إلا من يعقده له ؛ لأن المراد التراضى به .

فإذا وقع التراضي عليه من الخاصة إماماً، فهو إمام ولو كان هو القائم بذلك
مبيدًا .

الدليل : إمامة عمر بن الخطاب . ثبتت إمامته باختصار أبي بكر لإمامته
للناس ، فرضوا . وكان الرضى به دون العقد . أوجبت الصحة بذلك .
قالوا : وكذلك عمر بن عبد العزيز . سلم الأمر إليه بنو مروان إماماً ، فظاهر
التوبة ، وكان عاملاً لهم ، فرضى به المسلمون ، فمضت إمامته .

مسألة :

الضيا . لا تصالح الإمامة إلا برجلين حرين مسلمين تقيين عالمين ، يقولان
الصقعة .

قال أبو المؤثر : خمسة فيهم عالم .

وفي موضع قال أبو المؤثر : إنما يثبت الائتقان برأى جماعة المسلمين ومشورة
أهل الدين . وأما برأيهما ، أو أحدهما ، فلا نبصر ذلك .

فإن قيل : لم صار حجة ونحن نراه استبعاداً ؟

قلنا : ذلك وضعت في غير موضعها . فأما فيمن يصلح فلا تمل ، ورد مكانه .
ولما جاز عقد الاثنين لأنهما حجة ، وهما أدنى من يقع المذر .

فإن اجتمعوا فذلك أفضل . ولو دعا داع بعد ذلك إلى من هو أفضل .

قالوا : فإذا وقع الأمر عند بعض أهل ، ومن يصلح أفضل ، وهو الأزم . ولا يقع
التقصير والخطأ إلا مع الإساءة .

فإن قيل : نخطأ الفضل . فلا يقال أخطاء الفضل . وقد وقع في فضل ، ولكن ترك الذي هو أفضل .

فصل

في المتقدمين للإمام ، إذا كانوا من أعلام العصر المنصوبين للفتيا ، أو كانوا من أهل العدل في النظر والتعديل ، وليسوا بأعلام منصوبين . فإذا قدمه اثنان فصاعدا من علماء المسلمين ، وأظهروا ذلك ، ولم يقع تنازع بوجه يحوز التنازع من المسلمين . فقد قيل : إنهما إذا كانا عالمين بما دخلا فيه من عقد الإمامة . ومن يجوز ، وتثبت له الإمامة ، ويقولان بضمهما بعضاً ، صحت ولايتهما عهد أهل زمانهما ، في موضعهما الذي عقدا فيه للإمام فذلك حد عليهما ، إذا كانا موافقين للمسلمين ، فيما دانوا به من القول والعمل ، عالمين بأحكام ما دخلا فيه وهما فيه ، حجة على من كره ذلك ، وقامت عليه الحجة به ، ولو لم يكونا عالمين بفنون العلم . والله أعلم .

قال غيره : إذا قام بالاثنتين قام بالواحد ، ممن هو أهله ، من عقد الإمامة مع تسليم المسلمين للواحد ، كالولي في الفساح ، وجوازه في اتفاق المسلمين .
مسألة :

ابن محبوب - عن قوم أكثر من عشرين ألفاً وعشرة آلاف ، لهم علم بالكتاب والسنة : هل يقدمون على عقد الإمامة ؟

فإن كانت لهم قوة ، جاز لهم عقد الإمامة لرجل منهم ، أمين ثقة ، بما علموا

من حكم الله في الكتاب والسنة والآثار، هملوا وما جهلوا أمسكوا عنه، وشاوروا فيه المسلمين، من الأنصار، ما لم يكونوا خرجوا سائرين في الأرض، دعاة مجاهدين. فلا يخرجون حتى يكون فيهم من يعلم الكتاب والسنة وآثار المسلمين، في قتال عدوهم.

فإن خافوا أن يستحوذ عليهم أهل الجور والخلاف، اجتمعوا عليهم، ودفعوهم عن أرضهم، بتقديم رجل منهم إماماً عليهم، على ما وصفنا، من إماما بهم عن القتال والأحكام في الخروج، حتى يكون فقيهاً، ممن يبصر السير والخروج والجهاد. فإن كان الإمام عالماً بذلك وحده، أو كان معه عالم واحد، خرجوا وعقدوا لأفضل.

مسألة :

من بعض الآثار : لو أن أهل هذا العصر في هذا الزمان ، في زمان ليس تكون فيه دعوة المسلمين ظاهرة ، اجتمعت جماعة ممن تنقح نحلة الحق شاهراً عليه . ذلك أنهم ينفتحلون الدعوة ، عقدوا إماماً ، كان ذلك جائزاً ، على من غاب عن عقيدته ، ، تلزم طاعته أهل مصره .

مسألة :

أبو الحواري : وفي الأثر : أن كل طرف من الأرض يؤمن أهله على دينهم .

ومن غيره :

وعن الرجل إذا كان في زمان لا يعرف لأهله ورعا ، ولا صلاحاً دين ولا نفاذ

بصيرة فيه ، وهم يترون بجملة الدعوة ، إذا أرادوا عقد إمامة رجل ، أيجوز الدخول معهم في ذلك ، أم لا يجوز ؟

قال : إذا كان الذين عقدوا الإمامة لا يعرف لهم ورع ولا بصيرة ، فلا أرى الدخول معهم ، حتى يكونوا هم وإمامهم أهلاً لما يدخلون فيه .

فإن عقدوا وأقاموا بأمر الله ، واستقاموا على عدله ، فله السمع والطاعة . وإن خالف الحق ، ولم يقبض آثار أئمة الهدى ، لم يكن إماماً تلزم إمامته ، وكانت الضلالة أولى به . وليس كل من انتحل دعوة المسلمين ، وتسمى بأسمائهم له إجابة إلى ما دعا إليه .

فإن كان إماماً لا يعرفه ، فدعا إلى طاعة الله وإقامة أمره ، وجاهد من جاهد معه من المسلمين . فذلك له واسع ، ما لم يعلم أنه تمدى شيئاً من أمر الله .

مسألة :

وقيل : إذا كانت يد أهل العدل على المصر هي الغالبة . جاز عقد الإمامة بصفة الواحد ، إذا جعلت أعلام المسلمين الحاضر لها وأياها إليه ، كما جعل أهل الشورى أمرهم إلى عبد الرحمن بن عوف ، وكما رد الجماعة من أهل همدان ، حيث مات لهمها الأمر إلى محمد بن محبوب ، فبايع الصلت - رحمه الله .

وأما إذا كانت يد أهل الجور في المصر هي الغالبة ، فما نحب لأحد قبول الإمامة إلا على أحد وجهين : وجه على سبيل ما قبل همر بن عبد العزيز الإمامة من أهل بيته وإن كانوا فاسقين .

باب في مبايعة الإمام للناس

يقول: لقد بايعتني للإمام فلان، لكافة أهل عمان، على طاعة الله تعالى وطاعة رسوله محمد - ﷺ - والعمل بكتابه وسنة نبيه محمد - ﷺ - والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأن تعطيني إذا أمرتك، وتنفهي إذا زجرتك، وتنعصرنني إذا استنصرتك. وقد أعطيتني صحة عهدك على الوفاء لله بما عليه عاهدتك، والصبر لله عليها، ومقاساة المسكاره فيها إلى تمامها، وأنت ملزم نفسك كل ما لله عليك فيها، حقاً واجباً، وميثاقاً لازماً، عهداً موثقاً، لا براءة لك منه إلا الوفاء لله به. وقد أعطيت الله على هذه البيعة، على رضى منك بها، بالعزم من قلبك عليها، وعلى الاختيار لها، طاعة لله، شهاد الله وملائكته ومن حضر من المسلمين.

مسألة .

قد بايعتني للإمام، فلان ابن فلان، على طاعة الله وطاعة رسوله محمد - ﷺ - وعلى الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وعلى الجهاد في سبيل الله وأن عليك له ما على الشراة الصادقين والله شاهد بذلك.

نعم . وإذا قال : نعم ثبت عليه الشراء .

مسألة :

وفي موضع - زيادة : وعليك أن تعطينه إذا أمرك ، وتنفري إذا استنصرك ، على أن لا تحدث حدثاً ، ولا تؤوى محدثاً . وعليك ما على الشراة الصادقين .

فإذا قال : نعم فقد ثبتت البيعة في عفته . وعليه الطاعة له . ولكل إمام عدل
حقام بعده .

وإن قال : نعم - إن شاء الله - فقد أهدمت البيعة ، فليعد غيرها عليه ثانية ،
حتى يقول : نعم بلا استثناء .

مسألة :

وهل يجوز أن يحلف من خاف منه النذر في البيعة ، بالطلاق والعتاق والخروج
وغیره ؟

قال : نعم ذلك جائز .

مسألة :

واليمين التي يجبر عليها الإمام حق لله ، لإعزاز دين الله ، إذا خاف على دولة
المسلمين الانتهاك ؛ لأن القيام في هذا إنما هو إظهار دين الله ، فليس للعباد في هذا
حق . والله أعلم .

مسألة :

في أهل قرية امتنعوا عن البيعة الإمام ، هل يجبرون عليها ؟

قال : نعم إذا امتنعوا .

وأما إذا سمعوا وأطاعوا ، فليس على الناس كلهم أن يبايعوا بأيديهم .

وكل من سمع وأطاع ورضى فقد بايع ، وليس عليه أن يبايع بيده .

وإن أبي أن يسمع ويطيع أخذ بما استعصى .

مسألة :

وفي موضع: إن الجبر على الشراء لا يجوز. ويجوز الجبر على البيعة، إن امتنع عن الطاعة.

مسألة :

وكل من سمع . وأطاع ورضى فقد بايع ، وليس عليه أن يبايع بيده .
ومن أبي أن يسمع ويطيع أخذ بما استمعى به . والله أعلم .

مسألة :

اختلف كيف كانت مبايعة النبي ﷺ للنساء ؟

فقول : ما مس قط امرأة .

وقول : كان على يده ثوب . فبايعهن .

وقول : أتى بطست فصب فيه الماء ، فأدخل ﷺ يده في الماء . ثم أمر النساء ، فكن يدخلن أيديهن في الماء الذي في الطست .

وقالت عائشة : ما بايع امرأة قط فمس يدها ، ما بايعهن إلا بهذه الآية . وقالت :
فإذا أخذ عليها . قال : اذهبي فقد بايعتك .

وقول : كان يؤتى بقدح ماء ، فيدخل يده فيه . ثم يدفعه إلى النساء ، فيدخلن أيديهن فيه .

قال ثعلب : سمى الله عز وجل النساء مؤمنات قبل أن يؤمنن ، لأنهن اعتقدن الإيمان . والله أعلم .

واليمين التي يحلف بها الإمام : والله إنك تخرج مع الإمام فلان ابن فلان على الحق ، إذا أراد ذلك منك . ولا تخالف له أمراً ، يلزمك له عهد الله تعالى ، إلا من عذر ، ولا تغدر به ، ولا تفشه ولا تأمر بفشه ، ولا تظلمه ، ولا تأمر بظلمه ، ولا تمن أحداً بالباطل عليه ، ولا نسكتهم سرّاً تعلمه فيه ، ولا تقبلش في دواة المسلمين بفساد ، ولا تسمع لها بفساد .

فإن فعلت ذلك أو شيئاً منه متعمداً ، فكل امرأة لك فهي طالق ثلاثاً . وكلما بانك منك بمضائق أو غيره ، ثم راجعتها في العدة ، أو بعد ما يتزويج جسدك أو رد ، نهى يوم تردها أو تزوج بها طالق ثلاثاً . وعليك أيضاً خفسون حجة ، وثلاث مائتة صدقة وعبيدك أحرار لوجه الله تعالى ، إن حلفت في يمينك منه .

باب في عقد غير الأولياء

وهل للإمام أن يقبل الإمامة من غير من يتولاه؟

قال : كيف يقبلها من غير من لا يتولاه ؟ قيل : لو عدم العلماء ، ورجا أن يقوم ، ولم يكن إلا السادة . هل يقبلها منهم ويقوم بالأمر ؟
قال : بلى . ولو أن قائماً يقوم بالعدل ، لم يكن عليه في ذلك شيء . وإن كان مناباً .

قيل : فيقسم الحدود ؟

قال : نعم ؛ لأن على الجماعة من أهل القوة أن يقوموا بالأمر ، ويكونوا هم السلطان ، وعليهم القيام بالحدود .

مسألة :

الشيخ أبو محمد - في رجل من المسلمين له عندهم قدر وولاية ، اجتمع أهل عصره على تقديمه إماماً ، فعقد له مسلمون ومحدثون من أهل البراءة ، ولم يعلم من سبق إليها ، ولا من قبلها .

قال : إذا لم يعلم ، وأشكل أمر هذه العقدة ، ومن تولي عقدها للإمام ، ومن سبق إليها أهل العدالة في الدين ، أو أهل البراءة ، فإن إمامته موقوفة إلى أن يعلم صحتها ، وتهمل ولا يلقه ، التي كان يستحقها بدخوله في الأمر المشكل ، إلى أن يقبين حاله . وهن قبل الإمامة .

فإن كان قبلها من المسلمين دون أهل الحدث المخطئين ، رجع إلى ولايته ،
وثبتت إمامته ، إذا تبين صحة عقده .

وإن صح أن العقدة سبق إليها من لا يكون حجة ، ولا تثبت به الإمامة من
أهل الأحداث في الدين ، برأ منه ومن عقده .

وإن صح أن الذي تولى العقدة له ، وسبق إليها قوم من أهل الوقوف ، ممن
لم تقدم له ولاية مع المسلمين ، فحاله وحالهم الوقوف ، إلى أن يقين حاله ، أو يقع
التراضع والتسليم من الجميع ، إلى أن تجري أحكامه بالعدل في مصره سنة ، ولا يفكر
المسلمون أحكامه .

فإذا وقع التسليم والرضى به ، فقد ثبتت إمامته عليهم ، وجرت الأحكام منه
عليهم ، ولم يفكروا إمامته ، ولم يدفعوها ، ولم يتنازعوا فيه وفيها ، فقد ثبتت ،
ويقوم العقد الصحيح بالرضا .

وعن أبي المنذر بشير قال : المسلمين أن يقفوا عنه حتى يتبين لهم من أيهم
بالعقدة . وعليهم أن يسألوه عن ذلك ، وعليه أن يخبرهم .

فإن قال : إنه قبل العقدة قبل ذلك منه .

مسألة :

ومن دخل في العقدة المشككة ، ممن تقدمت له ولاية لحقه حكم الإمام في الولاية .
والوقوف والبراءة .

قال بشير : ومن دخل في إمامة فاسدة ، لحق بحكم المعقود له .

قال الشيخ أبو الحسن - فيمن قال: إنه تجوز إمامة من لم يعلم من قدمه . قال:-
هذا خطأ إلا أن يفتى على صحة أحكامه ، فتجرى في المصرفة . ولا يلتفون
فيه ولا فيها .

مسألة :

وعنه - فيمن قال: تجوز إمامة من قدمه مسلمون ومحدثون ، من أهل الإقرار .
قال: هذا خطأ لا يلتفت إلى قوله ، لا يقول إلا من قدمه المسلمون ، أو يقع اتساع
والرضى عليه .

مسألة :

أبو المنذر بشير - هل للمسلمين أن يفتوا عن هذا الإمام ، وهم عقد له من
المسلمين ، ولم يعلم المسلمون أن المسلمين بدأوا ، فعقدوا له أو المحدثين ؟
قال : أخاف أن يكون من عقد له من المسلمين مقسماً به . وأخاف عليهم
أن يقع الوقوف عليهم جميعاً .

وأما إن كان لم يدر المسلمون من عقد لهذا الإمام : المسلمون أو المحدثون ؟
فالمسلمون على ولايتهم الأولى ، حتى يعلم أنهم قد اختلفوا في البيعة ، ولم يدر أيهم
بدأ ، فعقد له فينبذ تجوز لهم الوقوف عنها ، حتى يتبين لهم ذلك ويسألون الإمام
عن ذلك ، ويخبرهم الإمام .

قيل : فن وقف على هذا الحال ، وجهل أن يسأل الإمام ، وكان وقوفه
وقوف سؤال ونظر ، لاجتماع المسلمين على وجهه ، فيكون معهم فيه فأرجو أن
يسره ذلك .

فبيل له : فألى متى يجوز الوقوف ؟

قال : حتى يتبين له الحق ، فيدخل فيهم .

مسألة :

بشير - قال لى الفضل بن الحواري : ما تقول فيمن قدمه . والله أعلم .

قال : قدمه المسلمون . أو قال : قدمه قوم ؟

قال : الشك منى بولاية من لا يبصر الولاية والبراءة .

قال بشير : فقلت له : أ يصلح الفرع ، والأصل فاسد . قال : صدقت . ثم قال :

هذا راشد ، يرفع ولاية الحسن بن سعيد وعباس بن عزان ، وهما بمن لا يبصران
الولاية والبراءة .

مسألة :

أبو سعيد - فنه سأل عن إمام لا يعرفه بخير ولا بشر ، ولا ثبت عنده عقده

أنه يقول : إذا قيل له : ما تقول في الإمام ؟ قل : الإمام يجب ويجوز أن يفعل له

كذا . والإمام : من حاله كذا ، إذا لم يسألك عنه بعينه على معنى قوله .

مسألة :

أبو سعيد - في إمام بايعه قوم على الإمامة ، بمن لا تثبت العقدة به ،

وأراد بعض المسلمين أن يدخل معه في شيء ، أنه يسعه أمر الإمام ، ويبايعه من

أراد ذلك في الشريرة ، ويكون معه بمنزلة الإمام . ولا يضره عقد الأولين شيئاً .

مسألة :

قال : سمعت الشيخ أبا علي يقول : إذا صح معك أن أوليائك عقدوا لإمام ليسه معك بولي ، ولا تعرفه ، فعليك ولايته .

وأما إذا كان الإمام قبل أن يعقد الإمامة هو لك ولي ، وعقد له من ليس لك بولي ، فأحسبه توهم إلى الوقوف .

قال غيره : وأما إذا عقد الأولياء لمن لا ولاية له .

فإذا كانوا من يجب به عقد الإمامة ، وهم الأولياء البصراء بمن يجب له عقد الإمامة ، ثبتت إمامته وولايته .

وأما إذا كان له ولاية ، وعقد له من ليس له ولاية ، ولا يعلم أنه عقد له على باطل ، فهو على ولايته .

وأما إمامته فلا تصح إلا بعقد من يجب به له عقد الإمامة .

وأما الولاية فلا تزول ، إذا لم يصح ثبوت إمامته ، حتى يصح ما تزول به إمامته ، وأنه لا يجوز له قبول الإمامة ، ممن عقد له . وهذا إذا لم يكن الإمام الأول يعرف بحدث .

فإذا عرف بحدث ، لم تثبت إمامته ولا ولايته ، إلا عن توبة من ذلك .

قال غيره : إذا عقد من تثبت به العقد ، لمن لا ولاية له ، ثبتت ولايته وإمامته ؛ لأنهم مأمونون على ذلك .

وإن عقد من لا تثبت به العقد لولي ، فهو على ولايته . ولا تثبت إمامته .

مسألة :

• إذا قد الإمام من لا ولاية له ولا عدالة، فلا تلزم المسلمين إمامته . ولا يجوز لأحد الدخول في عقدة ، يقولونها ، لا ورع له ، ولا صحة دين ، وإن كانوا مقرين بالدعوة ، حتى يكفونوا هم وإمامهم أهلاً لما دخلوا فيه . وإن كان الأمر على غمية فلا يجوز .

وليس كل من انتحل دسوة المسلمين وتسمى بها كانت له طاعة وإجابة ، لما يدعو إليه النعمية الضلالة . وفي الحديث : من قتل تحت راية غمية مات ميتة جاهلية . والمعاني من الأرض : هي الجهولة . وفي الحديث : أن النبي ﷺ قال : إن الله عز وجل أذهب عنكم غمية الجاهلية أى ضلالتها . وقول : يعنى الكبر . والله أعلم .

مسألة - فيمن يقدم إماماً لم يعلم من قدمه

قال : حكمه الوقوف حتى يعلم من حاله وصحة إمامته .

قال : ولا يبرأ منه حتى يعلم منه جور

قيل : فيسأل عن حاله ؟

قال : لأنما السؤال عن أهل الأحداث المكفرة، المجتمع على تحريمها ، بسبيل السائل عن الحكم ، إذا صح له حدث ، ولم يعلم ما يلزمه في الحكم . سأل عن ذلك حتى يحكم به ، كان الحدثن أثمة أو جابرة . وإذا لم يصح الحدث لم يلزم سؤال .

مسألة :

ومن قال : لا بد من إمامة برة أو فاجرة هذا قول لا يلتفت إليه . وهو غلط من قائله .

فإن قال : إن طاعة الجبابرة جائزة .

قال : هذا أعظم خطأ .

فإن قال : لا تجوز إلا شهادة العدول ، وجائز حكم غير العدل ، فهذا غلط وخطأ .

وإذا كان الشاهد لا يكون إلا عدلاً بالاتفاق ، فالحكم في الدماء والأموال لا يكون إلا عدلاً ؛ لقوله تعالى : « لَا يَجِدُكُمْ بِدِينٍ دُونَ عَدْلِ وَمِنْكُمْ » ولم نعلم في السنة أن النبي ﷺ ، أجاز حكم غير العدل .

مسألة - في إمام عقده قوم فساق ، من أهل الدعوة ، فلم يغيروا عليهم ذلك المسلمون ، أثبتت عقده إذا وقعت على العدل ؟
قال : هكذا عندي .

قيل : فإن لم تثبت عقده المسلمون ، وهو مريض العقدة . نسخت : الإمامة .
ومن يستحق الولاية ، إلا أنه عقده فساق ، هل للمسلمين نهض ذلك ، إذا لم يكن بمشورتهم ؟

قال : هذا عندي .

باب أحكام الأئمة في عصر ومصر واحد

الشيخ أبو الحسن : ولا يجوز أن يكون إمامان في مصر واحد ، مثل أن يكون بتوأم إمام ، وبصحر آخر .

وفي الضياء : ولو كان بنزوى وبصحر سلطان جور ، لجاز لأهل حنفيت أن يقيموا إماماً .

فإذا قدروا على إزالة الجبار من صحر ، وزال عنهم منها ، واتصل سلطان هذا الإمام ، والذي بحنفيت ، وسلطان الذي بنزوى ، سقطت إمامتهما ، واختار المسلمون إماماً ، يقيمونه لأنفسهم .

والشيخ أبو الحسن يرد في مثل هذا ، ويقول : فيه نظر . ولا نهب مخالفة الأثر . واختياره : أن يكون الإمام واحداً .

وقيل : إنما جاز أن يكون بنزوى إمام ، وبحنفيت إمام ، إذا كان بينهما مانع ، يمنع من جبار أو سلطان ، فيكون مانعاً عن اتصال حكم الإمامين .

وأما إذا لم يكن بينهما حائل ، ولا مانع ، فلا يجوز ذلك . وتحو هذا رفعه القاضي ابن عيسى .

مسألة :

ابن محبوب - وعن الذي فعله أهل همان وأهل حضرموت : أنهم عقدوا الإمامة يومئذ ، لعبد الله بن يحيى ، في زمان أبي عبيدة : مسلم بن أبي كريمة .

وعن رأيه : كان ذلك من عند أهل المغرب لأبي الخطاب وابن رستم وعبد الوهاب بعد ذلك . وقلم : قد جاء أن عمر قال يوم خلافة أبي بكر : إن الله واحد ، والإسلام واحد ، ولا يستقيم سيفان في غمد واحد ، ولا تجوز الأمور إلا على واحد ، وأن رسول الله ﷺ قال : إذا رأيتم أميرين فاضربوا عنق أحدهما كيف ذلك . وهل يقال لهما إمام جميعا . كأن كل واحد إمام على رعيته ، أحدهما رضى بإمامة الآخر . فأما الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك على معنى : إذا رأيتم إمامين متصادين ، مهتد وضال ، وعادل وجائر . وأولى به ﷺ أن يكون إنما أمر بضرب عنق المبطل . ولا يجوز أن يكون يأمر بضرب عنق إمام محق ، يتبع كتاب الله وسنة نبيه - ﷺ .

وأما قولهم : إن الله واحد ، والإسلام واحد ، ولا يستقيم سيفان في غمد واحد . لعله يعنى : إمامين .

وكذلك قال المسلمون : لا يجتمع إمامان في مصر واحد ولا يكون المسلمون إلا إمام واحد .

وكذلك كان المسلمون في العهد لعبد الله بن يحيى - رضى الله عنه - إنما كان إماماً واحداً ، ولم يعقدوا الأمر له على المؤمنين .

وإنما يكون أمير المؤمنين من يملك إمارتهم ، مثل أبي بكر وهر - رضى الله عنهما - كانا مالكين لأهل القبلة ، وهو أمير المؤمنين ، ولم تكن تحلى الإمامة معهم ؛ لأن السمع والطاعة له كانت حقاً على كل مؤمن ، ولم يكن يؤمن أن يخرج من عند إمامته . ويدفعها لنفسه .

فإذا زالت إمامة أمير المؤمنين، وولى أمر الإمامة جبابرة الجور على عباد الله
في البلاد، ومضى أهل الإسلام. وتفرقوا في الأوصار، حل لكل مسلم أن ينسك
المنكر، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر.

فإذا خرج كان الخروج له حلالا، واسم الإمامة له حلال، ما لم يكن في ملك
إمام قبله. وكان كل إمام خرج في موضعه، كان إمام ناسه وبلده. وكانت إمامته
واجبة على المسلمين إذا علموه، ويقول كل واحد منهم من أئمة المسلمين الآخر في
مواضعهم وليس على كل واحد منهم الانقياد لصاحبه، إلا أن يكون عاملا له،
ما لم تقص أمصارهم.

فإذا اتصت أمصارهم التي يحوز حكمهم فيها. ولم يكن بينهم أحد من الجبابرة،
لم تجز الإمامة إلا لواحد. وكان على الأول والآخر أن يرد ذلك إلى المسلمين،
فيختار المسلمون إماما لأنفسهم.

فإذا اختاروا أحدهما كان على الآخر أن يسمع له ويعطيه.

وإن اختاروا غيرهما كان عليهما أن يسمعا ويعطيا.

وإن اتقاد أحدهما لصاحبه وسلم الإمامة إليه كان فيها، إلا أن يكره أهل
العلم الذين إليهم عقد الإمامة لأحد الفريقين وذلك إلى الشورى.

مسألة :

وعن بعض أشياخنا عن محبوب - قال : الأئمة في الأوصار . كل إمام في
مصره .

فإذا اتصل حكم المسلم ، كانت شورى بين المسلمين ولا يسمى أمير المؤمنين ، إلا أن يملك جميع أرض الإسلام
ابن محبوب - رحمه الله - : وقول والدي أدبنا من دين ربى فاتبوه .

مسألة :

أبو الحواري - في لأثر : إن كل طرف من الأرض يؤمن أهله على دينهم .
فإذا قدم أهل حضرموت إماماً ، تولاه المسلمون من أهل عمان ، ولم يكن بايعهم
أن يسألوا عن قدمه ، ولا يمن قبلها .

وإذا قدم أهل عمان إماماً ، تولاه المسلمون من أهل حضرموت ومن أهل
همان ، ولم يسألوا عن قدمه ، ولا يمن قبلها .

وإذا قدم أهل عمان إماماً ، تولاه أهل المغرب ، إذا كانت دعوتهم
وإذا قدموا إماماً ، تولاه المسلمون ، وكانوا على ولايته ، حتى يصبح معهم
حدثه وفساد إمامته .

مسألة :

وإذا قدم أهل قدم إماماً وأهل خراسان وأهل البصرة ، لم تولاه المسلمون
حتى يعلموا دعوته ونحلته ، ومن بايعه ، ومن قدمه للإمامة ، ومن قبلها ؛ لأن هذه
الأمصار ليس مجمعة على دعسوة المسلمين : ولا على نحلتهم . فن دابة . كان الفرق
بالدعوة فيما بينهم ، حتى تتمازى دعوتهم ، وتعرف سيرتهم .

سألة :

من بعض الآثان وقيل : لو أن أهل الدعوة ممن يفتتح دعوة الحق بحضرموت ، قدموا إماماً بها ، لم يجب على أهل عمان ولا غيرها من الأمصار طاعته ، ولكن تجب عليهم ولايته ، ويدعون له بالطاعة وعلى أهل رعيته ، وليس عليهم له طاعة ، ولكن الولاية له .

سألة :

في الإمامين إذا اتصل أمرهما واتفقا شارين جميعاً ، يريدان إظهار دين الله ، على أنهما جميعاً دائمان بما يلزمهما في شريعة الإسلام فإذا اتصل أمرهما زالت إمامتهما ، وكان الأمر شوري .

باب في الجماعة إذا قدم كل فريق إماماً

ابن محبوب - في: للمسلمين إذا اختلفوا فعقد كل فريق لإمام قال: إن اختلفوا في بلدين ، فالذين عقدوا من علماء المسلمين لمن رأوا موضعاً لها في موضع الأئمة ، هو أولى بالإمامة .

فإن كان اختلافهم في البلد الذي بكر فيه الإمام ، فالذي قدمه أهل الدين والفقهاء والورع أولى بالإمامة .

فإن استوى المقدمون في الفقهاء والدين ، كان أفضل الإمامين فقهاً وديناً وورعاً أرجاهم للقوة في عز الدعوة وهيبة العدو - أحق بالإمامة .

فإن استووا في جميع ذلك ، فالذي عقدوه قبل صاحبه أولى من الآخر .

مسألة :

قال عزان بن الصقر : إذا اختلف الناس في المعسكر ، فأقامت كل طائفة إماماً ، فإن الإمامة الأولى .

فإن لم يعلم أيهما الأول ، فهي شوري بين المسلمين .

فمن دعا إلى ذلك من الطائفتين كانت معه ، وإلا فكلا الطائفتين بقاء .

مسألة :

وإذا كان في المصر إمام غير مجتمع على إمامته ، فلا تلزم طاعته ، عند من لم يكن عنده له صحة الإمامة . وكان على من صححت معه إمامته وعادله طاعته .

فإن عقد من لم تصح عنده إمامة لإمام غيره ، ولم يجتمع على إمامة الثاني ، كما لم يجتمع على إمامة الأول ، وادعى الأولون صحة الإمامة لإمامهم ، وادعى الآخرون صحة الإمامة لإمامهم ، وبطل أمرهم عند أهل المصر هم . وفي المصر من لم يدخل في العقدة الأولى ولا الآخرة ، وكان العاقدون للإمامين أولياء ، أو لم تكن لهم ولاية عند المسلمين .

قال : إن كان العقد الأول وقع على العدل في موضعه وفي أهله ، على ما يجوز ، اجتمع المسلمون ونظروا في أمر الإمام الأول .

وإن كان العاقدون له أهل علم وورع ، والمعقود له كذلك ، مع قسوة وضبط ونزاهة ، والأول كذلك ، كان الأول أولى بالإمامة .

وإن كانت العقدة الثانية ، والمعقود له ، هم أهل الورع والزهادة ، والقسوة والنزاهة ، والقدم في الإسلام ، لم تكن قد ثبتت إمامة الأول في المصر ، كان الثاني أولى . والله أعلم .

باب في تقديم الإمام بعد موت الإمام أو عزله

قال عزان بن العترة - رحمه الله - : يقام الإمام حيث مات الإمام ، وكان في العسكر فإن أقيم في غير العسكر ، لم تثبت إمامته ويدزل .

وإن كان أقيم قبل فنيه الفطر .

وقيل : لا ينظر بها غائب .

مسألة :

وجاءت الآثار عن المسلمين : أن الإمام لا يكون إلا حيث يحدث الحدث بالإمام الأول ، ثم يكون الاجتماع والعقد . ولا يجوز غير ذلك ، ولو جاز غير ذلك لكثر الأئمة ، ووقع العساد في البلاد .

وقال غيره : الإمامة تثبت حيث ما اجتمع عليها أهل العدل ، إذا رأوا صواب ذلك .

مسألة :

وفي رضع : إذا كان العقد الإمام ، عند موت الإمام أو عزله ، فلا يرأب العقد بكمين حيث مات أو عزل .

قال : وكذلك يخرج معناه عندي . وأما إذا كان على فترة ، فحيث كان العقد ثبت عند الفطر والاجتهاد .

مسألة :

فيمن وكله السلطان بوكالة ، ثم ذهب ذلك الإمام وولاته ، أو عزل انتقض .
فإن كان وكله بأمر المسلمين ، فإذا مات الإمام على استقامة ، فعلى الوكيل
الحفظ لما في يديه ، والسكب عن إنفاذه ، حتى يجتمع رأى المسلمين على رجل منهم ،
فيمدفع ذلك إليه . أو يهvir الأمر إلى غير ذلك في الاختلاف . أو مالا يصلح من
الملك ، فيعمل الوكيل في ذلك بما يوافق العدل ، مع مشاورة أهل الصلاح ،
ويفعل فيه مثل ما يفعل الإمام بالعدل في الفقراء .

وكذلك إن عزل الإمام من غير ذلك ، فليس له شيء من ذلك . والوكيل
يحفظ ذلك ، حتى يهvir الأمر إلى رجل يقوم بالعدل .

وأما إن عزل فلا أمر له في شيء ، ظهرت فيه خيانتة ، يعنى الإمام ، ويعمل
فيه الوكيل بما يعمل المسلمون في بيت المال ، بعد قتل عثمان . والله أعلم .

مسألة :

في الإمام إذا مات يقدم إمام ثانٍ ، قبل أن يقبر أم حتى يقبر . قال : تدقوا :
إذا وجأوا إلى ذلك سبيلا ، أن لا يصلى على الإمام الميت إلا إمام معقود له .

فإن لم يجدوا إلى ذلك سبيلا ، فيصلى عليه قاضى المصر .

فإن لم يحضر فيصلى عليه المعدى . والمعدى : هو الذى بلى الأحكام بحضرة
الإمام في بلده .

قال : فإن لم يحضر المعدى صلى عليه أفضل أعلام أهل المصر في الدين ، إذا
كان حاضرا من العلماء

مسألة :

قال : وإذا مات الإمام والعمال في النواحي ، والقاضي ، والمعدل ، وكل من
كان على عمل من الأحكام وغيرها ، فهو على عمله إلى أن يقوم الإمام الثاني ،
فيحدث بينهم أمرا . والله أعلم .

* * *

باب فيما يجب على الرعية للإمام

قال النبي ﷺ: لو وليكم حبشي مجذع، فأقام فيكم كتاب الله وسنتي فاسمعوا له وأطيعوا. وقال: أطيعوا ولاة أموركم وقال لما ذ: لا تمس إماماً عادلاً. الجذع في اللغة: قطع الأنف والأذن والشفة.

مسألة:

وطاعة الإمام واجبة على رعيته الذين بلغت إليهم قدرته وحمايته، ما استقام على الحق ولا أعلم في ذلك اختلافاً. ومن عصى الإمام فقد ركب كبيرة من الذنوب.

مسألة:

من بعض السير: ألا فأجيبوا داعي الله. على الوفاء بما عليه عاهدكم. وبه واثقكم، من الجهاد بأموالكم وأنفسكم في سبيله، لأطراف البائسين، حتى تفي إلى أمر الله، فأعطوه صفقة إيمانكم معه، رضخ بها واختياراً لها، على أبلغ الصديق والوفاء ألا وإن معنى هذه البيعة حقيقتها المنصود به إليها

فمن أحدث من أهل ههنا التقديم من المسلمين لهم، للإمام منهم على باقهم، وأوجب الطاعة بها على جميعهم، وعليهم النفوذ لأمر هذا الإمام فيهم وفي هذه البيعة على أهلها الحضور بسلامتهم وكفاية أنفسهم، إلى أن يفتح الله عليهم، ويمكن لهم، وعليهم كتمانها، لما يخاف من معالجة في مفاجأة عدوهم لهم، قبل

استيحاكهم أمرهم ، إلى أن يذودهم المسلمون موافاة الأجل ، يضربون الاجتماع منهم . فإذا أذودوهم ذلك ، بكتهم أو رسالهم إليهم ، فإيس لهم المتخلف عنهم .
مسألة :

جاء الأثر - فيمن بايع إماماً في الدين ، ثم رجع عن بيعته ، لم يقبل منه ذلك ووجبت البراءة منه .

فإن حارب قتل على ذلك . وإن لم يحارب ، وأقام على قوله ذلك عمر السجن وكانت له العقوبة الموجهة ، ولم تقبل منه توبة ، حتى يرجع إلى الدخول فيما خرج منه .

مسألة :

ابن جعفر : ومن ترك معونة إمام العدل ، فمنازحته مع المسلمين خبيسة .
قال غيره : معنى أنه قد يكون من ترك طاعة الإمام عند القدرة على معونته ، والضرورة من الإمام إلى ذلك . وفي ضياع شيء من الحق معنى ترك ، كان ذلك معصية .

مسألة :

وإذا ثبتت الإمامة للإمام ، وقام بالحق ، فعليهم إجابته إذا دعاهم ، ونهبرته إذا استنصرهم ، ومعونته إذا استعان بهم ، والديفونة بطاعته . وقد حرم الخروج ذلك غيبته وعداوته ، وسوء الظن به ، والامتناع من طاعته . وحرم الخروج عليه ، ولا يحل تقديم إمام عليه حتى يظهر كفره ، ويشهر حدته ، وتسكفر رعيته بولايته . والله أعلم .

مسألة :

محمد محبوب إلى أهل المغرب : وإذا صلى الإمام والوالى صلاة العيدين ، بعد الصلاة في مصلاه ، ابتدر الناس إليه ، يسلمون عليه ويصافحونه ، فإن ذلك من بر الرعية براعيها ، وتعظيم حقه . ومن لم يفعل وانصرف ، فليس بمفضوب عليه . وقد يفعل الناس عهدنا لأئمتهم وولاتهم وفقهائهم مثل هذا . وينبغي أن يكرن ذلك من الإمام والوالى والرعية لله تعالى وفي ذاته ، لا لكبر ولا تجبر ولا فخر ؛ لأن المسلم متواضع متذلل .

وينبغي للراعى أن يكون متواضعا لرعيته بالحق . وينبغي للرعية أن يكرموا ويطيعوا ، ويحفظوا ويتبعوا ما أطاع الله .

* * *

باب فى نصائح الإمام وقبولها ورفضها

وإذا قال رجل للإمام : ينبغى أن تفعل كذا أو تفتر كذا . فقال : اذهب
فليس هذا إليك وليس عليك وأنا أنظر فى ذلك . وكان حدًا مما يلزمه إقامة ،
وأبى مراجعة الحق فقد جار .

وإن قال ذلك ، ورجع إلى الحق وأقامه ، لم يبلغ به قوله « هذا » إلى خروج
من الإسلام . لا ينبغى أن يقول ذلك المسلمين ، بل عليه أن يقبل منهم النصيحة ،
ولا يكتفى المسلم بقوله ذلك ، بل يراجعه فى الحق حتى يقبل منه . أو يصر على
باطله ، ويحماه على دمه ، فدمه التقية . فإذا صار فى حال من يخف ، وجبت عليه
البراءة .

مسألة :

وإذا حكم الإمام بحكم من شواذ قول المسلمين ، نكسكم له رجل من
المسلمين أن هذا القول شاذ ، وأن العمل على غيره على وجه النصيحة ، لا الاعتراض
ألمحته لم ، وعليه عقوبة . فلا يجوز للإمام أن يحبس على هذا .
فإن حبسه استقيب فى حبسه . فإن تاب من ذلك وإلا برأ منه .

مسألة :

قيل : قال عمر ذات يوم لأصحابه : هل كرهتم منى شيتا فى قسم أو حكم ؟

فقال له أصيلاً بن الحضير : عجباً لكم يا همر ، لو كرهننا من أمرك شيئاً ،
لأقضاءك كما يقام القدح . فرفع همر يديه . ثم قال : الحمد لله الذي جعلني في قوم إن
كرهوا مني شيئاً أقاموني كما يقام القدح

مسألة :

في مسلم من شراذم الرعية ، رأى من المال ما لا ينبغي مناله في الإسلام .
ما أفضل له ، يرفعه إلى الإمام إذا كان لا يقدر أن يفيده بنفسه ، أو الإمساك
عن ذلك ؟

قال الفضل : رفعه إلى الإمام إنكاراً له لله ، على المال وعلى من سائرهم على
أهوائهم ، إن لم يقبلوا دمه ، وإيس إنكاراً لمفسد من الطعن والارتياب .
وإنما الطعن والفتنة : أن يطعن في المسلمين ، ويميعهم بما ليس فبهم ، ويحقق الذان
بغير العلم عليهم .

مسألة :

القاضي أبو بكر عن الإمام : إذا كان تنقل عليه النصائح ، فما لا يجوز ردها
أو لا يحسن . ويقين منه تغييرهما كان عليه من جفوة تلحق ، وهو يظهر القبول له ،
ولا يتم

فإذا علم الفاضح الجفوة من الإمام ، فقد سقطت النصيحة ، وكان حجة على
الإمام فيما فصحه .

وأما فيما لا يحسن ، فلا تزول به الإمامة إذا لم يقبل .

وأما فيما لا يجوز إذا نصح ولم يقبل ، ورد نصائح المسلمين ، زالت إمامته .
وإن كان يظهر أنه يقبل ، ثم يتحرز في وقت ذلك ، ثم يداود ثم ينصح
ويقبل ، ثم يداود حتى يقع في النفس أنه لا يستقيم على ما يعطى من نفسه . فإذا
كانت فما يجوز وهو إذا روجع فيها قبلها ، لم تنزل بذلك إمامته ، ما لم يتهم فيما
يعطى من نفسه .

فإذا نزل بنزلة "اتهمة زالت إمامته" . وإن كانت فيما يحسن فقد مضى .

باب ما يقبل قول الإمام فيه وما لا يقبل من ذلك

وإذا أمر الإمام بقتل رجل أو رجعه . وقال : قد قامت عليه معى البيعة ، كان مصدقا في ذلك ، إذا كان الإمام لا يُتهم ، وليس عليهم أن يسألوه أن يحضروا بيعة إلا أن يطلب ذلك للمأمور بنقله أو رجعه .

فإن طلب ذلك لم يكن للفقهاء والرعية أن يقدموا على ذلك ، حتى يسمعوا البيعة بحضور من المشهود عليه .

وفي موضع - فيمن أمره الإمام بقتل وائمه - قال : ليس له أن يقتله بغير حجة يعلمها وقد جاء الأثر بأن لا يقتل وليك بغير حجة . والله أعلم .

مسألة :

وفي موضع - عن أبي سعيد - في الإمام إذا أمر بقتل رجل ، هل للمأمور قتله بغير أن يسأله ؟

قال : إذا كان على وجه الحكم فإنه مصدق ، ما لم يصح كذبه .

وقيل : إن سأل المقتول الفظ في أمره ، لم يعجزل عليه حتى يتبين من أمره ما لا شبهة فيه ، وإن لم ينكر ذلك . وكان على وجه الحكم ، قتل بأمر الإمام العادل .

وإن طلب المأمور به تصحيح ذلك ، فعلى قول من يحمل له ذلك ، إذا رفع ذلك إلى أعلام المسلمين وإلى قوامهم ، وصار هو والإمام خصمين ، لم يكن بد من أن يح عليه ما يدعى عليه ، مما يذهبهم فيه نفسه ، ما لم يقع الحكم عليه .

وعلى قول من يجعله مصدقاً ، ويجعل القول قول الإمام ، فلا ينبغي أن يجعل في ذلك ، إذا صار بهذه النزلة على حال ؛ لأنها نفوس ولا ينبغي الإقدام عليها إلا بالصحة . وينبغي على هذا أن تكون الصحة على المدعى الذي قد وجب عليه القتل .

فإن كان الإمام مصدقاً عليه ، وكان المدعى ما يزيل عنه أبوجبل كالأمرال فإذا انقضى الأجل أنفذ عليه الحكم بالقتل بقول الإمام ؟ قال : هكذا عندي .

وكذلك في الدماء . إذا ادعى البراءة أجل كذلك قل . وهذا داخل فيه كل ما كان في الأنفس من العقل والحدود والقصاص . ولا يتعبر من الأموال إذا ادعى ماله فيه المخرج ؛ لأن الإمام تثبت عليه الدينة أنه حكم بغير الحق . فإذا صحت عليه بطل ، إلا أنه في الأمسوال لا يعجبني أن يعارض ويوقف حكمه ، كأنه تدرك فيه الحجة بالضم .

مسألة :

والأعلام حكماء على الإمام والرعية وبينهم . كما أن الإمام حاكم على الجميع ، إذا لم يكن في موضع الخصام .

وكذلك من نزل إليه الإمام وخصمه في موضع الأحكام ، كان بينهما كما مثل الإمام .

مسألة :

وأما الوجه الذي يكون فيه الإمام مصدقاً من الوجه الذي لا يكون فيه الإمام

مصدقاً نكل منزلة ادعائها الإمام قبل أحد من الناس ، مما لا يجوز أن يكون الحاكم فيه هو : فيقول : إن لي على فلان كذا وكذا ، أنكر فلان ذلك فإن عليه في ذلك البيعة العادلة ، ولا يصدق على من ادعى عليه ؛ لأنه لا يجوز أن يكون الإمام هو الحاكم لنفسه بوجه من الوجوه . وكلما لا يكون هو الحاكم فيه لا يقبل قوله ؛ لأنه لا يعطى ذلك بالدعوى لنفسه ، إلا أن يأتي على دعواه بيعة عدل ، ويحكم له القاضي .

مسألة :

وأما الوجه الذي يكون فيه مصدقاً ، فإذا ادعى الإمام الحكم في أشياء لا يلي الحكم فيها غيره ، مما هو أمين فيه على إضاء الخصومة ، فهو مصدق . ولا يسأل عن ذلك كيف فعله وعلى المسلمين السمع والطاعة له . ألا ترى أن الإمام لا يسأل البيعة على يد سارق قطعها ، أو زان جلده ، أو قاتل قتله . ولا يجوز لأحد أن يسأله عن ذلك اتهاماً له منه ؛ لأن الإمام هو الذي يلي الحكم في ذلك ، فلا يسأل البيعة عن حكم يليه ، إذا قال : قامت معي عليه البيعة ، لم يكاف أن يقال له : أحضر البيعة حتى نسمعها ، ولا يسمعهم الإمساك عن ولايته ، والوقوف عنه .

وليس على المسلمين من الأحكام التي حكم بها مؤنة . ولا عليهم الكشف عن مجتها .

فإن كان الإمام حكم فيها بحق ، فيحفظه أخذ ، وربه أطاع .

وإن حكم فيها بجرر ، فخطأه أخذ ، وربه عصي ، والله محاسبه . إلى ذلك ، ولم يكلف الله المسلمين علم ما غاب عنهم من أمره . والله أعلم .

باب من ذلك

سألت أبا القاسم عن الإمام إذا قتل رجلاً من المسلمين ، له ولاية معهم
في مجلس الحكم ؟

قال : هو على ولايته ، حتى يصح أنه قتل على فعل يستوجب به البراءة .
والإمام إذا قتل رجلاً من المسلمين ، ولم يعلم منه ما يستحق به القتل ، فهو على
إمامته ، إلا أن يطالبه أحد من المسلمين بصحة القتل ، ويسأله بماذا قتل وإيهم ؟
فإن قال : قتله بحق لم يكن لهم أن يسيئوا بإمامهم فإن الإمام مطابق له
الفعل ، صدق القول ، إلا ما يخرج بقوله من تعارف العادة . من فعل الأئمة والحكام
فعند ذلك يسأله المسلمون عن الفعل .

فإن تبين عذره . وإلا حورب وعزل .

قيل : مثل ماذا ؟

قال : أن يبني على أهل قرية . فيقتلهم أو يخرب ديارهم ، وهم في الظاهر
أبرياء الساحة .

وكذلك لو قتل وجوهاً من الناس ، من أهل الفضل في الدين

وأما ما كان من الفعل الذي يجري بمثله الأحكام ، فهو . صدق في ذلك أمين
فيه ، وليس على الإمام كل ما أراد أن يحكم بحكم ، ويقيم حسداً ، جمع عليه
أهل مملكته .

وقد قيل : إن المسلمين إذا سألوه عن قتل قوم قتلهم ، ولم يعلم ذنبهم الذي استحقوا به القتل عنده . فقال : قتلهم بحق ، فإنه يقبل منه من يسأله ذلك من المسلمين ، فليس الرعية بخاصة للحكام ، إلا ما ذكرنا مما يخرج به من تعارف فعل الحكام فيها .

قال أبو مالك - رحمه الله - مثل ذلك .

مسألة :

عن محمد بن محبوب - رحمه الله - إلى أبي زناد خلف بن عذرة : فأما عثمان فإنه قد أجمع الناس ، ولم يختلفوا ، أنه ضرب أبا ذر ، وحرمه عطاءه ، ونفاه من دار الهجرة .

غير أن الذين يعتذرون عن عثمان ، يزعمون أنه استحق ذلك عقده ، فهل لا بد لمن يندب عثمان أن يجيء بحجة بم استحق ذلك أبو ذر ؟ لأنهما جميعاً كما يقولون : كانا من المسلمين ؛ ففعل عثمان بأبي ذر ، غير ما يفعل المسلم بالمسلم . فالحق على المسلمين ، أن يبرأوا ممن آذى المؤمنين ، حتى يعرفوا عذره بحجة واضحة ، وعذر بين من القرآن والآثار . وإلا فإن القرآن يخلع من آذى المؤمنين ؛ لقوله تعالى : « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً » .

4 :

وكذلك الحجة فيما صنع بعبد الله بن مسعود ؛ إذ حرمه عطاءه وضربه .

وكذلك فيما صنع بعما بن بامر - رحمه الله - تعالى .

باب في مكاتبة الإمام والمكاتبة عن الإمام

من الإمام فلان ابن فلان إلى أبي فلان ابن فلان .

سلام عليك

أما بعد - فإني أ حمد الله إليك الذي لا إله إلا هو ، أحق من جُود وُجْد ،
وأفضل من شُكر وُعبد .

وأوصيك ونفسي بتقوى الله ، ولزوم طاعته ، ورأية الله وحشيته ، والعمل
بمراضاته وإرادته .

وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

مسألة :

وجدت عن محمد بن محبوب إلى الامام الصلت بن مالك - أيده الله بنصره .
من أخيه محمد بن محبوب وفيه مخاطبه . وفيه :

بلغني ما كان من مكاتبتك للجوسى على هذا الفالج ، فلم أرفيه شيئاً يرفض
ولا يتهض .

وقد بلغني أن المقدم رأيته ، والواقع بعمله قال لك : إن هذه شروط منتهضة .
وهذه المعاملة حرام ؛ لأنه من كراء الأرض .

وقال : لا يجرز أن تزال أرض المسلمين إلى الكفار . وهذا لا ينتقض . إن

أتموه إلا أن ينفذه أحد كما وقد فعل رسول الله ﷺ ، الله ، لما فتح خيبر
أعطى اليه ذلك الأموال ، يعملونها بالنصف من ثمارها . والله فتح هو للدائن ،
ثم ردها إلى الجوس ، يعملونها على أنواع بشيء منها

فصل

قال القاضي أبو زكريا : وجدت هذا بخط الإمام راشد بن سعيد - رحمه الله -
كتبه إلى والي مفتح :

من الإمام راشد بن سعيد إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد .
السلام عليكم فإنني أحمد الله إليك ، وأرك بطاعة الله . وأوصيك وأنهاك
عن معصية الله ، القادر عليك .

وبعد هذا فإنني أكلمك - نصر الله الحق بك - أن الأطماع قد اتسعت في أمر ال
الناس . وجعل كل من ادعى في مال رجل دعوى ، طرح يده فيه .

والوجه : أن تبادى في البلاد : أن كل من طرح يده في مال في يد غيره ،
يحوز به ويذعيه ملكاً له ؛ فإنه يعاقب على ذلك ؛ ولا يحصل على شيء غير
العقوبة . فلا تطلب عليه البيعة العادلة ، بل ترجع في ذلك إلى قول أهل البلد .
فاعرف ذلك ، وأهل به ، ولا تقص فيه ، حتى تنحسم مادة الطمع ، ويحول الظلم
وينتلق هذا الباب . ولا تؤخر ذلك - إن شاء الله .

وفي عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - لبعض لاته :

ولا تؤمن شريف قوم ، حتى تسكفله بقوه . ولا تسكفل وضيع قوم بغير نفسه .

مسألة :

من غير الكتاب :

- أت الإمام أبا حفص ع - بن راشد : هما أوصى للفقراء . من أولى به :

الإمام ؟ أو يفرقه الوصى على الفقراء ؟

فقال : إنه يحفظ عن علي بن محمد البسماني : أن الإمام أولى بها .

وكذلك قال لي الحسن بن محمد بن لوإيد : إنه وجد في الأثر - عر صدقة

الفطر : أن الإمام أن يأخذها ، وأن يفرقها على الفقراء ، لـ كان أخف على الإمام

وصاحب الصدقة وعلى هذا يجرز على الوجهين جميعاً .

رجع إلى الكتاب .

باب في الإمام وما يجوز له وما يلزمه وما يكون أولى به وما أشبه ذلك

والإمام وصيٌّ من لا وصيَّ له ، يقوم بمصالح المولى ومصالح مخلّقيهم : من مُبلّغ وأبقام ، وغُيّاب . ومقامه الموتى مقام الأوصياء ، واللائغِيَاب مسكان الوكلاء .
والله أعلم .

مسألة :

والإمام أولى بقبض الأموال المعلوم أربابها ، مثل الزكّوات ، والكفارات ، والأموال الموقوفات ، واللقطات ، والأموال الضائعات ، والوصايا الغائبات ، المؤبدات وغير المؤبدات : والوصايا للمساجد ، والشُّذّا ، والطريق ، والأموال المسبلة والحشرية ، وقبض الديّات من قاتل العمد والخطأ ولا ولى له من القتل .
كل هذا الإمام أولى به ، وصرفه في جهاته . وعليه القيام بمصالحه .

وهو الناظر لنفسه ولأهله بما أولى الخرج منه ، وسلامة نفسه في دينه والمفروض عليه القيام به ، والمندوب إلى طلب ثوابه .

فما كان من الكمالات . فهي في الفقراء معروفة ، ولا يخلط بهم سواها ،
تكون في بيت المال مميزة .

وما كان لأزباب لا يرجو معرفة ورثتهم ، ومعرفة أعيانهم ، والموضع حجة المسلمين إليهم ، كانت مرفوعة عليهم .

فإن لم يقدر على معرفة أربابها، دخلت في حكم الاختلاف من علماءنا وطوائف
منهم، رأوا صرفها في عز الدولة ومصالح المسلمين.

قال محمد بن محبوب: تكون الأموال الحشرية في بيت مال المسلمين. وقوفة
إلى الأبد إلى معرفة أربابها والله الموفق.

فضل

في الإمام يجب عليه الحج هل يجب؟

قال: نعم. إذا أمن على أمانته الحاضرة، ويخلف خليفة والياً لا إماماً.
وللخليفة أن يفعل جميع ما جعل له، مما يجوز له أن يجعله له.

قال: وللمسلمين أن يقدموا رجلاً على إمام، قد وجب عليه الحج ولم يجب.
قيل: فهل له التخلف عن الخروج إلى الحج، إن خاف على الدولة من بعده
على أمانته؟ قال: نعم. وله أن يخرج. قال: وإنما أمر بالقيام بالقسط على اعتقاد
الديفونة بالخروج، إذا أمن على رعيته؛ لأنه قد لزمه القيام لهم.
فإن حضره الموت كان سالماً، ويوصى بإفاد الحج عنه. والله أعلم.

مسألة:

وقيل في المشورة على الإمام: فرض في بعض القول. فإذا تركها كفر،
كان عالماً أو ضعيفاً.

وقد قيل: إنها ندب. فإذا شرطها المسلمون عليها، كانت فرضاً واجباً.
فإن تركها كفر، وزالت إمامته، وسقطت عن الرعية طاعته.

مسألة :-

وايس الإمام أن يسأل الرعية الحل من أمر لهم؛ لأنه سلطان عليهم والقضية
له فيهم .

فإن بدأوه بالحل جاز له ذلك ولا يجوز له أن يحل الرعية ما للمسلمين
فيه حق .

فإن أباحهم لم يجز لهم قبول ذلك .

وفي موضع - قيل : ايس للإمام أن يعطى ويمنع ، ويكتب إلى عماله بإنزال
السرايا وإطعام الجيوش ، ويسع عليهم وعلى عماله والمسلمون يسألونه أشياء
تضييق عليهم إلا بإباحته لهم وإطلاقه لهم قال : نعم . ذلك مما يكون نفعه للدولة
ومؤدّ حفظه إلى عز الدولة . والله أعلم .

باب في الجباية للإمام والمسلمين إذا ظهروا

وهل يجوز للإمام - إذا قام بالحق ، وملك قرية واحدة - أن يقبض صدقة أهلها ؟

فنقول : إن كل بلد استفتحها وملكها ، وحى أهلها ، وجرت أحكامه فيها وله أن يقبض صدقة أهلها وما لم يكن كذلك ، فليس له أن يقبض صدقتهم .

مسألة :

محبوب بن الرحيل : وأتينا إمام جبي أرضاً جباها غيره من الجبابرة ، فلم ينفعم من جباية الظالمة بضعف ، أو مدهانة ، فهو إمام جائر فاسق ، نخلفه ونبرأ منه . ولا نلبس الحق بالباطل ونكتم الحق ونحن نعلمه . ولا نخلف أحكامنا على الناس .

مسألة :

يوجد أن أبا بكر الصديق - رحمه الله - قال : لو منعوني عقالا مما أعطوه رسول الله ﷺ - يعني زكاة السنة ، ثم لم أجد مساعداً على جهادهم لجاهدتهم بنفسى ، حتى آخذهم منهم ، أو ألحق بالله .

باب في جباية الولاية وجوازها وضمنها

أبو الحواري - فيمن صحب والياً ، من ولاية هذا الأئمة ، التي من بعد أن ملك السلطان همان ، وأكل مما كان يجمع الوالي : ويفعل ذلك بجهالة ، وظن أن ذلك جائز له ، فلا رد عليه في ذلك ، ولا غرم . وإنما عليه التوبة إذا تبين له باطل ما كانوا فيه . وذلك أنهم إنما كانوا يقومون بديانة مستحيين لذلك . وكذلك الذي سار مع الجيوش الذين يزعمون أنهم في محاربة السلطان ، فينهبون ويقتلون وهو معهم .

فإذا لم ينهب ولم يقتل ، ولم يعن على ذلك ، فلا غرم عليه . وإنما عليه التوبة . فإن أكل من طعامهم شيئاً ، من رطب أو غيره ، وهو لا يعلم أنه حرام ، فلا غرم عليه في ذلك .

مسألة :

أظن الشيخ أبا الحسن سأل سائل ، في حفص بن راشد : كانت إمامته صحيحة أم لا ؟ وقد بايعنا له محمد بن الحسن الليالي ، على الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والجهاد في سبيل الله ، فخرجنا معهم ، وسألنا الزكاة . وابتليت أنا بقبض شيء ما بيدي فلا . ولكن كنت أحضر .

قال : هذا شيء مستر ، وأمره مقبور . وما كنت أحب غنى فيه ظهور ، وكنت طلبت تصحيح ذلك ، فوجدت الأمر غير ثابت في العقدة والعمل . ولم أكن دائماً لله بطاعتهم . وكنت قد غرمت ما قبضوا مني ، وأبدلت الجمعة يوم صليت معهم .

وأما على مامئات ، فالاستحلال الدائن لله بالطاعة ، إذا أخطأ ثم علم .

فأكثر القول : أنه لا ضمان عليه .

وأما الشيخ فرأيته يوجب الضمان ، على من دخل مستحلاً بقلط . وقد كان
ألزمني ما كان أيام راشد بن الوليد ، لعله أراد من الذي دعت وقبضت ، سوى
الذي في الاستحلال والديفونة .

والذي أحبه لك - إن قدرت على الخلاص - : أن تبدل زكائك . وتستعمل
من أخذت منه شيئاً ، إلا أن يكون رسلاً لأصاحب الزكاة إلى الوالى ، فلا ضمان .

مسألة :

والإمام إذا وقع المصيبة ، من الكيثر ، أو الصغائر سريرةً ، ثم لم يقب إلى
أن يجي ، أو حكم ، أو تصرف في أموال المسلمين التي لا تجوز إلا لأئمة العدل ،
فقد قال المسلمون : ما كان في ذلك حق للخلق ، فعليه ضمان ذلك . وكذلك
الوالى .

وقال غير أصحاب بهذا القول : لا ضمان عليه ، إذا تاب . وحكم السريرة ،
لا يزيل حكم الظاهر . والله أعلم .

* * *

باب في استفتاح الإمام القرى والبلدان

ومن يجوز للإمام الاستعانة به

ويجوز للإمام أن يزحف إلى أهل الشرك . بمن سار معه من الرعية .
فإن كان فيهم من لا يأتئنه ؛ لأن أموال أهل الشرك حلال ، وأخذ الجزية جائز
لهم .

فأما أهل الصلاة ، فإذا لم يجد من يثق به ، ويولى عليها من المسلمين لا يعرف
لها ؛ فإنه إذا زحف إليها ، فإنما يزحف للعدل عليها وعلى أهلها ، وإقامة أمر الله
فيها .

فإذا لم يجد ذلك ، لم يكن لها انتزاعها من جائر ، ويردها إلى جائر آخر .

مسألة :

• وقيل : ليس للإمام أن يستنصر بالكفار على عدوه ، إلا أن يكون قاهراً
للذين استنصر بهم ، أخذاً فوق أيديهم : أن لا يحدثوا حدثاً ، فحينئذ يسهل .
وإن وجد أنصاراً غير أهل الفساد ، لم يدخل المفسدين في عسكره ، ولو كان
قادراً عليه .

مسألة :

وفي موضع : وليس للإمام أن يخرج بقوم معروفين بالظلم والعقود ، أولى
به من الخروج معهم .

قال أبو إبراهيم : لا يجوز الخروج إلا مع ثقة .

مسألة :

فإن اقتتل فريقان من أهل البغى . فإن قدر الإمام على قهرهما ، لم يعاون أحداً منهما ؛ لأن الفريقين على الخطأ .

وإن لم يقدر على قهرهما ، ولم يأمن أن يجتمعا على قتاله ، ضم إلى نفسه أقربهما إلى الحق .

وإن استويا في ذلك ، اجتهد رأيه ، في ضم أحدهما إلى نفسه ، ولا يقصد بذلك معاونته على الآخر ، بل يقصد الاستعانة به على الآخر .

فإذا انهزم الآخر ، لم يقابل الذي ضمه إلى نفسه ، حتى يدعوه إلى الطاعة ؛ لأنه حصل بالاستعانة في أمانه .

مسألة :

وليس للإمام أن يستعين في خروجه بمشرك ولا مفاوق ؛ لما روت عائشة - رضي الله عنهما - قالت : خرج الفبي - رضي الله عنه - في بعض غزواته . فقام إليه رجلان من المشركين ، فسألاه أن يستعين بهما . فقال - رضي الله عنه - : إنا لا نستعين على عملنا بمشرك . قالت : فأسأما . فاستعان بهما الفبي - رضي الله عنه - .

باب في أحداث عساكر الأئمة وخطئهم والضمان في ذلك

ويجب على الإمام أن يتقدم على جنده ، ويعرفهم ما يجوز لهم ، وما يحل لهم وينهاهم . فمن ركب بعد النهي ضمن في ماله .

وفي موضع: وينبغي له إذا أراد أن يرسل سرية أو جيشاً - أن يشاور العلماء والذين يخافون الله .

فإذا عزم على ذلك أمر عليهم أميراً مرضياً . وكتب لهم عهداً ، عرفهم فيه ما يأتون وما يفتقون ، ويشترط عليهم أن لا يعدوا أمره . وما هي عليهم فيكاتبته ثم جنابة الجاني على نفسه ، وأيس على الإمام من ذلك شيء ، وإن جهل ذلك لثقة علم أو نسيان ، فخذشهم في بيت المال .

وإنما يجب الضمان في الوجهين جميعاً مع وجود الصحة والحجة .

مسألة :

وإذا أرسل الإمام سرية ، أو جيشاً لبعض الأسباب ، فنهبوا الأموال ، وأحرقوا المنازل ، وسفكوا الدماء .

قال : إذا لم يأمرهم به ، ولم يرض به ، كان ذلك على من أحدثه مأخوذاً به من جنابة على وجه الظلم ، وليس ذلك على الإمام من قول غيره ، ولكن عليه الإنصاف من أهل الأحداث ، وإظهار تقييد ذلك ، والإنكار له ، وإعطاء الحقوق أهلها ، إذا طلبوا ذلك في الأحكام إلى من جنأها . ولا تزول إمامته بهذا .

مسألة :

وفي موضع : إذا بعث الإمام إلى أهل حرب ، وكان في رعيته انتهاك نهب الأموال ، وسفك الدماء ، وإحراق المفازل .

فإن ركب ذلك راكب ، أخذ الراكب في ذلك في ماله ، دون مال المسلمين ، إذا صح ذلك عليه .

وإن كان جنود الإمام الذين ركبوا ذلك بلا رأيه ، كان على الفاعلين .

وإن كان ذلك بأمر الإمام ، وهو يعلم أن ذلك خلاف سيرة المسلمين ، ضمن ذلك هو ومن فعله في ما لهم ، دون بيت المال . وإن كان بإذنه ، وهو يرى أنه حلال له ، فذلك خطأ ، وهو في بيت المال .

مسألة :

وحفظ عن أبي عبد الله : أن الإمام والوالى ، إذا أرسل في إقامة الحق ، فأخطأوا طريقه ، فلا حبس عليهم ، وغرمه في بيت المال .

وعنه في موضع : إن عورضوا فوقعت بينهم حرب ، وغلط في الحرق والتل : أن ليس على الوالى ولا على السريه تهمة . ولا غرم على أحد إلا بالصحة بشاهدى عدل فإذا صح فهو في بيت المال .

وقول قائد السرية والوالى مقبول ؛ لأنهم أمراء الإمام فيما غاب عنه .

وقال بعض بالتهمة .

وفي موضع : فلا حبس عليهم ولا تهمة . وإنما هي دية الأنفس وما أتلفت النار .

واختلفوا في الدية . فنقول : دية الأنفس وما أتلفت النار ، في بيت المال .

وقول : إلا أن يصح على فاعل بعينه أخذه به .

وقول : لا يكون في بيت المال فإن صح على فاعل بعينه أخذه به ، وهو دية عليه

خاصة . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ولاة الإمام بعض أمور المسلمين ، وأحرق وعقر النخيل والشجر ، وقتل
بغير أمر الإمام : أن عليه ما عثر وقتل وحرق وأفسد ، وغرم ذلك عليه في ماله ،
إلا أن يكون له في ذلك حجة بيّنة ، وأمر واضح ، يشهد له به أهل الثقة : بأن
القوم الذين صنع بهم ما صنع ، كانوا امتنعوا أن يعطوا الحق من أنفسهم ، ونصبوا
له الحرب ، وقتلوه فلم يقر عليهم إلا بما صنع .

فإن كان ما قيل من الدواب ، وعقر وحرق على هذا الوجه ، فعليه غرم ما قتل
من الدواب ، وعقر من النخيل والشجر . وهى على الإمام في مال الله ، إذا كان
ذلك منه على الشبهة والخطأ ، فعلى الإمام أن يؤدي عنه خطأه . فهذا ما حفظنا
أنهم لم يحلوا حرق منازل أهل القبلة ، ولا قطع أموالهم ، امتنعوا بينهم أو لم
يمتنعوا . والله أعلم .

مسألة :

رفع أبو عبد الله محمد بن محبوب عن سعيد بن محرز : أن سائلا من أهل عمان
سأل أواملا . وكان بقية المسلمين يومئذ بالعراق فقال : هل يسعنا مجاعة وارث على
مجامعة سعيد بن زياد ، وقد قتل وأحرق وأفسد ؟

فقال وائل : أما من قتل سعيد ، ممن قتل من المسلمين ، فهو حقيق بالقتل .
وأما من قتل من لا يستحق ، وأحرق من المنازل والأمتعة . فإن كان الباعث
له إماماً ، كان ما صنع في بيت المال .

قال السائل : فإن الذي بعثه الإمام ، وهو ابن أبي عفان ؟
فقال وائل : ليس ذلك بإمام . ذلك كان جبّاراً .

مسألة :

وعن عبد الله بن نافع : أنه سأل وائلاً عن مسير ساره راشد ، فأحرق فيه .
ثم إن سعيد بن زياد سار ، فأحرق من أحرق ، أو لم يحرق . أتسعفا بمجامعته على
مجامعة سعيد وارث ؟

فقال وائل وارث ليس بوكيل للناس بسعهم بمجامعة وارث ، ويسع وارثاً
مجامعة سعيد ، متى يطلب إلى سعيد بن زياد حق ، فيمنصف منه .

فأما من أحرق سعيد بن زياد ، ممن أحرق ، لعله من أصاب راشد . فلو ألقى
في النار ، لكان لذلك أهلاً .

فأما من أحرق سعيد ، ممن لم يحرق . فلو كان الذي بعثه إماماً ، لكان ذلك
في بيت المال .

قال نافع : الباعث ابن أبي عفان .

مسألة :

من كتاب الإمام راشد بن سميد إلى بعض أهل السير :

فإن كان أحد من أهل هذه السيرة ، قد ركب جوراً ، وفعل منكراً ،
فأنا برئ منه ومن فعله ، معاقب له بعد الصحة على جهله ، منصف بما يجب في الحق
عليه ، غير راض بجهله وتعديه ، وما بمثت هذه السرية حتى نهيتهم عن ظلم العباد ،
وأمرتهم بطاعة رجل من أهل الصلاح والرشاد .

فإن كانوا تجاوزوا في ذلك إلى ما لا يجوز لهم ، فمليهم وزر ما فعلوه ، وضمان
ما أتلّفوه على الناس وأحدثوه . ولست بداخل معهم في عصيان ، ولا مشارك لهم
في ضمان .

فإن يكن أحد يدعى على أحد من أصحاب السرية حقاً ، فليصل إلى حتى
أوصله إلى ما يجب في الحق له . وليس على علم ما غاب عني ، ولا إنصاف من
لم يطلب الإنصاف مني .

وإن تقوم الحجة على العسكر بالخط والقرطاس ، وكلام من لا يلتفت إلى
كلامه من الناس . وللمسلمين - بحمد الله - مداخل في العدل ، ومخارج من الجهل ،
يفسكروها من لا بصر له ، ولا تمييز معه . ويعرفها من جهده الله إلى معرفتها ، ونفعه -

ومن نطق بقول لا يعرف حرامه من حله ، وقصد من لا يعرف بجوره من
عدله ، لم يضل من ذلك ، ولو أصاب في قوله ونعله .

مسألة :

وفي موضع : وأما الإمام فقيـل : إنه لا تـسهـ القـية ، ولا نرى له - إن أراد أهل البغي اعتزاله - أن يدع أمانة الله . وما ألزم نفسه من عهد الله ، ويصير على أمر الله ، حتى يحىء على الحق أو يموت ، إلا أن يكون في ضعف ، ويرجو أعواناً يأتونه .

فإن رضى أهل البغي أن يندفعوا عنه بقول معروف إلى أجل ، إلى أن يقوى أمره . فنرجو أن لا يكون عليه بأس - إن شاء الله .

قال أبو المؤثر : إن سار أهل البغي على الإمام ، فالواجب على الإمام قتالهم . ولا يقيمهم بقول ولا بفعل ، ولا يعطيهم إلا الحق الذى أوجبه الله عليه ، من القول والعمل .

فإن اندفعوا عنه فذلك حسن . وإن دخلوا على رعيته يظلمونهم ، فعليه جهادهم ، حتى يلحق بالله ، كان فى قلة ، أو كثرة ؛ لقول الله : « كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ » .

باب في خطأ الإمام

محمد بن محبوب عن أولى العلم: إن أخطأ الإمام والحكام والوالى دية . ولا قود فيه . وفيه الدية ، وما دون الدية من الإرث في بيت مال المسلمين ، إلا أن يكونوا بذلوا الحكم ، وخالفوا الحق الذى لا اختلاف فيه . فذلك يكون عليه فيه القصاص ، إلا أن يرضى أولياء الدم بالأرث .

وذلك أن يرحم البكر أو يقطع السارق العجى أو المعتوه ، أو فى أقل من أربعة دراهم ، أو يقتل الأب بابنه ، أو يجلد قاذف اليهودى أو العبد ، أو رجلا قتل رجلا ، قبل أن يكون إماما ، فرفع إليه ، فأمر بقتله بشهادته وحده ، أو أقام حدا بشهادة نساء لا رجل معهن ، أو حدد على زنا ، بشهادة ثلاثة من الرجال وامرأتين ، أو أقام حد السارق بشهادة رجل وامرأتين ، أو ما يشبه هذا ، مما يخالف فيه القرآن والسنة والأثر المجتمع عليه .

وهذا ومنه يلزمه فيه التمهصص ، إلا أن يرضى الأولياء بالأرث ، فيعطيهم من ماله ، ليس من مال المسلمين .

وأما إن أقام الحدود على وجهها ، فى جلد البكر الزانى ، والقاذف ، وقطع السارق ، وجلد شارب الخمر ، فمات من ذلك الحدود ، فلا قصاص فيه ، ولا دية على الإمام فى نفسه ، ولا ماله ، ولا فى مال المسلمين .

مـألة :

وأما إذا عذر رجلاً ، فيما يرى عليه فيه التعزير ، فمات أو قيده فيما يرى
التقييد ، فعابت رجله أو سجنه ، فما يرى عليه فيه السجن ، فخرج من السجن
أو نقيه ، وأراد أن يقتحمه . فعزبه الإمام . فمات ، أو جرح رجلاً ، فأخذه المحروح
من الجراح - إن شاء أو عفا عنه ، فزره الإمام ، فمات . فقول : ليس عليه أرش
ولا قصاص في مال .

قال بشير : وللإمام أن يعذر من يريد . فإن مات من تعزيره ، كان عليه
ما جنى .

وإن عزره تعزيراً شديداً يخرج من حد التعزير ، كان ضامناً ما خرج من حد
التعزير .

* * *

باب ما يؤمر به الإمام

ومما يؤمر به الإمام - بعد حمد الله، والصلاة على رسوله - ﷺ - خيفة الله سرًا وجهراً ، ومراقبته قولاً وفعلًا ، والعمل لله بما ساء وسر ، وتقديم أمره فيما نفع وضر ، وأن يلقي زينة الدنيا بوجوه الإعراض عنها ، ويصحبها صحبة المتزود منها ، غير راكن إليها ولا معمول عليها .

وإذا رأى غناه ذكر فقره إلى الله .

وإذا رأى عزه ذكر ذله لله .

وإذا أعجبته القدرة ذكر عجزه عن أيسر ما يصلحه .

وإذا استغفرت البسطة ذلك أنه مسئول عما يجترحه .

وأن يتفقد هواه وشهوته غدواً ورواحاً ، ويروض نفسه على عصيانها ، ويتدبرها على أخلاقها ، ويحترس من وقع مخايلها واعطف مكائدها .

وأن يبدأ أولاً بإصلاح نفسه قبل رعيته ، ويهذب أخلاقه قبل بلاده ، فيمؤد لسانه الصدق ، وجوارحه الكف عن المحارم . ثم يراعى أهل هله عيناً بصيرة بنواضع الصلاح ، ويشملهم باهتمامه ، ويسوى بينهم في أحكامه ، حتى يوصل إلى بعيدهم من الحظ ، مثل ما يصل إلى القريب ، وينال صغيرهم من عائدة سياستهم ، مثل ما ينال الكبير .

وأن يأتم في أوامره بالقرآن ، ويستضيء بما فيه من البيان ، ولا يورد
ولا يصدر إلا به . ولا ينقض ، ولا يبرم إلا عنه ، فإنه الحجة الواضحة ، والحجة
اللائحة . فإذا جعله نصب عينيه ، وأقامه تلقاء وجهه ، حمله على وجه نهج السداد ،
وسلك به سبيل الرشاد ، وأن يحافظ على الصلوات ومواقيتها ولا يفكر - إذا حضر
وقتها - في غيرها ، ويفرغ لها قلبه ، ويصرف إليها خاطره ، ويناجي فيها ربه ضارعاً ،
ويسأله المغف خاشعاً ، وأن يوصي عماله بحضور المساجد ، في الأوقات التي يجب فيها
السعي إلى ذكر الله ، بصدور منشرحة ، وآمال في رحمة الله منفسحة ، وأخذ
الناس بأداء حقوقها ، والاحتراف لرسولها . وأن يقيم الدعوة على سائر المنابر ، وأن
يحسن السيرة فيمن قبله من أوليائه ، وأهل طاعته وخدمته وأن يربح الله في أموالهم ،
ويستديم طاعتهم ونصيحهم ، ويثبت محسنهم على الإحسان ، ويعتمد مسيئهم على
العقوب والعقوبات ، ويشاور منهم ذوى الستر والذرية ، وأهل العلم والعجربة ؛ فإن
الشورى لقاء المعرفة ، والاستبداد داع إلى الغدامة .

وأن يوكل بالطرفات من يحفظها ليلاً ونهاراً ، ومهلاً وجبلاً ، وبراً وبحراً ،
ويقلد عليهم أهل النجدة والبسالة ، وذوى الشدة من أهل العدالة .

وأن يقبضوا أقطار أهل الريب ، ويستردوهم عنها ، ومكان أهل العيب ،
ويبعدوهم منها .

وأن يتخذوا من القضاة ، من فقه من الحكام ، وعرف من الحلال والحرام ،
وجمع الفضل في فضله ، والتمام في رعيته ، والسكينة في مروته ، والعدل في سيرته .

وأن يسيروا بالمشروع من فرض ونفسل ، ويعملوا بالعدل في قول أو فعل ، ولا يلزوا أحداً من المختارين مؤنة ، ولا يحملوه ثقلاً ولا كلفة ، لتأمين السبيل ، وتحمل المسالك ، وتدرج للرعية المفاجر ، وتسقيم لها أسباب الممايش ، وتسكون الطرق مضبوطة ، والأموال محفوظة . والله خير حافظاً . وهو أرحم الراحمين .

وأن يجري على كلٍّ من مرتبته ، على قدر ما يكفيه ، وتلزمه الحجة فيما يوايه . فإن علم من أحد مزبداً على شيء ، من أموال الناس بغير حق ، أمضى عليه ما يوجب جرمه . فإن في عقاب المسمى ، استصلاحاً ، وردعاً لسواه .

وأن يدعو العمال ، بترك المحاباة والمراقبة ، والإعراض عن المسألة والشفاعة ، والشدّة على أهل الريب ، حتى لا يظهر منهم منكر ، ولا يوقف لهم على فاحشة .

وأن يوعز إلى همال الأعشار ، بالتلطف في الجباية ، واستقلاء الأموال بالرفق والمباشرة ، واجتناب الشدة التي تخرج إلى العنف واللين ، الذي يدلى إلى الضعف ، ويقعوا في سيرتهم مع الرعية سبيلاً وسطاً . وبالله التوفيق .

مسألة :

وعن أبي عبيدة نافع بن نصر المغربي قال - بعد صفة من يصاحب الإمامة - : فإذا وجدوا من هو لذلك أهل في الفضل ، نظروا أيضاً إن كانوا يجدون قضاة يحكمون بين الناس في أبدانهم وأموالهم ، بغير جهل ولا رأى شاذ ، ويجدون وزراء للإمام ، ممن يؤمن منهم الجور بالرشا الظاهرة ، ولا قبول الهدايا ؛ لأنها رشوة خفية ، والعدل بالجهل في أحكام الله وأحكام المسلمين ، احتاجوا أيضاً إلى

العلماء والفقهاء ، يجلسون للناس ، في جميع مساجد الجماعات والأهصار ، يميزون حلال الله وحرامه ، يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويطيعون السنن ، ويحفظون السير ، ومواقيت الصلاة ، وجميع ما يقص به الدين ، من شريعة ووضيعة .

مسألة عنه :

فيعقد وإلا فضل المسلمين عقدم في العلم والصلاح وأرجاهم ثم يكونون له أعواناً وأنصاراً ، ما أطاع الله ورسوله ﷺ وأقام الحدود ، وناذ أهل الشرك ، وأشحن النغور بالمرايطين ، وأذل النفاق وأهله ، وقمع أهل الظلم ، وأخذ على أيدي السفهاء والفسقة ، وقهر أهل الباطل ، وبأشر الأمور بنفسه وأنتها ، وينصح الأمة ، وتفقد ما يجب لله عليه ، واستعمل الأخيار ، وأمرهم بتهوى الله ، وحسن السيرة في الناس ، والتواضع لكبيرهم ، والرحمة لصغيرهم ، والزهادة في الدنيا ، والرغبة في الآخرة ، وإقامة المؤذنين لجميع الصلوات ، وعهارة المساجد بتلاوة القرآن ، والذكر لله في كل مدينة أو قرية أو حي ؛ لأن الناس بهم يستقنون ، وبآثارهم يفتقدون ، ويأمرهم بالمسارعة إلى طاعة الله ، والرغبة في ثوابه .

مسألة :

في الورقة الثانية ، كتبها هاهنا . وهو موضعها .

وينبغي للإمام أن يشاور أهل الرأي في الدين ، فما يخصه من المهم في أمر رعيته ، تأمياً برسول الله ﷺ لما شاور أصحابه ، بأمر الله جل ذكره . وهو كان

أرجيحهم رأياً ، وأونوهم عقلاً ، وأصحهم دراية . ولم يكن فيهم من يفضله في رأى
ولسكن إذا اجتمع رأيهم على شيء ، كان أصح من رأيه وحده .

وقد شاور أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في أسارى بدر ، فاختلعا عليه ، قال إلى
رأى أبي بكر ، فماتبه الله على أخذ الفداء منهم . فقال جل ذكره : « لولا كتاب
من الله سبق لمسككم فيما أخذتم عذاب عظيم » .

وشاور أصحابه حين أراد عقد بدر . فقال له رجل من الأنصار : يا رسول الله
صلى الله عليك وسلم - هذا منزل أمرك الله بنزوله ، أو هو الرأى والمكيدة عقدك ؟

قال : لا هو الرأى والمكيدة . فأشار عليه أن ينزل على الماء ، فقبل منه ﷺ
وأمرهم لما اجتمع الأحزاب لمصالحة عيينة بن حصن الغزاري على بعض الثمار .
فقال سعد بن معاذ : هذا شيء أمرت به ، فلا يجوز لنا خلافه ؟ أو شيء تراه
صلاحاً ؟

فقال : لا بل هو رأى رأيته .

فقال : يا رسول الله - صلى الله عليك وسلم - فإن عيينة لم يطمع في شيء من
ثمارنا في الجاهلية ، فكيف وقد أعزنا الله بك !

وقد جعل عمر بن الخطاب السمة النافذة للمشاورة في إقامة الإمام ، منهم فيه ،
دلالة أن على الناس إقامة إمام بعد مشورة .

مسألة :

ولا يكره الإمام أن يتخذ حاجباً ، لأن يره كان حاجب عمره ، والحسن كان حاجب عثمان ، وقنبر كان حاجب علي بن أبي طالب ؛ لأن علي الإمام أن ينظر في جميع المصالح ، فمدعوه الحاجة إلى أن يجعل لكل مصلحة وقتاً ، ولا يدخل كل أحد مسألة .

وقيل : قال زياد لحاجبه : يا عجلان قد وليت بك بابي ، وعزلتك عن أربع : طازق بليل شر ماجا ، به أو خير ، ورسول صاحب الثغر ؛ فإنه إن تأخر ساعة بطل عمل سنة . وهذا المنادى بالصلاة ، وصاحب الطعام . فإن الطعام إذا أعيد عليه التمسخين نساه .

* * *

باب في حياطة الرعية ولزومها

وينبغي للإمام أن يحوط إمامته ، ويحفظ رعيته ، ويؤدي فيها أمانته ، فإنه راع مسئول عن جميع ما التزم رعيته .

فينبغي للراعي أن يكون متواضعا لرعيته بالحق ، قريبا منهم .

وينبغي للرعية أن يلزموه ويحفظوه ، ويعطيروه ويقبضوه ، ما أطاع الله عز وجل فإذا عصى الله عز وجل ، فلا طاعة له عليهم .

قال النبي ﷺ - : من ولي على المسلمين ، ثم لم يحطهم كما يحوط أهلهم ، لم يدخل الجنة .

وقال - ﷺ - لأصحابه : كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته .

وقال - ﷺ - لأصحابه : اعلكم ستقلون أمر هذه الأمة من بعدى .

فمن وليها منكم ، فحكم فلم يعدل ، وقسم فلم يقسط ، فعليه لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين .

مسألة :

من سيرة أبي عبد الله إلى أهل حضر موت :

وأنت أيها الإمام قد بلغك عن همر : أنه كان يقول : لوضع جمل على شاطئ .

الفرات خلقت أن أحاسب به ، وأنت كنت تزوم الخروج إلى اليمن ، لإظهار

العسل ، وإخاد الجور ، ولتشر المعروف ، ووضعه في موضعه . وكتبت إلى

تسعة شيرني فكتبت إليك :

إذا كنت تخاف أن تخلفك السباع في رعيته التي تخرج من عندها، فلا أرى لك أن تضع هذه الرعية ، وتمسك منها الذئب والسباع لحفظ غيرها ، فتركت رعيتهما محفورة مقهورة منحورة .

فإن قبلت وقال من خذلك : إن الرعية هي التي أحدثت ونسكت ، وذلك فعل ذلك الرجل ، فما جُرم الأرامل والأيتام . فأصبحت وأمسيت الأرامل وذوات الخدور ، قد هتمت عنها المستور ، وأنتم في الدور وفي الحبور ، وقد أخرجن من الصياصي : وحسرت عن الفواصي ، واسقند لهن كل عاصي ، وأنت عنهن ناء وقاصي .

مسألة :

وكان يقال : يوم من إمام جائر أعظم عسده الله من فجور رجل في خاصة نفسه همره . والله أعلم .

مسألة :

ولا يجوز للإمام أن يحتجب عن رعيته ، إلا في وقت لا بد له منه ؛ لقول النبي - ﷺ - : من ولاه شيئاً من أمور المسلمين ، فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم ، احتجب الله عن حاجته وفقره .

الخلاصة : الحاجة . ومنه الحديث : لا يدري متى يحتل إليه ، أي يحتاج . وإنما كرر لاختلاف اللفظين .

قال الشاعر : -

وَلَا فَرْعٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ هَيَّوْبٌ وَالْفَرْعُ هُنَا وَالْمَيُوبُ

مسألة :

في الإمام الذي لا يتعهده رعيته - أثبت له الإمامة أو لا ؟ فإن على الإمام أن يتعهده رعيته ، ولا ينفل عنهم .

وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب - رحمه الله - كان يولى الأئمة ، ويجعل عليهم عيوناً ، وعلى العيون عيوناً .

فإن لم يفعل الإمام فهو مقصر ، خسيس المنزلة ، ولا يبلغ به ذلك إلى خروج من الولاية ، ما لم يصح معه في رعيته جور أو باطل ، أو منكر . ولا يفسد ذلك ولا يغيره ، على ما قد بينت لك . فإذا صح ذلك معه لم يصح إلا تغيير ذلك .

مسألة :

ومن كتاب عمر إلى أبي موسى :

وتعهده رعيته : عد مرضاهم ، واشهد جنائزهم ، وافتح بابك لهم ، وباشر أرواحهم بنفسك . وإنما أنت رجل منهم ، غير أن الله جعلك أئمة لهم محلاً .

مسألة :

ويوجد أنه لما وصل معاوية بن جريج رسول عمرو بن العاص إلى همر بفتح الإسكندرية ، أتى إياه عند قائلة الظهيرة . فقال لجاريته : إن كان أمير المؤمنين دائماً فلا تنبهيه . وإن كان منقبهاً فأخبريه : أتى على الباب . فدخلت فأخبرته فقال : مه . فقالت : خيراً ففتح الله على المسلمين الإسكندرية فسكبر همر ثم أقبل على

فقال: قد ظفنت بي سوء، لأن نمت بالنهار، لقد ضيعت رعيتي، ولأن نمت بالليل
لقد ضيعت حظ نفسي، فكيف يهفاني الغنوم بعد هذا .

مسألة :

ويوجد أن عمر لما رجع من حجه، أناخ بالأبطح، ثم كوث كومة من بطحاء،
وطرح رداءه عليها، ثم استلقى، ومد يده إلى السماء وقال: اللهم كبرت سني،
وضعت قوتي، وانشرت رعيتي، فاقبضني إليك، غير ضيع ولا ملوم .

مسألة :

ومن كلام هر - رحمه الله - : يا معشر المسلمين إني لم أبعث هؤلاء العمال إلى
من بعثهم إليهم، ليضربوا بأشارهم، ولا يشتموا أعراضهم، ولا يأخذوا
أموالهم، ولا ايحتجبوا عنهم . وإنما بعثهم إليهم، ليجمعوا لهم فيهم، ويقاتلوا
عنهم عدوهم، ويكفوا عنهم ظلمهم، ويعلموهم كتاب ربهم، وسنة نبهم، ويفصبا
لهم طريقهم، ويأخذ منهم صدقات أموالهم من أغنيائهم، ويردوها على فقرائهم،
وأن يرفعوا بأهل ذمتهم، ولا يكلفوهم غير طاقتهم . وأياما رجل منكم ظلمه أهله
مظلمة، أو يضربه سوطا واحداً، في غير حق يستوجبه، ليرفع إلى أقصه منه،
وأخذ له بحقه؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام أقص من نفسه .

مسألة :

يوجد في الأثر :

والذي يلزم سلطان الأمة من أمورها سبعة أشياء :

حفظ الدين من غير تبديل فيه ، والحث على العمل به من غير إهمال له ، وحراسة
البيضة ، والذب عن الأمة من عدو وفي دين الله ، وباغى نفس أو مال ، وعمارة
البلدان : باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ، وتقدير ما يتولى من الأمور سنن الدين ،
من غير تحريف في أخذها وعطائها ، ومماناة الظالم والأحكام بالسوية بين أهلها ،
واعتماد النصفة في أهلها ، وإقامة الحدود على مستحقها ، من غير تجاوز فيها ولا تقصير
عنها ، واختيار خلفائه في الأمور : أن يكونوا من أهل الكفاية فيها ، والأمانة
والثقة ، والعدالة عليها .

فإذا فعل ذلك ، كان مستحقاً لصدق مثلهم ومحبتهم . وإن قصر عنها ، كان بها
مؤاخذا ، وعليها معاقبا .

مسألة :

قال أبو سعيد : كان فيما مضى ، من أوائل المسلمين وعلمائهم ، يلزمون أنفسهم
الخروج إلى الحج كل سنة ، للالتقاء بأهل الدعوة .

قال : وكان أبو بكر وعمر - رضی الله عنهما - يخرجان إلى الموسم كل سنة
ليلتقوا بأهل الأمصار ، ويسألوهم عن ولايتهم ، ليمدلوها عليهم ، وينفقون في
خروجهم ذلك على أنفسهم من بيت مال الله ، واثلاً يتكلف رعاياهم المشقات .
وذلك من شفقتهم وصحة المذهب .

باب الأحكام والجمعة والحدود للإمام

قال أبو عبد الله : قال الفقهاء : إذا أظهر المسلمون ، فظفرت دعوتهم في مصر ، وله رستاق ، ولم يملكوا ذلك الرستاق بعد ، وهم في محاربة عدوهم من أهله .

فإن وجب حد من الحدود ، من قود ، أو قاذف ، أو شارب خمر ، أو زان ، أو سارق ، فلا يقيمون عليه ذلك ، حتى يملكوا ذلك المصر وجميع رستاقه ، ولكن يجلس في الحبس .

فإذا ملكوا جميع رستاق ذلك المصر ، أقاموا عليه الحد الذي كان واجبا عليه . وسواء ذلك كان للمسلمين إمام قائم ، أو لم يقدموا إماماً .

قال غيره :

وقول : إن الإمام أن يقيم الحدود ولولم يستول على جميع المصر ، ولو كان في محاربة عدوه .

وقول : ليس له ذلك .

وقول : هو مخير ، إن شاء فعل ، وإن شاء لم يفعل ، حتى يستولى على جميع المصر .

مسألة :

وكل بلدة ملكها الإمام ، أقام فيها الحدود ، وأقام فيها صلاة الجمعة ركعتين .

مسألة :

وفي موضع : وإذا خرج المسلمون لإظهار العدل ؛ فأخذوا صجار ، واستولوا عليها ، لم يجر لهم إقامة الحدود فيها ، حتى يستولوا على عمان كلها . فمن وجب عليه حد ، حبس في الحبس ، حتى يستولوا على البلاد كلها . ثم يقيموا ذلك الحد . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد - في الإمام إذا حى قطراً من مصر عليه ، وله أن يقيم الحدود والأحكام .

قال : معنى أن له ذلك . وأما عليه فقول : ما كان في حال المحاربة ، فله أن يترك الحدود والأحكام ، إلى أن تضع الحرب أوزارها ، بينه وبين عدوه ، ويتلك مصر .

وقول : لا يدع الأحكام وإن شاء ترك الحدود . ولا يعجبني ترك شيء إذا قدر عليه ، إلا أن يخاف في تشاغله ذلك عن الدولة ، على شيء مما قد حماه من مصر ، أن يؤخذ من يده ، أو يغلب عليه . فأحب تقديم ذلك ، والتشغل به .

قال غيره : وقد حفظنا قولاً آخر : أن عليه وله ترك الأحكام والحدود ، حتى يستولى على مصر ، وتضع الحرب أوزارها .

مسألة :

عن أبي علي الحسن بن أحمد التزواني : فهمت ما كتب به الشيخان في مال

المشايخ ، وتعدي من تعدي فيه ، وترك المنع عنه من الإمام - نصره الله - فتلك البلاد خارجة من طاعة الإمام - نصره الله - وتجي للترك شادراً ، وما ولي عابها محمد بن حمزة ، ولا أمره بقبض الصدقة منها . وإنما سأل بعض أهلها أن يكون معهم للأنس ، وإنكار ما قدر عليه .

والمعروف من آثار المسلمين : أن الإمام إذا كان في حال المحاربة ، ولم يستول على المصر ، أنه مخير في الأحكام ، إن شاء حكم ، وإن شاء ترك الحكم ، حتى يفرغ من محاربة عدوه .

وقول : ليس له ذلك .

وقول : له وليس عليه . ولا يضيق على الإمام ما وسع له المسلمون ، إلا أن الذي تختاره له ونجبه : أن لا يدع شيئاً من الأحكام ولا من الإنكار ، مع القدرة عليه ، وهما قد عرفنا ما جرى في مال بني زياد في سمد نزوى ، من الخراب ، وأخذ الدواب ، وإتلافها ، وإتلاف الثمار ، في أيام الإمام . فما عاب أحد على الإمام حتى سهل الله ، وتبين للوالى أن النظر الحق في ذلك ومنع ، ثم لم يزل يجرى فيه الخراب مرة بعد أخرى ، إلى أن كان أيام دهمان ومنع عنه . وكان جرى في المال الذي تركه على في السر ما جرى ، ومنع الوارث وهو يصيح ويستغيث . فما عيب على الإمام ذلك . وليس أريد بهذا احتجاجاً من الظلمة ، إلا أنني أذكرهما ما يعرفان به ، لتلايقهما في الإمام غير ما هو عليه . وهؤلاء المشايخ - حرسهم الله - لو ضلوا إلى ما لهم ، وقاموا فيه ، لكان كل من قدر على معونتهم بالحق ، من إمام أو غيره أعانهم .

باب في عذر الإمام عن الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

والإمام إذا خرجت عليه خارقة ، فعليه مجاهدتهم ، إذا قدر على ذلك .

فإن ترك قتالهم بعد القدرة كفر . وإن لم يعلم تخلفه عن حربهم ، بخذلان من أصحابه ، وقلة الأعوان ، أم عجز عن مجاهدتهم ، أو ترك مع القدرة ، فلا يساء به الظن ، وهو إمامته ، حتى يصح أنه ترك مع القدرة ؛ لأن الترك على ضرر وب ويحمل على أحسن الظن . أنه لم يجد أعواناً ، وخاف على نفسه .

وإن كان عنده كنهف العدو ، وكما وصفنا . ثم ترك ذلك وأهمله ، وصح عليه ، فمما لك يجب خلعه .

مسألة :

وإن ضيع الإمام الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، فلا ولاية له .

وأما لعب الصبيان ، أو دف على نكاح ، فلا منكر فيه .

وعلى الإمام إطفاء البدع ، وإيضاح الشرع ، وإنكار الهوى واللاعب والمعاذف والأنبذة واللغو وشرب الخمر والفواح .

مسألة :

أبو سعيد - في الإمام يكون في عسكره وأعوانه من يظهر المنكر ، أتسعه

التقية فيهم، رجاء أن يعينوه على صرف منكر أشد من منكرهم، أو لا تسعه
التقية فيهم، ولو لم يصل عدله إلا في منزله أو تلك؟

فقد قيل في الإمام باختلاف في معنى التقية. فقول: لا تسعه التقية، وعليه أن
يبدل نفسه، متى يقتل، أو يقتل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقول: إن الإمام بمنزلة غيره وتسعه التقية، كما تسع غيره. وليس ما ألزم
نفسه من الإمامة أكثر مما أزمه الله من طاعته. وله ما يفرضه من التقية.

فإذا ثبت له ذلك، واستيقن، وخاف أنه إذا عارضهم بإنكار المنكر، خذلوه
واستولوا عليه من أهل حربه، من يتربص به الدوائر، من رعيته، ما يبلغ بذلك
إلى ظلمه في ماله ونفسه، ثبت له معنى التقية، ووسع الإغضاء، إذا استيقن
دلائل ذلك.

وعلى قول من لا يوسع له التقية، فقد مضى القول. وهذا إذا كان في غير
الخرب لعدوه.

وأما إذا كان سائراً في محاربة عدوه. فقول: له ترك الأحكام والحدود،
حتى يفرغ من محاربة عدوه. وله أن يقيم ذلك، وله في ذلك الخيار

وأحسب قولاً: أن ليس له ذلك، وعليه أن يجتهد في المحاربة، ويدفع
ما يشغله عنها.

وإذا ثبت معنى هذا، وكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إنما هو

من حقوق الله التي للإمام فيها الخيار ، إن شاء عاقب ، وإن شاء لم يعاقب عليها ،
ورأى أن في تركها في وقت أعز للإسلام ، فعندى أن ذلك له . وأخاف أن يكون
عليه ذلك ، أن يجهد النظر فيه لله ، مع مشاورة أهل العلم .

وقد ثبت أن للمسلمين أن يستعينوا على عدوهم من أهل الفسقة ، وأهل الشرك
وأهل العهد ، من اليهود والنصارى ، وغيرهم من الهمد والزنج والعجم . وأرجو أنه
ثبت بمعنى الاتفاق : أن طبول الزنج من المناكر ، وجميع الطبول ودهرتهم التي
مباح كسرهما ، حيث ما وجدت ، كان بها اللعب ، أو لم يكن . وقد ثبتت الرخصة
عن بعض أهل العلم في ترك ذلك ، ولعله اتخذاه في عسكر المسلمين ، إذا أريد بذلك
الهيبة للعدو والنسكاية . وليس ترك منكر مما يرحى به الهيبة للعدو والنسكاية .

وليس ترك منكر ، مما يرحى به الهيبة بحمود ، إذا أراد ذلك أهل العلم
والبصر ، بأولى من التغاضي عن منكر ، مما يجتمع على لزومه وإزومه وإزالته ، إذا
رجا ما هو أفضل منه ، من نصرة الحق وأهله ، من الغاصرين من البشر . وأرجو أن
قولا : أن ليس شيء من ذلك جائزا .

وعلى الإمام إنكار جميع المناكر على ما مضى .

باب في تولية الإمام للولاية وتفقدهم وعزلهم

ولا يجوز للإمام أن يولى على الناس إلا من يحسن الحكم

فإذا ولي عليهم في دنائهم وأموالهم وحريمهم ، من لا يعرف العدل فيهم فيهم ،
فقد رد أمرهم إلى من لا يدري ، ولا يؤمن يعدل أم لا .

وكذلك الصدقات لا يؤت عليها إلا من يعرف عدلها ، وما يأخذها بحقها ،
ويضعها في أهلها .

وكذلك لا يولى على حربته إلا من يعرف سيرة العدل في عدوه . فإذا ولي
شيئاً من أمر الله من لا يعلمه ، فقد حكم في أمر الله وعلى أمانته غير أهلها ، وإلا
فلا يولى إلا من يقوم به الحق ، وينتفى به الباطل . ولو جاز ذلك في تولية الأحكام ،
كان الإمام إمام جور .

مسألة :

وعن الإمام هل له أن يولى غير ولي ؟

قال : أما في الأحكام وما يشبهها . وأما ما خرج مخرج الرسالة ، والأمر
في المعنى الواحد ، ففيه اختلاف . فقول : يجوز إذا كان ثقة ، ووصف له الأمر .
وقول : لا يجوز إلا للولي .

مسألة :

وهل للإمام أن يولى من قومه ، إذا كان خلافه ظاهراً ، فليس للإمام أن

يولى فإن ولى فظهر خلافه للمسلمين على شئ، من أحكام المسلمين، أو قبض الصدقات استتيب من ذلك .

وفي موضع : فأما من قومه ومفاقي أهل الدعوة ، فلا يسمه ذلك ، إلا فيما يكون فيه رسولا ، ولا خيانة له فيه ، أو يكون مع أمين ، يتولى الأمين الأمر ، ويكون هو عوناً على ذلك .

مسألة :

محمد بن محبوب إلى أهل حضر موت :

إن الوالى إذا كان ليس له ضبط على الجباية لمال المسلمين، من الصدقة وغيرها ولا يخفض لها، ولا الرعاية لحفظها ، ولا القسير لها ، ولا الشقة على نفسه من إضاعتها، ولم يتورع منها، ولم يقنزها عنها، وله اجترأ على إنفاقها دون رأى المسلمين وإمامهم، لم يجوز أن يولى أمرها والتحكين منها، ولو كان قد تقدم له ولاية وعدالة؛ لأن مال المسلمين لا يولى عليه إلا من يحفظه ويصونه ، ويجهد على القوفير . وقد كان النبي ﷺ لا يولى على مثل هذا السكل من أصحابه . وقد كان فيهم الأفاضل ويولى من هو دونهم لهذا المعنى . والله أعلم .

مسألة :

قيل : إن كان الإمام إذا ولى باجتهاد فى العدل والأمانة ، فأصاب الوالى كان الإمام شريكه فى الصواب .

وإذا أخطأ كان خطؤه على نفسه . وإذا لم يجتهد فأصاب ، لم يكن له في صوابه نصيب . فإذا أخطأ كان شريكه في الخطأ .

مسألة :

الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - : هل الإمام أن يولى أحداً من غير مشورة أهل العدل ؟

قال : نعم ؟ ليس عليه كلما أراد أن يولى والياً ، أو يرسل جيشاً ، أن يجمع عليه أهل مملكته ، ولكن يؤدر أن يستشير في أمره أهل العدل . كما أمر الله .

مسألة :

وعلى الإمام أن يفقد أمر رعيته ، ويتعاهدها لا يضيع أمرها عليه .

فإن اطلع من واليه على خيانة عزله ، وإن استنصف أحد من رعيته ، في حكم أو شيء غير ذلك ، نظر في إنصافه ، وتفقد أمور رعيته ، ولا يهملها .

وإن قال لرعيته : اختاروا رجلاً أسبقه عليه ، فيختارون ثم يهمله ، ولا ينظر في شيء من أمر الوالى .

قال : إن كان ولياً عالمًا أمينًا وسعه . وإن كان غييراً عالم ، فعليه تفقد أمر رعيته وأمره ، لئلا تضيع أمورهم . وقد وصف الله تعالى المؤمنين فقال : « إنما المؤمنون إخوة » وقال عز وجل : « محمد رسول الله والذين معه أشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءَ بَيْنَهُمْ » .

مسألة :

وإذا رفع إليه المسلمون مظلمة من عامل ، قبل منهم ، وأنفذ ما رفعوه إليه ، وردّ هماله ورعيته إلى الحق ، وقبل نصيحة أو أيايته وإخوانه .

وإن ردّ النصائح ، وأغرى بأهلها ، ومنعهم أن يأمرؤا بالمعروف ، ومنهوا عن المنكر ، فلأنهم يستقيمونه فيه .

وإن كان في عامل عزله ، فإن لم يعزله بعد أن يصح ذلك ، واستعمله بعد ظامه وجوده ، استتيب . فإن أصر خلع ، وإن لم يصح عقد الإمام بقول المسلمين ولا بشاهدين ، وكره المسلمون له استعماله ، كان أولى به القبول منهم ، والأخذ بالثقة في دينه وأمانته عقده بالوثيقة بعزله .

فإن لم يكن كما قالوا : لم يظلم العامل شيئاً ، ولم يأنم من عزله .

مسألة :

وعلى الإمام أن يعزل الوالى إذا شكته الرعية ، ولا يكلفهم عليه البيعة : أنه قد أحدث حدثاً ، يستحق به العزل ، ولكن يعزله ، ويولى غيره .

وعلى الإمام أن يفتقد ولانه ، ويبحث عنهم ، ويفطر أموالهم ، حتى يكون من أمره على معرفة ، ولا يهمل الأشياء . فمن كانت له أثره غير حميدة ، لم يرجع يوليه شيئاً .

ويجب عليه أن يتخذ الأولياء الأمناء في رعيته وهماله .

مسألة :

فى والى الإمام ، قام بحق الدعوة ولم ينفذ ، إلا أنه خارج من طاعة الإمام ،
ولم يعتزل إن عزله ، ولم يرفع إليه مالا ، ولم يذن بطاعة هل يكون عاصياً ؟

قال : إذا كان ذلك معه ، فليكتب الإمام إليه الدزل فإن اعتزل فلا سبيل
إليه ، وإلا بعث إليه رجالاً ثقة إن اعتزل ، وإلا شدوه فى الحديد . فإن أبى
فهو عاص ، وإن حارب حورب ، وكان باغياً .

وإن احتجج بحجة لم يعجل عليه ، حتى يجمع بينه وبين الإمام ، ويعلموا
الباغى منهما .

* * *

باب فى استعمال المحدثين وغيرهم

وقيل : استعمال الإمام المحدثين على وجهين . فما كان استعمالاً فى الأمانات ، وقبض الزكوات ، وحفظ الجفایات ، فذلك جائز . وما كان استعمالاً فى الولايات والأحكام والمجارات ، فلا يجوز ذلك إلا بعد التوبة . وما كان من الاستعمال يكون فيه يتبع للعقولى فيه للمسلمين والقائم غيره ، فلا يضر الاستعمال له .

ولو صح ذلك بالشهرة ، أنه استعمالهم قبل التوبة . وما لم يصح بالشهرة والبيئة أن استعمال الإمام لهم قبل التوبة ، فالإمام مأمون على ما دخل فيه ، وليس لأحد من الرعية ومن المسلمين ، البحث له عن ذلك ، ولا المعارضة فى ذلك ، إذا احتمل عذره .

ولو صح توليته لهم ، وتولييتهم له . وقد شمرت أحداثهم المكفرة ، سكان ولاية الإمام لهم ، إذا كان ممن يبصر الولاية والبراءة ، موجباً لولايتهم ، مع من غاب عنه أمر ثبوتهم ؛ لأنه مأمون على دينه ، وأنه لا يقولهم إلا بعد التوبة . فقول : إن ولايتهم موجبة لولايته وولايتهم .

وقول : موجب للوقوف عنهم فى موضع ولاية الإمام ، ولو لم يعلم توليتهم ..

وقول : الإمام على ولاية ، ويبرأ من المحدثين على حالهم ، اثبتت الولاية للإمام وثبتت البراءة من المحدثين ، حتى تصح توبة المحدثين بشهرة أو بيئة ،

أو يصح بالشهرة أن الإمام استعملهم قبل التوبة ، أو بالبيئة ، وسماع البيئة عليه في حضرته ، أو إقرار منه بذلك .

وقول : إن الإمام مقبول أنه لا يستعملهم إلا بعد التوبة .

وإذا أقاموا في ولايته بالعدل ولم يخونوا ، لم يكن عليهم في ذلك حجة ولا عدوان على الحقين .

وإنما السبيل على الإمام إذا استعملهم قبل التوبة فتقول : يبرأ منه ، ثم يستتاب .

وقول : يستتاب فإن تاب وإلا براً منه . ولا سبيل عليهم في القيام بالحق ؛ لأن عليهم طاعة الإمام والفصل له ، وعاجبهم التوبة من أحداشهم .

مسألة :

سئل أبو عبد الله عن الوالى ، يكون معه الأصحاب ذو رحم ، فيوليه وفيهم أفضل منه .

قال : إذا فعل هذا ، فهو غير مصيب ، وهو ممنوع في الآخرة .

ولا ينبغي أن يوليهم لحال قرابتهم منه ، ويدع من هو أفضل منهم .

وقيل : إن كانوا سواء ، فولى قرابته دون الآخرين .

قال : إن كان إنما أراد بذلك إيشاراً لهم فلا .

وإن كان إنما فعل ذلك، لأنه إنما رأى أنهم أصلح له وأملى وأوفى، فلا بأس عليه .

ولا ينبغي أن يوليه لأجل قوابله ، وليخرج هذه النية من قلبه ، وإلا فسيعلم غداً إذا قدم على الآخرة .

مسألة :

وقد بلغنا أن رجلاً من المدائن ، خاف مظاهرة من عامل لعمر ، فقال : والله لئن قضيت عليّ ، لأتظلمن إلى أمير المؤمنين نفسه . ثم خرج حتى قدم إلى عمر فكلّمه .

فقال له عمر : ما منعك من سعد ؟ وسعد إذ ذاك على الكوفة .

قال : أوجبت على نفسي ألا أتظلم إلا إليك . ولم يظلمني سعد ، ولم آته . فطلع يرفأ لعمر أذن جراب ، فجاء به . فكتب إلى سعد ، فعطوى الكتاب فخاطه مختلطاً على قدر أذن الجراب وختمه . وقال : سر على بركة الله .

قال : فانصرفت إلى منزلي ، وأنا أحتسب سفرى ، رجل ليس له سر ، ولا يجد قرطاساً . وقام هو بنفسه معي وكتب لى بيده . لقد كان سفرى ضياعاً ، إلا أنى صليت فى مسجد رسول الله - ﷺ - ورأيت أصحابه . فلما دخلت الكوفة جمّت باب سعد . فإذا عليه الناس ، فدخلت مع الناس . وقلت : معى كتاب أمير المؤمنين .

فقال : مرحباً بأمرير المؤمنين وبكتابيه . قدمه فقاوايته وإنى لمستبح من اختلافه

فلما قرأه كشف وجهه وتغير لونه وقال لى : ويحك ما اتقيت الله . تغلّمت منى ولم
أظلمك !

فقلت : قد أخبرت أمير المؤمنين قصتي فلما قرأ سفر لونه . فبينما هسو بين
ظهرانى السكتاب يقرأ ، إذ قام قائماً . قال : أين حقت ومظلمتك ؟
قلت : بالمدائن .

قال : انطلق بنا حتى أنطلق فى حقتك .

قال : فانطلقت . فلما أبعد من داره قال : انصرفوا راشدين . فإن أمير
المؤمنين عزم على فى كتابه : أن لا أجلس جالساً مستريحاً ، وله على وجه الأرض
حق إلا وفيته ، وعاقبت عامله ، إن كان تعدى عليه . فإذا فرغت فارجع إلى هملك ،
حتى لا يكون بعده أحد من أهل هملك متظلماً إلى . إنما جعلتكم امتجزي من يليك ،
وتعطى كلاً سهمه من الحق .

قال الرجل : فوالله ما رأيت كان أضعف أولاً ، ولا أعزّ آخراً ، من أمر
صاحب الطاق (يعنى همر) . والله إن كان أمره إلا كأنه نار التهيت قوة وشدة ،
حتى ما بقى لى على وجه الأرض حق ، حين أزاحه على ، وأدب العامل .

قال سعد : انظر سبب المشى على قدمى .

باب في جبر الإمام الرعية على الجهاد وغيره

وليس للإمام أن يجبر رعيته على الغزو والجهاد . وإنما ذلك على من قطع الشراء على نفسه معه . وليس له أن يجبر الرعية على الجهاد ولا الرباط ، إلا من أحب ذلك منهم ، إلا أن تخرج خارجة ، تريد اسقباحة البلد والحريم . فإن على كل أن يدفع الظلم عن البلد وأهله .

وفي موضع : إلا أن تخرج خارجة على المسلمين وإن أعانهم القعد قووا . وإن قعدوا ظهر العدو على المسلمين فإنه يلزم القعد معونتهم .

وإذا كان ذلك عليهم ، جاز له أن يجبر من امتنع عن الدفاع للبقاء عن البلد ؛ لأن له أن يجبرهم على مصالحهم .

وأما إذا كان الإمام هو الخارج ، فليس له أن يجبر أحداً على الخروج معه

مسألة :

وإن كان إن خرج معه الرعية ، أو قعدوا . فالجبار يظفر بهم ، فليس على القعد أن يخرجوا .

مسألة :

وليس للإمام جبر الرعية على السلاح ، ولا على الكراع ، إذا أراد الغزو إلى عدوه . ومن لم يكن له كراع ولا سلاح ، فليس للإمام أن يحلفه بشيء ، ولا يحلفه بطلاق ولا بغيره ؛ لأن أهل هذه الدعوة أهل العدل . وأهل العدل لا يحلفون بالطلاق ، وهم أهل العدالة .

مسألة :

وقيل : للإمام أن يجبر رعيته إذا احتاج إليهم .

قيل : أليس قد قال أبو بكر : ولا نجبر متخلفاً ؟

قال : ذلك إذا استغنى عنهم بغيرهم .

قيل : فهذا مسير أو دفع ؟

قال : مسير .

قال : وإذا أرسل إلى غير شار ، فليس له أن يتخلف عنه . والله أعلم .

* * *

باب في الإمام والحكام هل تسعهم التقية ؟

اختلف أصحابنا في الإمام الشاري ، هل تسعه التقية ؟

وقول : لا تسعه التقية ؛ لأنه قد باع نفسه لله ، فعليه الوفاء بذلك .

وقول : تسعه إذا خاف على نفسه القتل ، ويكون على طلب الفاسر والمكيدة ، إلى أن يجد ذلك ، ويصيب أعواناً .

فإن لم يعلم منه فعل لذلك ، فهو على الدينونة في الأصل على ذلك . ولا يساء به الظن ، ولا يحكم عليه بنيره ، حتى يصح أنه أهل ذلك .

فإن لم يعلم ذلك إلى أن مات ، فهو على ما وصفنا .

قال المصنف : ومن حجة هذا القول : أن ما أوجبه على نفسه من الشراء ، ليس بأعظم مما أوجبه الله عليه .

وفي موضع : إذا تاب من ذلك .

مسألة :

قيل : أليس قد قيل : إن التقية لا تسع الأئمة ؟

قال : نعم . وكذلك عندنا تأويل أنه عند القدرة والأعوان ، لا على الخوف على النفس وقلة الفاسر .

قال المصنف : في هذا نظر ؛ لأنه كيف يكون في حال التقية من يجد الأعوان وله قدرة ! والله أعلم .

مسألة :

وقيل : إذا كان الإمام بالإجماع لا يدفع ذلك متأول ولا مكابر ، تسعه التقيّة
طرفة عين ، وتسعه طرفتين واليوم واليومين إلى ما لا نهاية له ، حتى يجد أنصاراً
والله أعلم .

مسألة :

في الإمام خرج عليه ثلاثة أضعاف أنصاره ، هل يجب عليه القتال فرضاً ؟
قال : أما الشارح فإن القتال فرض عليه ، إذا غشي في بلده .
وأما إذا كان مدافعاً ، فلو كان البغاة أكثر من ضعف أنصاره ، كان قتاله
فضيلة ، ولم يكن فرضاً .
وإن كانوا مثلي أنصاره أو أقل ، فالقتال فرض عليه .

مسألة :

فإن مر إمام أو شار بفاس ، على منكر مفسد شرّاً ، أو شراباً أو غيره من الجرام
يسعه الإيساء إذا خاف على نفسه .

قال : أخاف أن لا يسمعها ذلك ، إلا أن يفكره بقلبيهما ولسانيهما .
وإن لم يفعل ، لم تقدم على البراءة منهما ، ولا بد أن ينكره بقلبيهما ولسانيهما .

مسألة :

فإن مر شاب لرمي ، أو غيره بمنكر ، فخاف القتل ؟
قال : يفكر بقلبه ولسانه .

فإن أنكر بيده فهو أفضل .

فإن لم يفعل لم أتقدم على البراءة منه .

والذى ليس يشار ينكر بقلبه .

وأما الشارى إن لم يخف ، وإن خاف وسعه التقية . وعليه أن ينكر بقلبه .

وأما الشارى فباع لله نفسه ، وعليه أن ينكر بقلبه ولسانه ويده .

فإن خاف على نفسه وجبن ، لم أتقدم على البراءة منه .

قيل : فإن كانوا شراة كثيراً ، فرأوا منكراً ، فاستضعفوا عن أهله ،
أيكفرون عنه ؟

قال : لا عليهم إن لم ينكروه . ويقاثلونهم إن امتنعوا حتى يطلبوا .

قيل : ولو كانوا أكثر من مثليهم ؟

قال : ولو كانوا أكثر منهم ، إذا كانوا فى موضع الدعوة فيه قاهرة .

مسألة :

إن خازم بن خزيمة لما خرج فى طلب شيبان ، فوجد أهل همان قد قتلوه ،
فطلب إلى الجلفدى بن مسعود تسليم خاتمه وسيفه ، وأن يخطب أساطان بغداد ،
ويعترف له بالسمع والطاعة . فاستشار الجلفدى العلماء من أهل زمانه ، ومعهم
يومئذ : هلال بن عطية الخراسانى ، وشبيب بن عطية الهامى ، وخالف بن زياد
البحرانى ، فأشاروا عليه أن يدفع سيف شيبان وخاتمه ، وما يرضيه من المال .

ويضمن لورثة شيعة قيمة السيف والخاتم، يدفع بذلك عن الدولة. فأبى إلا الخطبة والطاعة، فرأوا أن ذلك لا يحوز في باب الدين، أن يدفع عن الدولة بالدين. وإنما يدفع عنها بالرجال والمال.

مسألة :

قال محمد بن محبوب : إنما السمع والطاعة ، إذا خافوهم على الدولة والرعية ، فلا بأس أن يعطوهم السمع والطاعة بالسنتهم ، ولا يفعلون ذلك بغير الأسلحة ، شراة كانوا أو غير شراة . وأما المال فلا . وإن كانوا مدافعة ، نفتقروا وتركوا إمامهم فيه وسعهم .

فإن قدر على محاربة الجبار ، حاربه وسار بمن أجابه وإن غشيه الجبار ، فعليه أن يحاربه ، ولا يسمع عندنا ترك محاربته .

قال أبو المؤثر مثل ذلك .

* * *

باب في التقية من الإمام والنصح له

وقيل : إن التقية من الأئمة بالكلام بالحق براءة منهم . ورفع ذلك إلى الربيع .

وفي موضع : أخبرنا محمد بن هاشم عن أبيه : أن بشيراً قال : التقية من أئمة العدل براء .

وقيل : إنما ذلك متى يقول الإمام : إن من لم يفعل ، أو فعل كذا عاقبته بكذا وذلك الفعل حق ، وبرأ من عوقب على مثل ذلك ، فحينئذ تسمع التقية . وما لم يكن ذلك ، فلا تسمع التقية .

ولو جاز أن يقول قائل : إني أتقى الإمام أن أشافه بالحق . فإذا برىء منه من غير أن يكون من الإمام ما وصفنا ، لجاز أن يقول قائل : إني أخاف الجلفندي وأتقيه ، وأخاف همر بن الخطاب - رحمهما الله - فأنا أبرأ منهما . ولكن هذا ممنوع منه ، من قاله غير جائز له .

ولو جازت التقية من غير ما وصف المسلمون ، لجاز لمن نظر إلى ملك من ملوك أهل الشرك ، أن يسجد للأصنام ، ويظهر الكفر بالله ، ويقول : إني أخافه وأتقيه ، من غير أن يؤخذ بما ذكرنا . ولكن الله يعذره ، والمسلمون يعذرونه بصنيعه عليه ، ويقولونه عليه ، فهذا غير مقبول ، ممن دان به . ولا يجوز لمن قاله .

مسألة :

وإذا قال رجل للإمام : ينبغي أن تفعل كذا ، وتغير كذا . فقال : اذهب
فليس هذا إليك ، وليس عليك . وأنا أنظر في ذلك ، وكان حذراً مما تلزمه إقامته
وتغييره ، وأبى مراجعة الحق فقد جاز .

فإن قال ذلك ورجع إلى الحق وأقامه ، لم يبلغ به قوله هذا إلى خروج من
الإسلام . ولا ينبغي أن يقول ذلك المسلمين ، بل عليه أن يقبل منهم النصيحة .
ولا يكتفى المسلم بقوله ذلك ، بل يراجعه في الحق حتى يقبل منه ، أو يصبر على باطله
أو يخافه على دمه ، ففسعه التقية . وإذا صار في حال من يخاف ، وتسعه فيه التقية ،
وجب عليه البراءة ، وخرج من الإسلام .

مسألة :

ويوجد أن الإمام لا تسعه التقية على حال . ولا نعلم أن أحداً من المسلمين ،
من لدن أبي بكر إلى عزان بن الصقر قال : إن الإمام الشاربي تسعه التقية ، ويحوز
له الفرار من الزحف . ألم يعلموا أن أولياء علي بن أبي طالب ، اعتذروا عنه
في تحكيم الحكمين ، بالخشية منه على المسلمين في ذلك . وقالوا : إن الإمام
الشاربي لا تسعه التقية .

ومن احتجاج أهل النهران على عليّ فقالوا لهم : إذا أجزتم أهل التقية ،
فما الذي يقوم به الإمام بعد ذلك من العدل ؟

أرأيتم لو أن ملكاً من ملوك الروم ، ظهر سلطانه ، فخشى أهل الإسلام أن .

يفلبهم ، فصالحوه على نصف أرض الإسلام ، أن يتخذها ملكاً له ، يحكمكم فيها بحكمه ، خشية أن يفلبهم على أرض أهل الإسلام كلها ، أكان ذلك واسماً ؟

أرأيتم لو أنهم خشوا منهم أن يهدموا الكعبة ، فصالحوهم على أن يحرقوا مسجد المدينة ، وقبر الرسول - ﷺ - استكان هذا واسماً لهم : أن يفدوا أحسد المسجدين بالآخر ، خشية عليهما والحجة قوله تعالى : « وقاتلوا التي تنبغي حتى تنفيء إلى أمر الله » . ولم يجعل لهم في ذلك مدة ولا عذراً . فلو علم أن المسلمين في ذلك عذراً ، على ترك قتالهم ، لاستغفاه لهم . كما استغنى فيما أحل من البهائم والعصيد « الآية » . ثم قال : « إلا ما يقتل علىكم » .

مسألة :

وفي موضع : في الإمام إذا قطع الشراء على نفسه وأجاب ، عليه أن يحارب .
عدوه ولو بنفسه ؟

قال : ليس ذلك عليه .

قيل : فإن سار إليه العدو ، هل عليه أن يلقاه ؟

قال : إن كان معه من الرجال من يرجو بهم الدفع من بلده وحصره ، فعليه ذلك .
وإن لم يكن معه أحد ، ممن يرجو به الدفع ، جازله التحول عن العدو ، وطلب الأعوان والأنصار عليه .

قيل : فما الحال التي تجب على الإمام أن يحارب فيها ولو بنفسه ؟

قال : إذا دخل الحرب ، ومعه من الرجال من يرجو بهم القوة على عدوهم ، ثم ولى عنه أصحابه ، أو قتلوا ، لم يكن إذا لزمه فرض الجهاد ، وألزمه نفسه بدخوله

في الحرب ، فقد وجب عليه ، ولم يسمه الخروج منه ، إلى أن ينصره الله على عدوه
أو تنفى روحه .

مسألة :

عن أبي المؤثر : فإن كان الإمام شارباً ، فلا يحل له ترك رعيته ، ولا الرجعة
عن الشراء ، الذى أوجبه على نفسه الله ، وعليه الجهاد فى سبيل الله ، أو يرزقه
الشهادة ، وما ينصر له عذراً فى ترك الجهاد ، فى قلة ولا كثرة . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو سعيد : وقول : إن الشارى وغير الشارى تسمه التقية ، عند زوال
أمره ، واستيلاء أهل الجور على رعيته . وإنما لا تسمه التقية عند ظهور أمره ،
ودعوة المسلمين .

مسألة :

قيل - فيمن شربى هو وأصحابه : أن يصالخوا السلطان ، إذا خافوهم على
الذرائى والرعية ، على السمع والطاعة لهم ، أو على شىء من المال ، يؤدونه إليهم .
قال : أما المال فلا . وأما السمع والطاعة ، فإذا خافوا على الرعية والدولة ،
فلا بأس أن يعطوهم السمع والطاعة بالسنتهم ، ولا يفعلون ذلك بغير السنة ، شرارة
كانوا أو غير شرارة .

وقول : إذا خافوا على حريم الإسلام ، ورجسوا فى ذلك الذى يعطونه من
مال الله ، سترآ للحق وأهله ، كان ذلك موضعاً يشبه معنى المؤلفة قلوبهم إلى الحق ،
وعن حريم الإسلام .

مسألة :

عن الوليد بن عباد بن الصامت عن أبيه - وكان من خيار الأنصار - قال :
جاءنا رسول الله ﷺ - على السمع والطاعة ، في العسر ، واليسر ، والمنشط ،
والمكره . وعلى أن نقول بالحق ، وعلى أن لا نخاف في الله لومة لائم .

وقد بايع رسول الله - ﷺ - القوم يومئذ ، وهم في ذلة وقلة ، فأبى الله أن
يقبل من القوم إلا الصدق ، في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، على أن يقوموا

جمعه .

باب في عزل الأعلام للإمام

وأظن عن أبي سعيد في الإمام - إذا أراد بعض الأعلام عزله ، فامتنع وحارب بمن حضر ، وسكت باقي الأعلام .

الذي مى : أنه إذا وقع العزل من بعض الأعلام ، من غير إنكار لباقي الأعلام فقد قيل : إن ترك الفكير حجة ، وإظهاره حجة . وترك الحاضر بن الفصرة يكون عزلا

قيل : إن ادعى الأعلام الساكتون من بعد باطل العزل ؟

قال : مى أنه قيل : إذا ثبت عزله بثبوت الإمامة غيره ، أو قتل = إلى هذه الحال . فقد ثبت حكم العزل ، أو قتل بالعدل ، ولا يتقبل بعد ذلك قول أحد من الأعلام بباطل ذلك ؛ لأن الحاضرين هم الحجة على الغائبين .

قال المصنف : هذا إذا شمر من الإمام . أتزول به إمامته ، وتزول حجته عن

رعيته

وأما قبل شهرة ذلك ، ما عازلون له مبطلون ولو كانوا جميع الأعلام . ولم يعزل المسلمون عثمان ، إلا بعد شهرة أحداثه الموجبة لعزله .

فإن قيل : إنه كان قد تاب منها .

قيل له : الذين قد علموا بتوبته ، قد شمر فيهم نكته . والله أعلم .

مسألة :

وعنه قيل : فإن خرج عليه بعض الأعلام ، واحداً أو أكثر ، وثبت عنده
بعضهم واحداً أو أكثر ، وسكت الباقون من الأعلام ووقعت الحرب ؟

فالذي معنى : أنه إذا لم يكن من الإمام إنكار ، على الخارج من الأعلام ،
ولم يكن من الخارجين من الأعلام وأنصاره ، إظهار التكبير على الإمام ، بما يكون
من ذلك ، ظهور حجة على الإمام . وكان كل واحد من الفريقين حجة . ولو قام
بالحجة في ظاهر الأحكام ، فتركوا وجه الحق في ذلك : أن يقوم كل واحد بحجة
الحق ، حتى يكون لها سالماً ، وحجة على خصمه أن لو قام بها ، فتركوا إظهار التكبير ،
وإظهار حجته للرعية ، وطلب الانتصار ، وتعاربوا على ذلك ، كانوا عندي بمنزلة
الفتنة من المسلمين ، يقتتلان لا يدري أيهما الحق ، ولا أيهما البطل ؟

ففي بعض القول : هم في الولاية ، إذا كان يحتمل في أحكام الحق صواب كل
فريق منهم ، حتى يعلم الحق منهم ، ثم يقول على الانفراد . والمبطل منهم فيبرأ
منه على الانفراد .

وقيل : بالوقوف عن الجميع ، للإشكال فيهم .

قال المصنف : قال أبي سعيد بن السلمي غير هذا ، وقد بيناه في كتاب
الاعتقاد .

مسألة :

وعنه : إن خرج الأعلام كلمهم على الإمام ، يريدون عزله، وثبت عنده واحد من الأعلام ، أو دون الأكثر ، ولم يعتزل ، وتحاربوا على ذلك .

الذى معنى : أن الذى أظهر الإنكار على صاحبه من الحيين إذا تكافيا ، والداعى إلى الحجة ، والطالب الانتصار ، أو الحجة على صاحبه ، هو الحق إذا لم يجبه المدعى إلى الحجة ، وسماع البيعة على نفسه ، وبدأ بالمحاربة على ذلك ، أو امتنع . وكان حاكماً لنفسه بامتناعه ، كان الأعلام أو الإمام ؛ لأن الإمام ما لم نزل حجته ، فهو حجة والأعلام ما لم نزل حجتهم بظلم ، رباطهم ، فهم حجة . والداعى إلى الحق من الحيين ، فهو الحجة إذا تكافيا .

فإن لم يتدعوا إلى حق ، ولا إلى إقامة حجة ، وافتيقروا فالقول فيهم كالقول فى الفئتين ، بقتلتان كما بينا . والله أعلم .

* * *

باب في تقديم إمام على إمام

ولا يجوز تقديم إمام على إمام ، من غير حدث ، بوجوب تقديمه عليه .

إن فعل فليس الثاني بإمام ، وإمامته خطأ وضلال بإجماع . وقد روى عن النبي ﷺ - أنه قال : إذا ظهر إمامان فاضربوا عنق أحدهما ، فهذا يدل على أنه لا يجوز تقديم إمام على إمام ، إذا كان السنة والإجماع يمنعان ذلك ، كان خطأ وضلالا .

مسألة :

عن أبي عبد الله إلى أهل حضرموت :

بلغنا أنكم تريدون عزل هذا الإمام ، وإقامة إمام غيره . فاتقوا الله . ثم اتقوا الله ؛ فإن هذا جور كبير ، إن عزلتم إمام عدل ، على غير حدث . وقد أعطيتهم عهدكم وميثاقكم : على أن تطيعوه ، ما أطاع الله عز وجل . وهذا عقد لا يحل لكم أن تخلوه إلا بحدث بكفره ، ثم يُهرّ عليه .

فإن عزلتموه على غير حدث ولا إصرار على حدث ، فقد دخلت الفتنة عليكم وحلّتم محل المهالك ، وسلبتم جور المسالك ، لازكاة لكم ولا جمعة .

ولا نكاح لمن لا ولي له من النساء ، إلا بأمر الإمام الذي تقدمونه عليه

مسألة :

أظن عن أبي سعيد : وعن الإمام إذا قدم عليه واحد من الأعلام ، إماماً

في حياته ، من غير صحة كفر ، تزول به إمامة ، بشهرة في الدار . فاعتزل عن الإمامة ولم يحارب . وسكت بقية الأعلام ، لم يظهروا نكيراً ، ولا أظهر الإمام الأول نكيراً على المقدم عليه ، هل يكون كلهم محقين ، العازل والمعزول والأعلام ؟

فعى أنه قد قيل هذا وقيل : نلتزم ولاية الجميع . وقد قيل : كل من كانت ولايته قد تثبت عليه ، ما لم يقع تنازع .

إذا وقع الاختلاف فيهم ، من أهل الدعوة ، ونشأ الفاشي ، الأمور على أصرها . فن تارت إليه صحة الأصول ، وأبصر الحكم ، تولاهم جميعاً ، وسعه ذلك ، رنال الفصل ومن أشكل عليه ، أرحم ، ائداعى الأعلام ، وأهل الإسلام فيهم بما لا يقوم لواحد منهم بدعواه حجة . واحتمل صوابهم ، كما احتمل المحدثين فوقف خوف الفتنة وسعه

قال المصنف : قد بينت جميع ذلك رأحكامه في : (كتاب الائمة) بقول غير هذا ، عن غير أبي سعيد

وعنه : إن أنكر لإمام على المقدم عليه ، بعد أن أخذ الإمامة ، وقد قدم في موضعه ، وحكم في الدماء والفروج ، وجب الصدقة لأول ساكت ، أو قبل أن يعمل شيئاً ، إلا صفة البيعة على الإمام ، فقد زالت إمامة الأول ، وصار مدعياً

ولا حجة من يدعى في إنكاره ؛ لأننا لا إمامة في الإماميز جميعاً ، أو سلم

الخطائم والسكة وبيت المال . فلما قمت البيعة للآخر ، أظهر الأول النكير . هل
نزول إمامة الآخر ؟

الذى معنى أنه قيل : إنه لا تقوم حجة بكبيرة ، بعد ثبوت الإمامة الآخر ،
بوقوع صفتها من أهلها ، وقبولها لها عنهم . ويكون إنكاره بعد ذلك دعوى
مفه .

ولا يقبل قول المدعى ولا أعلم أنه يكون باغياً ، ما لم يحارب . على
دعواه .

ولا يقبل قول الحجة عليه ، في حكم الظاهر .

وإن حارب على دعواه ، كان باغياً يومئذ .

وإن قذف الإمام أو الأعلام بمسكفرة ، برى . منه بقذفه

وإن لم يظهر الأول النكير حتى مات ، ثم أظهر الأعلام النكير على الاني .
الذى معنى أنه قيل : إن إنكارهم في ذلك غير ثابت ، ويكون قولهم دعوى ،
ولا يكرون بقاء ، إذا أنكروا ما يـسكن صدقهم في ذلك وكذبهم ، إلا أن
يحاربوا على ذلك ، ويكروا بقاء ، أو يخرجوا إلى حد القذف ، تنزل حجة شهدائهم
وتلزمهم البراءة ولو كانوا محتمين في دعواهم ، إذا نزلوا بمنزلة القذف .

مسألة :

وإن احتجوا أن سكوتنا ، إذا كان الإمام ساكناً ، فلم يكلفنا نصرته ، وأمرناه

على ذلك ، وقد أبصرنا الخطأ ، ونحن الساعة نؤوم بالنكير على الآخر ، بما أبهرنا من خطئه فمضى أنه قد قيل : ليس لهم ذلك بحجة ، وليس لهم إظهار البراءة منه في المصير على دعواهم : أنهم عرفوا خطأه .

مسألة :

وإن لم يظهر نكير حتى انقضى ذلك القرن ، ثم أظهر بعض الأعلام الشاهدين لذلك الحدث ، البراءة من الإمام الآخر فقالوا : قد عرفنا خطأه ، ولم يمسكنا إعلان البراءة ، والساعة فقد أكتفينا الإعلان ، ونحن نبرأ من الإمام الأخير ، بتقديمه على الإمام الأول ، من غير حجة .

فمضى أنهم لا يكونون بذلك مهيبين ، ويكونون مخطئين ، عند من لزمه صحة الإمام الآخر ، في حكم الظاهر ، ويكونون مدعين قذفه .

* * *

باب في من علم بزوال إمامة الإمام في السر

فإن أحدث الإمام حدثاً كفر به ، علم به بعض الخاصة ، ولم يظهر ذلك عند العامة . اتسكون منزله ، عند من علم ؟

قال : يستقيدونه .

فإن تاب وإلا برأوه منه . وليس عليهم إظهار ذلك ، عند رعيته وفي عمالكمه ، إلا أن يظهر كفره ، حتى يستقر فيه الخصاص والعام . ولا يجوز أن يظهره إلا عند من علم كعلمه ، وليس على من علم ، أن يفكر على أوليائه العالمين بالإمام .

وإنما عليهم مفارقة الإمام سريرة ، حتى يظهر حديثه ، ويحل دمه ؛ لأن الإمام لا يعزل حتى يحل دمه ، ويظهر كفره .

مسألة :

أبو قحطان : وبلغنا أنه لما وقع بينهم الاختلاف في أمر المهدي بن جعفر ، وأرادوا أن يدعوا الناس إلى تكفيره بعد موته ، ويدينوا لهم حديثه . ثم خافوا الفرقة ، فاجتمع المسلمون . فقال منهم من قال : إنا نبرأ من المهدي ومن تولاه . ولا نعلم الناس ، ولا نظهر لهم ما نحن عليه .

فقال قائل : إن كان المهدي حديثه شاعراً ، لا يسع أحداً البراءة منه ، فالإلزام أن يدعى الناس إلى ذلك ، ويؤخذ على يد من تولاه ، وتسكون الدار لا يجمع فيها على ولايته .

وإن كان إنما علمه الخاصة ، ولم تعلمه العامة ، فولايتهم واسعة لهم
وأما العالمون بحديثه ، فعلى كل واحد منهم في خاصة نفسه ، أن يبرأ منه ولا
يكلف الناس أن يبرأوا منه ، على غير علم ، كما علمت الخاصة فافتروا على ذلك ،
واجتمعوا جميعاً على أن يبرأوا من الممنوع ، ويقولوا من يتولاه من أويائهم حتى
يعلموا مثل علمهم . فمن ذلك قلنا : لا يجوز لمن علم بذلك أن يخرج عليه ، ولا
يظهر البراءة منه ، حتى تعلم رعية . منه ، مثل ما علم هو منه . والله أعلم .

مسألة :

وإذا ركب الإمام أمراً منكراً ، أو ترك معروفاً ، فإنه يستتاب . فإن تاب
وإلا انحلع

وعلى العلماء أن يأمره بالمعروف ، وينهوه عن المنكر ، ما كانت الولاية
جارية بينه وبينهم . فإذا خافوه على أنفسهم ودمائهم ، وسقطت القضية في الظاهر ،
ووجبت عليهم البراءة منه في السرية ، ولم يؤدوا إليه زكاتهم ، ولم يقولوا له
شيئاً ، من محله ، إلا ما وافق الحق من حكم بين الناس بالعدل

قال : وأما فلا أحب أن يقولوا له شيئاً من الأحكام ؛ لأن طاعته خارجة من
أعناقهم . ولو كان ذلك جائزاً ، ما كان يستتاب عمال عثمان ، ولا خطأ قضاة
الجبابة .

قال المصنف : عثمان كانت أحداثه قد شمرت . وهذا في الإمام الذي يكرن
حديثه سريرة . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : الإمام إذا أحدث حدثاً تزول به إمامته ، فاطلع على ذلك من اطلع من الأعلام ، كانوا خصماً للإمام ، وأكدوا عليه في الدعوى ، والرجوع إلى التوبة .

فإن امتنع عن ذلك ، رتبوا له الشهود الذين يشهدون عليه بالحدث ، ودوا علماء ائدار إلى ذلك ، بحضرة الإمام ، وناصرهم الأعلام الذين لم يطلعوا على حدثه .

فإن أقر وتاب ، لم يطلب منه غير ذلك .

وإن أنكر كان خصماً للمسلمين ، ودعوا الخصماء بالبينة عليه . يشهدون عليه بحضرته ، وهم في ذلك يراجعون ، ويطلبون منه التوبة أو الاعتزال .

فإذا امتنع من ذلك ، وظهر كفره ، كان كل من قام عليه بالعزل حينئذ ، هو الحجة لله على جميع الرعية .

مسألة :

من كتاب التقييد عن أبي القاسم :

وإن كان ذنب الإمام كبيراً ، ولم يكن شاعراً ، وإنما علمه الخواص ، استقيب سرّاً

وإن كان ذنبه شاعراً ، وقد استقرى فيه الخواص والعامة وعلموه ، كانت توبته شاعرة وإذا تاب قبلت توبته . وهر على إماميته . أو تنفى روحه .

مسألة :

فكل إمام ثبتت إمامته بإجماع ، فلا تزول إلا بإجماع .

فإن قيل : إن عثمان بن عفان لم يحرموا على زوال إمامته .

قيل له : عثمان قد شمرت منه أحداث في أهل مملكته ، أوجب زوال

إمامته .

مسألة :

أبو بكر - في الأثر - في إمام ثبتت إمامته على مصر ، ثم علم بعض رعيته بكفره

فجبره على ولاية بعض البلدان . فمنهم من لم يجز له الدخول عنده . ومنهم من أجاز

له الدخول في أمرها .

فإن جبا منها جباية ، ذمها إلى عدل عنده . وقال : اجعله في مستحقه .

وإنما يكون حبس من حبسه منهم وتقييده ، إيساكاً عن ذكوره ، لا على

وجه العقوبة .

فإن دخل في أمر بلاد ، وجد فيها أحداثاً ، قد تقدمت ، جاز له العفل عنها ،

ما لم تقم عليه الحجة فيها .

مسألة :

وعن أبي محمد - رحمه الله - في الإمام الضعيف ، إذا شرط عليه المسلمون

الشرط ، الذي لا يجوز لهم الدخول عنده إلا به . تخلف ذلك ، ولم يقف لهم به ،

وعلم منه ذلك بعض الخواص من المسلمين ، وزالت إمامته عنده بذلك ، ولم يطلع على

ذلك غيره ، أو اطلع عليه اثنان أو أكثر من ذلك .

وخافوا إن أقاموا على هذا الإمام ، أن لا يجدوا إلا مثله ، جاز لهم القيام بالأمر ، وقبض الصدقات ، وإفاد الأحكام ، إذا كانوا هم الأقوياء على الأمور ، ولم يغتاب على رأيهم ، فيما لا يجوز له شأهاً .

وإنما يخالفهم سريرة لا شأهاً ، جاز لهم القيام بالأمر والمعونة لبعضهم بعضاً ، والاستمانة به على أمورهم ، ما أمنوا جرره على الرعية والمال ، استمسكوا بدولتهم ، حتى يفرج الله عنهم بموته ، أو بمن هو أصلح منه وأورع .

ولا أرى لهم إهمال أمر المسلمين ، ولا إماتة دعوتهم ، حتى يظهر كفره فإذا صار بمنزلة الجبار ، ضاق ذلك عليهم ، في بعض القول . والله أعلم .

مسألة :

وفي موضع - في الإمام إذا كانت عقده صحيحة - ثم أحدث ما زالت به إمامته ، ولم يجدوا من يصلح إلا مثله ، أو أشرف منه ، إلا أن الأمور شتتة خروفاً منه يسعه التغافل عنه ، ونسبية الأمر إلا مشورتهم عليه ، فيما رجوا قبوله وتركه ؛ فيما خافوا أن لا يقبل ، إذا خشا من المناومة اتيكاس الحال ، وقوة أيدي الظلمة .

قال : إذا خافوا على أنفسهم ، وعلى الرعية من المكاشفة ، وسعهم الهدنة له في ذلك ، وما كان إنكدرهم عليه ماشياً وهم يأمنون على أنفسهم

قبل : فإن هذا الإمام لا يمشى به ، ولا يتم له الأمر ، إلا بفأوس هذه الجماعة ، وتغافلهم ، وهو يخلط الجور بالعمل

قال : إن كان يقدرن على رد جزره إذا جار ، ولم يقشاهر بحوره عقدهم ،

ويعتمد على ظلمه بين ظهرانيهم باسم معرفتهم ، جاز لهم ذلك . وهذه من رخصة
الله تعالى والله أعلم

مسألة :

في الفاضى والمعدل ، أو أحد الولاية والمصدقين ، إذا علم بكفر الإمام دل
يدل له ؟

قال : أما الفاضى فيجوز له أن يقضى بالمعدل ، إذا قدر ذلك ، ولا يوايه
شيئا من الأحكام يقطعها دونه .

مسألة :

قال أبو الحسن - وقد سئل عن الوالى - هل يقول لهذا الإمام ، أو يقول له
شيئا من الجباية ؟

قال : لا .

وإن أخذه بذلك ، فليس له أن يمتنع ، واسكن ييجى الزكاة ، ثم يسلمها إلى
ثقة . ويقول : هذه من الزكاة اجعلها فى أهلها .

قيل : فهل يصنى الجمعة قصر آ ؟

قال لا وذلك إذا كان فى غير الأمصار الممصرة ، التى لا يجوز فيها صلاة
الجمعة ، إلا خلف أئمة العدل .

فأما إذا كان فى المصر التى تجوز فيه الصلاة ، خلف أئمة الجور والعدل ، فجائز
له ذلك .

قيل : فهل لأحد من الرعية تسليم زكاة إليه ؟

قال : لا إلا أن يجبره على ذلك ، فلا يتنصع عن أدائها إليه ، في ظاهر الأمر ، فيكون حرباً للمسلمين . ولكن يسلمها ، ويضعها .

قيل : وكيف يحتمل ؟

قال : يسلمها إلى ثقة ويقول له : إن هذه زكأتى اجعلها في أهلها ومن يستحقها . فإذا فعل ذلك ، فقد برأ .

قال : وليس عليه أن يسأل الثقة : أفنذها أم لا ؟

وكذلك إذا سلمها إلى والى الإمام وقال : إن هذه زكأتى ، اجعلها فيمن يستحقها ، جاز له ذلك ، إذا كان ثقة . والله أعلم بالصواب .

باب ما يجوز فعله للإمام من علم بزوال إمامته سريرة

القاضي أبو بكر : عن إمام غدير ثابت الإمامة ، ألزم أخذاً المدخل عنده ،
وكان بأمره أن يكتب بإطلاق الجباية ، فأطلقه على الاحتساب لفقرا- وابن السبيل ،
لا ليمضى أمر الإمام .

قال : يسه ذلك . فإن أمره أن يبايع له أحداً ؟
قال : يبايعه من الحق لا له هو .
وإن أمره أن يحمل له من يخشى منه ، كفعل الأئمة ؟
قال : يحلف للمسلمين لا له .
فإن أمره أن يشارى له أحداً ، فيشاريه الله لا لغير ذلك .
مسألة :

فإن أنفذه افزو العدو المسلمين ، أو مفاصبتهم .
قل : يكون احتسابه ذلك للأمر بالمعروف ، والهي عن المنكر .
فإن امتنع عليه من أمره ، وكان منكراً ذلك عياناً ، كان له محاربته ، إن
حاربه بعد أمره له ، بترك منكراً الذي ارتكبه .
وإن كان على وجه التهمة له ، مثل قطعه الطرق والتعرض لمظالم الناس ، والتعدي
عليهم . لم يحارب به إلا بعد الاحتجاج عليه أن المسلمين قد رأوا إسراك في الحابس
عن الأشياء التي نهبت إليك ، وشهرت عليك من المنكر . فإن أجاب لما رأوه

وإن امتنع عن ذلك حملوا في الاسقيشاق منه .

فإن شمر السلاح ، وحارب على ذلك ، ولم يرجع إلى الحق ، كان قهـمهم
في محاربتة أن يسكره عن ذلك .

فإن تلفت نفسه في ذلك ، لم يكن عليهم في ذلك تبعة .

مسألة :

فإن أراد هذا الإمام الخروج إلى بعض الفواحي ، لفزو قوم ظلمة متعدين ،
وطالب صحبة هذا الرجل . هل يصحبه ؟

قال : إن شرط عليه أن لا يفعل ، ولا يقدم على شيء إلا برأيه ، وعرف صدقه
في ذلك أنه يقبل معه ، ولا يعصيه في شيء ، جاز له الخروج معه على هذا .

وفي موضع : إذا خرج في إنكار منكر ، مجتمع عليه ، وأمن معه ألا يتهدى ،
جاز للخارج أن يخرج معه ، على هذه الصفة في المحاربة ، عند إمام ، برأ منه في السريرة
إذا لم نقدر أن تستتيبه ، وأصر ولم ينب ، فليس له أن ينصره ؛ لأنه عفده كافر ،
ويقرى الفاسرين له على علمهم ، وتحسرم دماؤهم ، ويبرأ من الخارجين . وله أن
يقاثل عن إخوانه الذين يقولاهم قتال دفع . وأما نصرة الإمام فلا .

فإن قيل : كيف قلت : إن قتاله دفع ، وهو في جملتهم وقتالهم فرض ، ونصرته
دفع ، وكله في مقام واحد ؟

فلما : ذلك بين منهم عند الابتداء بالمحاربة والهزيمة .

وذلك أنه لا يبدأ بقتال أحد، إن قصد إلى قتله، أو قتل أحد من المسلمين،
ضربه دونه . وهذا هو حد قتال الدنم الذى قال الله .

فإذا وقعت الهزيمة بالكفر، لم يحل أن يأخذ أسيراً، أو مولياً،
ويأنى به إلى الإمام لأنه قد انقضى أمر الدنم . وإنما كان دفعه عن أوليائه .
والله أعلم

* * *

باب ما يجوز فعله للإمام

وللإمام إذا كان غير ثابت الإمامة ، وأطلق لفقير من مال الصالحين شيئاً ، وجعلها في زكاة فلان ، فأخذها فقره ، من غير أن يعلم صاحب المال بذلك .

فإذا كان الإمام أصل ثبوت إمامة صحيحة ، ثم أحدث حدثاً يبطلها فإن كان شاهراً مع المطلوقة عليه ، لا المطلوقة له ، لم يجوز أن يقبض الزكاة منه ، إلا أن يتبين أنها فقره .

وإن كان الحدث إنما يعلمه المطلوقة له ، دون المطلوقة عليه ، جاز أن يقبض لفقره ، ولا يعلم المطلوقة عليه .

وإن كان قد علم بحديثه المطلوقة عليه ، دون المطلوقة له . فإن كان عالمًا بفقر المطلوقة له ، وأنها من أحد الثمانية الذين لهم أخذ الصدقة ، جاز له أن يقبض إياها ، ولا يعلمه بشيء من ذلك .

وإن كان لا يعلم أنه يستحقها ، فعليه غرم ذلك للفقراء .

وإن كان الأصل فاسداً عن الجميع ، لم يجوز ذلك بينهما ، إلا بالإعلام ، مما يوجب براءة الدمة من الضمان ، وسقوط المقرض .

وكذلك إن كان علم صاحب المال ، أنى إنما أخذها افتقرى لا بأمرهم . فإن كفت تقبضها على هذا ، وإلا لم أقبضها . وهو لولا أنه أمر لهذا لم يدفع إليه ، يجوز للفقير قبضها أم لا ، فإنه يجوز له ذلك ؛ لأنه من أحد أصحاب الصدقة .

مسألة :

فإن أطلق له على واليه . فسلم إليه الوالى من يدى رجل جباً أو تمسراً ، أو
دراهم ، من عقد رجل عقده ، أنها زكاته .

قال : فيه اختلاف .

قول : يجوز لأنه فقير .

وقول : لا يجوز ذلك .



باب في شرط الحماية

هذا كتاب كتبه الإمام راشد بن سعيد لأبي المعالي قحطان بن محمد بن قاسم حجة له وعليه ، وعهداً عهده إليه ، ليعمل بشرائط العدل فيه ، ويقوضى مسالك الحق لديه ، ويتقن الله بآية ؛ فإنه هو المالك لأمره ، والعالم بسرّه وجهه ، فليقته في جميع الأمور التي جعلت له السبيل إليها ، وأوجدته المدخل فيها ، على شروط ، يشتهل كتابي هذا عليها .

فأول ما أبتدئ به - بعد حمد الله فيه - وصلى الله على محمد وآله وسلم .

إني أوصيك - يا أبا المعالي : قحطان بن محمد بن القاسم - بطاعة الله وطاعة رسوله - ﷺ ، على آله - والانتهاز مما حرم الله عليك في زواجه ، والعمل بما أمرك الله به من أوامره - فيما ساك أو ضرك ، ونفمك أو ضرك .

وأن تأمر بالمعروف وتعمل به ، وتنهى عن المنكر وتقف عن فعله ، وتحذر من خدائع الشيطان ، ومن يؤازره على ذلك من الأعران أحدهم : نفسك ، وهواك ، وشهوتك ، ودنياك .

فذكر حجة الله عليك ، واشكر نعمة لديك .

ولانذهب بك حمية أو تمنعك تقيّة ، أن تساوى بالحق بين وضع الناس وشرعهم ، وقويهم ووضيعهم ، وبغضهم وحبهم ، وببيداهم وقريبهم . وقد جعلت حماية صحار وما اتصل بها من الحق إلى صلان إليك ، وعزلت فيها عليك .

فقم فيما وإيقتك من ذلك حق الزيم ، واستفرغ العاقبة ، بالحد التيم ، وشرفيه
عن ساق الجدد ، واحضر معه عن ذراع الشدد ، من غير أن تعمدي في ذلك ، محظوراً ،
أو تركب فيه منكوراً ، وأن تقترف فيه ظالماً ، وتكتسب فيه حرباً وإثمًا ، إلا
ماتعدته من مفع ظالم في حال عدوانه ، من غير أن تعاقبه على شيء من عهيانه ،
بل ترفعه إلى القاضى بصحار ، حتى يحكم عليه بما يلزم من فعله ، وتعاقبه بما يستحق
على جهله .

واعلم أنى لم أجهل إليك شيئاً من الحكومات ، ولا أمرتك بشيء من
العقوبات ، بل جعلتك لحماية البلاد ، وأمرتك بالنفع عن الفساد ، والدفع للباطل ،
والظلم عن العباد .

فلا تقاط ما لم يؤذن لك به ، ولا تقصر عما أمرتك بفعله .

وكن للقاضى أبى سليمان مؤازراً ، ومعاوناً ومناظراً . فتسدد أوجبت له ذلك
عليك ، مادام حكمه عادلاً ، وبطاعة ربه عاملاً ، وأوجبت لك عليه وقبله : أن يعينك
على ما أهلت له ، وأوجبت لك على الشراة ما أوجبت لك عليه ، ألا تسعين بهم
فيما لا يجوز لك ، ولا لهم المعونة فيه ، وقد حجرت عليك وعليهم ، خذلان بعضهم
لبعض ، فيما يجب عليكم من المعاونة ، والمعاونة والمساعدة . وفيما يعود بطاعة
رب العالمين ، وإعزاز دولة المسلمين ، وكسر شوكة البغاة المقتدين .

فانهم . مادكرت لك ، وتدبر فيه ، ولا تجاوز حاه وممانيه . وقد أوجبت لك
على الشراة وغيرهم ، ممن تجب عليه طاعتى ، وطاعة الله بهم : أن يعطوا أمرى ،

ويقولوا على الحق يدك ، ما كنت إلى طاعة الله داعياً ، وعن مصيبة الله ناهياً ،
وحجرت عليهم عصياني في خذلانك ، إذا استنصرت بهم على حاربة أهل الظلم ،
ومن يقصد بالفسور والغشم ، على أن لا يستحل في ضعتك وإقامتك وحربك ،
ومسالكك غير ما أحل الله لك ولذويك . ولا تحرم غير ما حرم الله عليهم وعليك .
فإن فعلت ما رسمت لك ، فذلك رجائي فيك ، وحاجتي إليك .

وإن خالفته ، فأنا برىء من فعلك بذلك ، وأنت مأخوذ بما يجب فيه في
نفسك وما لك .

فانق الله في قولك وأعمالك : واستعذ به . من الفرطة في الممالك ، واستعفه
على ما تنوب إليه . واعصم به عما تحذره وتقميه ، وترك كل عليه في جميع الأمور :
« مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّمْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْسِدًا »

مسألة :

ووجدت هذا الشرط مكتوباً لموسى بن نجاد ، في حماية منح وأدم وبسما
والقاضي الخضر بن سليمان .

باب فى خلع الإمام وعزله والخروج عليه وما يوجب ذلك من الحدود

أبو قحطان ، واجتمعت الأمة على تحريم عزل أئمتها من فرق الأمة ، من لم ير
عزلها ولا قتالها ، جارت أو عدلت ، ودان لها بالسمع والطاعة كيفما فعلت .

وأما أهل هذه الدعوة التى فرقوا بها من ضل عنها ، فإنهم وافقوا الأمة فى
تحريم عزلها ، إذا عدلت ، وخالفوهم فيها إذا جارت وبدلت .

فقول : ليس للرعية أن تخلع إمامها . ولا للإمام الشاى أن يخلع نفسه ، إلا
بإحدى العاهات التى يأتى ذكرها

وقول : إن مما يعزل به : إذا ركب معصية مكفرة من الكبائر المكفرات ،
وشهر ذلك فى أهل الدار ، كان عليهم أن يسقيبوه من حدثه . فإن تاب رجع إلى
إمامته وولايته معهم .

قال غيره : فإن أصر ولم يقب من حدثه ذلك ، كان المسلمون عزله .

فإن كره أن يقتول ولا يعتزل ، حل لهم دمه وجهاده .

فإن تاب ، فقال قائلون من المسلمين : قد قبلنا توبتك ، ولا نرضى بك إماماً
فاعتزل ، فـكره فأرادوا جهاده ، فليس لهم ذلك .

فإن فعلوا ذلك به ، فأرى أن يكون المسلمون معه ولا يسلموه . ومن قاتله على
هذا فهو باغ .

مسألة :

وقالوا : البراءة وحده السيف وتأويله في الإمام : إنه لا يجوز إظهار البراءة منه ، حتى يجوز قتله . وذلك عند امتناعه بحدته ، وترك أمانة الله التي قد زالت من يده .

مسألة :

كانت أحداث عثمان تنزع منه ، وهو إمام صحيح الإمامة ، فكان كل من علم منه حديثاً مخصوصاً فيه يعلمه ، لم يحل له إظهاره ، حتى كثرت أحداثه ، ولم يسمعهم إلا إظهارها ، فساروا إليه ، وحاربوه حتى قتلوه .

وقيل : إنهم استقنوا ولانته . فمن هنالك استعملوا استعمال من تاب منهم . ولقد كان ناس من أصحابه ، ما أمفروا في المدينة ، حتى لحقوا بمكة ثم البصرة ، مع طلحة ، ولحقوا بمعاوية بعد الجمل - منهم الوايدين عقبة ، ومروان بن الحارث ، وعبد الله بن عمرو .

وبلغنا أن المفيرة بن شعبة كلم علياً في تثبيت معاوية على الشام ، وجاء طاعته ، فأبى وقال : ما كنت متخذ المضلين عضداً .

سألت أبا القاسم - عن الإمام إذا ارتكب كبيرة من الذنوب - مما ليس فيه حد يلزمه ما منزله ؟

قال : اختلف في ذلك .

فقول : يبرأ منه ، ثم يستتاب من ذنبه .

فإن تاب رجع إلى ولايته وإمامته .

وإن أصر ، برئ منه وحارب ، إلا أن يعتزل ، أو تنفى روحه .

وقول : ليس منزلة الإمام منزلة الرعية ، يستقاب قبل البراءة منه

فإن تاب وإلا برأ منه ، وانحلت إمامته . وبذلك قال الشيخ أبو مالك -
رضي الله عنه .

وقيل : إذا كانت عصيته ليست من الكبائر ، لم يبرأ منه حتى يستتاب .

فإن أصر زالت إمامته وولايته .

قال غيره : لا يعجبني في الإمام خاصة أن يبرأ منه ، إلا بعد الاستنابة .

فإن تاب رجع إلى ولايته .

فإن لم يقدموا غيره من الأئمة ، فهو الإمام . ولا أعلم اختلافاً ، ما لم يزله عن
الإمامة ، أو يقدموا عليه غيره ، أو يقتلوه على محاربة .

مسألة :

قال : وإذا كان ذنب الإمام ، مما يلزم حداً من حدود الله ، من قذف ، أو زنى ،
أو لعان ، انحلت إمامته ، في حال مواقته له .

وأقام المسلمون إماماً غيره ، يقيم عليه الحد .

فإذا أقام لإمام عليه الحد فتاب ، فتوبته مقبولة ولا يرجع إلى إمامته ،
وقد ثبت الإمام الأخير ،

وفي موضع آخر : وإن صدقته امرأته في اللعان ، بأنه صادق عليها ، وقدم
إماما . فاقضى أقيم في الحكم هو الإمام .

وقول : يجوز له أن يكون إماما إذا تاب وأصلح .

وكذلك إن كان حدثه شهادة زور .

فقول : تزول إمامته ولو تاب ، إذا حكم بها ، إلا أنه لا تجب وز شهادته
فيما بقي .

وقول : لا بأس بذلك .

مسألة :

والإمام إذا قتل أحداً من رعيته ، عامداً بغير حق ، خرج من إمامته ، ووجب
عليه القود لأولياء المقتول ولا يسقط عنه إذا كان إماما ، حكم ما وجب عليه ،
من حكم الله عليه .

مسألة :

قال الفضل بن الحواري : وإذا أحدث الإمام مكفرة في غير ترك عملته ،
وجب البراءة منه .

فإن كانت الدار في أيديهم ، والقوة لهم عليه عزلوه

فإن وحار بهم ، فلهم قتله . ثم يولون غيره ، كفعلهم بهتان .

وإن كانت الدار في يده ، والقلبة له ، فليس لهم أن يقتلوه . مع إمامهم ،

كفعل أهل النهروان في علي ابن أبي طالب .

مسألة :

وإن رجع إلى دين الفدرية والرافضية والخوارج استقيب .

فإن تاب قبل مده .

وإن أصر برئ مده ، وزالت إمامته ، وحورب حتى يعتزل ، أو يقتل ،

ويقدم غيره

وإن استعمل غير المسلمين ، وجعل وزراءه الظالمين استقيب

فإن تاب ، وإلا عزل وحورب .

مسألة :

وإذا رُئى منه حكم لا يعرف ما هو ، وفعل لا يعرف عدله ، فهو مصدق الفعل ،

مؤمن حتى يُعلم خطؤه

مسألة :

والإمام من رآه يحكمكم بحكم مخالف للحق ، وأنت لا تعلم مخالفته ، فهو على

ولايته ، حتى يُعلم أنه خالف الحق .

وقول : إن تولاه على ذلك ، فهو هالك . ولا يسمعه جهل فعله . والله أعلم .

• • •

باب ما تزول به الإمامة من العاهات

ومما يعزل به الإمام : إذا صم ، أو عوى ، أو خرس لسانه .

وإن صم صمماً يسمع إذا نردى ، لم يعزل .

وكذلك إذا كان يرى الشيء ، ويبصره ، لم يعزل .

وكذلك إذا زمن ، وهو يعرف معه العدل ، لم يعزل .

وإن صم صمماً لا يسمع منه الفناء إذا نردى ، أو هوى ، أو خرس لسانه ،

أو جن ، أو ذهب عقله فلا يفريق ، أو عجم فلا ينطق ، فإنه يعزل : ويقدم غيره ،
من يقوم بالحق ويمدل

وإذا نزل به من هذه العاهات ، مما تزول به الإمامة ، كان على ولايته ومنزاته

الأولى مع المسلمين . والله أعلم

مسألة :

وقيل : تزول الإمامة بأربع .

فأما ذهاب عقله ، وإجماع من المسلمين على زوال إمامته ؛ لأنه تزول عنه

الأحكام .

وأما السمع والبصر والكلام ؛ ففيه اختلاف . وما لم يجمع المسلمون على

عزله بذلك ، فلا إمام الأخذ برأى بعض المسلمين .

فإذا أجمع رأى المسلمين ، لم يخالفهم .

وقد قيل : هم يخبرون في ذلك .

مسألة :

وإذا ثبت للإمام المذنب ببعض المعاني ، مما يختلف فيه ، وفي عزله ببعض

الأممات والمعجز .

واختلفوا في عزله لم يكن عليه الاتقياد لمن عزله ، إذا كان عزله بمعنى مختلف

فيه ، إلا أن يجمعوا على عزله .

فإذا أجمعوا على عزله بذلك ، كان إجماعهم عليه إجماعاً ، ولم يكن له أن يخرج

من إجماعهم ؛ لأن كل إجماع في وقت من أهل الإجماع ، فهو إجماع في حكم ،

أو رأى في قول أو فعل .

وفي مرضع - أظن عن أبي سعيد - : وإذا أجمع أهل الدار إلا واحداً على

عزله ، فيما لم يختلف فيه ، لم يكن لواحد حجة على الجماعة ، في مثل هذا ؛ لأنه من

الرأى والنظر فيه إلى المسلمين . وإنما هذا نظر في الأحكام ، ليس نظراً في الحلال

والحرام

وأما النظر في الحلال والحرام .

فإذا اختلف العلماء فيه ، قام الواحد فيه مقام الجماعة ، فما يجوز فيه الرأى .

وكان أعلمهم أو لا هم بالرأى .

ولو اجتمع الأكثرية إلا واحداً من العلماء ، لم يكن اجتماعهم عليه حجة عليه أن يرجع إلى رأيهم ، وقد يكون الواحد من العلماء ، إذا كان أعـلم الجماعة حجة على الجماعة في الرأي ، ويكرن علمهم الرجوع إلى رأيه ، إذا كان أعلمهم في ذلك الفن ، وليس مثل ذلك في النظر من الأحكام ، ولا في عقد الإمامة ، ولا في عزل الأئمة .

رجع إلى المسألة :

وإذا كان منه ما لا يختلف في عزله فيه من العاهات ، لم يكن له عقدي إمامة عزل ، أو لم يعزل ؛ لأنهم لا يجمعون على عزله بوجه ثابت له

ولا أعلم ذلك في شيء من العاهات إلا في ذهاب عقله ؛ اسقوط التعبد ، غير أنهم لم يقدموا عليه حتى صح ، فرجع إليه عقله ، كان على إمامته .

وبمعجبي - إن كان مجنوناً يضيق حيناً ويذهب عقله حيناً - أن يكون لهم الاختيار في عزله . ويكون ذلك مما يختلف فيه

وكذلك إذا ذهب سمعه فلم يسمع ، أو بصره فلم يبصر ، أو كلامه فلم يعطى . فإن شاءوا عزلوه وقدموا غيره ، وإن شاءوا أقاموا بما ضعف عنه من الأحكام والحقوق ، وتركوه بحاله ، علماً من الأعلام ، وأيس له عذر فيما يأتي من المعاصي ، التي أطلعوا عليه بها ، عزلوه وقتلوه بل عليه التوبة ، من جميع ذلك في صيرته .

مسألة :

أبو الحرارى - فى الإمام ، إذا سم سمماً شديداً ، يزيله المسلمون عن إمامتهم ،
ويقدمون غيره .

فإن احتج فقال : إني أسمع إذا نوديت ، فينادى فرة يسمع ، ومرة لا يسمع . فإني
مارسفت فقد قالوا : إن الإمام إذا ذهب سممه ، فالمسلمين أن يعزلوه ، ولا يقيموا
غيره . وليس لذلك الصمم حذ ، معاً ، إلا أن الإمام إذا كان لا يسمع شهادة البينة
ولاحجة الخصم ، فقد جاز المسلمين عزله .

فإن أبى وامتنع فقول : ليس لهم أن يقتلوه ، ولا يحاربوه على ذلك ، إلا أن
يجمع العلماء جميعاً على عزله ، وليس معه أحد منهم ، فلمهم أن يحاربوه ، إذا امتنع
على ذلك حتى يعزل .

وليس له أن يحاربهم . فإن حاربهم كان مبغضاً . وإن ودعوه فى إمامته ،
فواضع لهم ذلك .

وقد بلغنا أن الإمام عبدالملك بن حميد ، قد كان ذهب سممه ، فلم يزل فى إمامته
وموسى بن على - رحمه الله - قاض له حتى مات .

فإن كان الإمام بمنزلة لا يسمع شيئاً من الأحكام إلا ما كتب له . فإن أراد
المسلمون أن يدعوه فى إمامته ، ويقدموا معه رجلاً من المسلمين ، يكون معه فى موضع
الأحكام ، وبخضره فى ذلك الموضع ، ويفقد للناس أحكامهم ، والإمام فى إمامته
وهذا أمين معه . إن لهم ذلك

وعن ابن محبوب - في الإمام إذا عمى وذهب بصره - كان المسلمين
أن يادعوه في إمامته ، ويقدموا معه رجلا من المسلمين ، يكون معه ، ينفذ لأفاس
أحكامهم ، يجعل الله للمسلمين . ن ذلك فرجا . والله أعلم .



باب في تبرؤ الإمام من الإمامة

أظن عن أبي سعيد - وعن الإمام الشافعي ، إذا اتفق هو والأعلام على ترك الإمامة ، وتقديم غيره ، هل لهم ذلك من غير حدث ولا عجز ، إلا أنه أحب الاستعفاء .

قال : معى أنه قد قيل : إذا رأى أن ذلك أصلح لهم ولدولتهم ، وانفقوا على ذلك ، لم يضق ذلك عليه ، ولا عليهم .
ولعله يختلف في ذلك في أمره هو .

ولا يعجبني أن يضيق ذلك -ليهم ، إذا خرج : الاجتهاد أنه أصلح الدولة ؛ لأن أصل مدخلهم الاجتهاد لأن أهل الدعوة أحل لهم الاجتهاد في المظر ، على غير وجه المسكارة والاستكراه والاستعفاء .

وإن اتفق هو وبعض الأعلام ، وتمسك بإمامته بعض الأعلام ، ولم يوسعوا له ما أراد من خلع إمامته

قال : يعجبني إن اتبعه على ذلك بعضهم ، أن يثبت مع قول الإمام ، وأخذ برأى من أخذ برأيه من الأعلام

وإن اجتمعوا ، أو اجتمع رأيهم على ذلك ، لم يعجبني أن يخالفهم الإمام ، إلا بمذر بئ ، يثبت له في الأعلام ، لا يجوز فيه الاختلاف ، من قول الأعلام من قال .

وفي موضع : لا بضيق على القبرؤ من الإمامة إلى من قبلها . ولو اختلفوا فيه ، ما لم يجمعوا على أن لا يقبلوا منه ذلك .

فإن أجمعوا لم يكر له خروج من الإجماع ، وإجماعهم حجة .

مسألة :

وفي موضع عن أبي عبد الله - في الإمام إذا أراد أن ينزل انهم عنه ، أو لضيق صدر ، أو خرف على نفسه - قال : ليس له أن يبرأ ، إلا أن يرى ذلك أصح لأمرهم ، وأقوى لدوائهم .

وإنما يتبرأ إلى مشايخ المسلمين وأهل العلم والراى . ولا يقبلوها منه حتى يهينوا إماما ، فيقبلوها من هذا ، ويقوموها في هذا .

وإن أراد أن يهرب إماما مكانه ، فليس له ذلك في حياته ، ولا بعد وفاته .

مسألة :

وقيل : لا ينبغي للإمام إذ ظهر ودعا ، وباع للمسلمين أن يجمع نفسه من غير حدث ، ولو لم يبق معه أحد .

لأن هو خلق نفسه من غير حدث ، فقد ضلّ وهلك .

مسألة :

وقيل : إن أبا بكر - رحمه الله - قال : أقبيلوني فقال عمر - رحمه الله - : لا تقال ولا تستقال ، إلا أن يعض المسلمين قال في إمامة الدقاق : إن له أن يتبرأ .
والله أعلم أن يبرأ .

وليس هذا بالمعنى عليه كذا = عن أبي الحسن .

وأما أبو محمد نقل = في إمام ال. فاع = له أن يخرج ، والمصلحين أن
يخرجوه ،

قال : ولا يختلف في ذلك فيما علما ،

قال أبو الحسن : ولا أرى خلع الإمام بقوله : هذه إمامكم غلظوها : ولم أعلم
بأحد من الأئمة قبل ذلك ، ولا خلع إماما على مثل ذلك . والله أعلم ،

مسألة :

وفي مريض : وإذا وجبت بيعة ، ثم أراد الخروج لأمر علماء ، لم يكن له الخروج ،
كان شارباً أو مدافعا .

وقول : جازم المدافع أن يجمع العلماء ، ثم يخرج إليهم من أمرهم :

وقد ذكر عن حماد بن الخطاب = رحمه الله = أنه قال : من يأخذها بما فيها :
فلو كان لا يجوز ، لم يكن الأمر أن يكلم بما لا يستحقه :

وقد ذكر عن الجلفندي أنه كان اعتزل ، فما كاد يرجع : ولا يقول : إنه فعل
ما لا يستحقه ،

وروى أيضا أن أبا بكر = رحمه الله = قال : أئيلوني فقال له بعض : لا تفعل ،
ولا تفعل .

مسألة :

وفي الأثر : أن الإمام إذا صار يهود من يجوز له أن يمتزل من الإمامة ، جاز عزله طائعا ، أو كرها . وأن الإمام إذا تبرأ عن الإمامة بحال ، لا يجوز له أن يقبراً منها .

وإن تاب من ذلك ، رجعت إليه إمامته
وقيل : إنه يعقد له استجبابا . والله أعلم .

مسألة :

والقوبة من ترك لإمامة والرجوع إليها : أنا أسئففر الله تعالى ، وتائب إليه من تركي للإمامة ، التي ألزمني الله تعالى إياها ، واعتزالي عنها . وراجع إليها ، وإلى ما ألزمت نفسي فيها ، على ما يجب على عند الله تعالى فيها ، بالجد من والاجتهاد ، حسب قدرتي وطاقتي ، ودائن لله بما ألزمني في ذلك ، ما علمته أو جهلته . ومعتقد أنني لا أعود إلى شيء من ذلك . فاشهدوا علىّ في جميع أمورى .

مسألة :

وإن قال الإمام : هذه إمامة -كم خذوها . فلا أرى هذا مما يخلع به ، ولكن يستتاب منه ، ولا يصر على ما لا يجوز له ؛ لأن هذه لفظة تدل على العيظ .
فإن كانت على غيظ ، لحقه أمر بتهوي الله ، والقيام بما تقلد .

فإن جم ثبت ، وإن أصر وترك القيام ، أقيمت عليه الحجة في ترك القيام وإصراره . ثم أقيم عليه إمام غيره .

وإن قال : هذه إمامة -كم ، يريد التبرؤ منها ، وليس له ذلك ، ولا لهم .

مسألة :

وفي الأثر : ليس للإمام أن يخلع نفسه بغير حدث ولا الرعية أن يخلع إمامها بغير حدث وإنما ذلك منهم بغير خطأ .

وقد كان الجلفدى بن مسمود - رحمه الله - قتل جعفر بن سعيد وغيره ، من بنى الجلفدى ، إذ دمعت عينه ، جزعاً عليهم فوقع في أنفاس المسلمين من ذلك .

فقلوا له : اعتزل أمرنا ، فأجابه واعتزل أمرهم ، وطرح السيف والفلسوة . فلبث ما شاء الله غدو غدوهم ، وروح رواحهم . ثم رجعوا إليه ، فطلبوا إليه أن يرجع إلى ما كان فيه من أمرهم . فذكره ذلك . ولم يزالوا به ، حتى رجع إلى مكانه بعد اعتزاله .

وفي موضع : أنه انزل فلم يجد أن يرجع ولا نقول : إنه فعل ما لا يسهه فعله ولو كان اعتزاله من أمرهم اعتزالاً ثابتاً ، لما رجع إلا ببيعة ثانية من المسلمين له ولم نعلم أنهم بايعوه بعد اعتزاله

وكذلك على ما أجاب إلى حكومة الحكيم ، وكتب هو و... ماوية عليهما ، على ما حكم به الحكمان ، من خلعهما وإثبات من أثبتا منهما أو غيرها . فافرقه المسلمين ، وخرجوا من عسكره ، وبايعوه . ثم إنه تاب من ذلك ، ورجع إلى إمامته وإمارته ولم يروا ذلك خلعاً من إمامته . ولما تاب قبلوا منه ، ولم يبايعوه

ثانية

مسألة :

الفضل بن الحواري : وإذا حكم الإمام بحكم ، أو كفره به = ولا يدرى ،
ولا يبصر أهل الدار كفره ، وهم يقولونه : فتدعيكم وإملاكه ، ودياركم
ولا يتهم :

باب في عزل الإمام بالتهمة

في الإمام - هل يجوز عزله بشئ ، لا يستوجب به البراءة ، عند أهل مصره ، أو عند البعض .

قال : نزول إمامته بالتهمة ، ولا تقع بها عليه البراءة ؛ وذلك إذا تظاهرت عليه التهم ، زالت إمامته ؛ لأنه لا يحسوز أن يكون إماماً تهيباً ، ولإمام أمين على دين الله ودين المسلمين وإمامتهم .
وأما سائر الأحداث ، فلا نزول به إمامته ، إلا بمداسته وجاب البراءة .

مسألة :

فإن اتهم الإمام أعلام المصّر ، ولم يثمه العامة فإن الأعلام حجة على الإمام وعلى العامة

فإذا كانوا معه ، كان حجة على الأعلام والرعية .

وإذا كان الأعلام عليه ، كانوا حجة عليه وعلى الرعية .

قال المصنف : وذلك إذا اشتهرت أحداثه .

مسألة :

قول : وعندنا أن الإمام إذا نزل بمنزلة التهمة ولو كان يعطى المسلمين الثروة عند استقائهم ، وتظاهرت عليه التهمة ، بنقض ما يعطيه من الثروة ، زالت إمامته بذلك ، وحل عزله ؛ لأنه لا يكون إماماً تهيباً . ولا ندلم في ذلك اختلافاً .

مسألة :

وعن أبي محمد - رحمه الله - في الهمة التي نزول بها إمامة الإمام .

قال: هي التي أزالوا بها إمامة عثمان بن عفان ؛ لأنه كان يجرى منه الأحداث ، فيستقيبه المسلمون منها ، فيقرب ثم يجرى منه أحداث آخر ، فيسقطاب . فيقرب من ذلك ثم يرجع إلى ما استقيب منه ، فيفعله ، فتلحقه الهمة ، فيما يعطهم من التوبة . وقد أجمع المسلمون : أنه لا يكون إماماً تهما ، فزالت إمامته بذلك . فهذا بعض ما أزال إمامة عثمان ؛ وأشياء أخرى ردها المسلمون عليه لم يحتج إلى شرحها

مسألة :

وقالت طائفة من أصحابنا : إن التهمة التي نزول بها إمامة الإمام ، إنما تكون في حدث واحد ، أن يواقع ذلك الحدث ، فيقرب منه ثم يواقه ، ثم يقرب منه ثم لا في بتريقه التي يعطيها المسلمين ، فيتمه فيما يعطيهم من التوبة : أنه لا يفي بتوبته فهذا الذي نزول به إمامة الإمام ؛ أقول الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا إِلَهُدَّ لَهُمْ سَبِيلًا » والله أعلم .

باب في ذهاب أنصار الإمام عنه

وإذا أخذ الإمام الإمامة من المسلمين ، ثم ذهبوا ، أو ماتوا ، فإمامته ثابتة .
ولا ينبغي أن يعتزلها . وعليه القيام بها بنفسه ، حيث بلغ طوله وقدرته .

ولا يضع إمامته في غير أهلها ، ولا في غير أهل ولايته . ولما كان يجتهد في
القيام بها ، ويستعين بمن أعانه ، ولا يولى غيره . ويكون هو المقرئ لذلك ، حيث
بلغ جهده .

وإن لم يجد ناساً ترضى الخروج فيهم ، فلا أرى له أن يخرج بفاس لا خير
فيهم ، ويكون اجتماعهم وتألفهم وقوتهم به . وباسمه يظلمون الناس ، ويجورون
عليهم . فالقعود أولى به

مسألة :

أبو عبد الله - في الإمام ، إذا أراد أن ينزل لأمر عفاه ، لضعف ، أو اقترع ،
أو يخشى قلة الأعوان ، وأراد الحج أو العمرة . وقد بايع على الإمامة فإذا ترك
الإمامة من خشية ما ذكرت ، وقد بايع على الدفاع ، فله ترك ذلك ، ويجمع العلماء
من المسلمين ، الذين يكون عقد الإمامة بهم ، فيخرج إليهم من أمرهم ، ويدلون
على أمرهم رجلاً .

وقول : ليس له أن يخرج ، ولا للرعية إخراجهم من ذلك ، كان شاربياً ، أو
مدافعاً . ولم يقبل ذلك ؛ لأن الحديث جاء عن عمر أنه قال : من يأخذها بما فيها .
فلو كان لا يحوز ، ما كان عمر أن يتكلم بما لا يسمعه .

وقد ذكر عن الجلمي : أنه اعتزل ، فلم يكذب برجع . ولا نقول : إنه فعل

مالا يسره .

مسألة :

وإن كان بإيهم على الشراء ، فلا نرى له الخروج من إماميته ، إلا أن يعجز
عن إمضاء الأحكام ونكايه العدو ، وتنزل به أمور لا يقيمها فإذا ظهر عجزه ،
بعد أن يؤازروه ويغيثوه ، ولم يبلغ بعد المعرنة منهم ، إلى ما ينبغي من إقامة ،
كان عليه أن يعتزل . ووسعهم أن يعزلوه ، طائفاً أو كارهاً ، وبولوا غيره .
وقول : لا يعزل إلا بمحدث .

وقول : لا يعزل إلا على وجهين : إما أن يكون مقهوراً ، فعليه أن يخرج
من الإمامة ويعتزلها ، ولا فر المسلمين أو يكون مداهناً مقصراً ، فلا إمامة له
بأنفـكـث وتركه الوفاء .

مسألة .

ابن محبوب : إذا شرى الإمام وأصحابه ، وكثر أهل الجور عليهم ، فلا
يسعهم أن يتركوا إمامهم فيه ، ويفرقوا عنه . ولكن يسعهم أن يعالجوهم على
سمع وطاعة ، إذا خابوا على الرعية والدولة : أن يعطوهم بأستهم ، ولا يفعلوا ذلك
بغير الأمانة ، شراً كانوا ، أو غير شراً . فأما على شيء من المال فلا .

وإن كانوا مداهنة ، فتفرقوا ، وتركوا إمامهم ، وسعهم

وإن أعطوا السمع والطاعة ، رجرت أن يسعهم أيضاً .

مسألة :

ابن جعفر : وإن بايع المسلمون إماماً على طاعة الله تعالى ، وأعطاهم ذلك على
مهورتهم وأنصرتهم ، لم يفرأ له بذلك ، فالإمامة له لازمة ، وقد عتدها على نفسه
الله ، وعليه أن يقوم بالحق ، حيث بلغت قوته ، وقدر أعوانه ، وقد بلغ طوله .

وإن خذله الناس ، فليس له أن يدع النعمان بالحق ، بمعصية من عهده في طاعة
الله ، بمن أطاعه حتى بقي إلى أمر الله . وهو قول أبي المؤثر .

فإن أراد الخروج إلى بلد ، ليقوم به الحق ، فلم يجبهوه ، ولم يخرجوا معه ،
فليقيم الحق في الموضع الذي فيه أعوانه .

فإن وجد أعواناً من بعد ، فليبه الإمامة الحق ، حيث قدر . ولا يسعه ترك
الإمامة لثقة ، أو غير ذلك ؛ لأن الإمام لا تسعه الثقة .

وإن بقي وحيداً ، هو على دعوته . ويطلب الأعوان على الحق . إن شاء الله .
وهذا كله قول أبي المؤثر .

مسألة :

في الإمام = إذا قد على أن لا يفعل إلا رأي المسلمين ، وكان ضعيفاً . ثم
ذهب للمسلمون بفتوة ، أو موت ، بقي وحيداً . أو عتده ضعيفاً ، لا على طاعة غير
أنهم ثقة أملاً ، إن عليه القيام . حيث بلغ طوله وعلمه . واستعان بأهل العمل ،
من ثقة المسلمين وضعفائهم . ولا يتعدى كتماناً ولا سنة .

وإن لم يعلم وقف مما جهل حتى يعلم ، ويسأل ، ولا يفعل إلا بما يعلم . والله أعلم .

سألة :

إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم من المشايخ - عن أبي عبيدة قال : لا يخلو أن تكون دعوت الناس إلى نصرك فلم يحبهوك وأفردت فهلك القوم ، وثبتت ولا يبق لإخوانك ، وزالت إمامته .

وإما ألا تكون دعوتهم ، فزالت إمامتك بالتضييع ، واستعلان الباطل قبلك ، فلا إمامة لك .

وإما أن تفي بما ضمنت ، وتلقى بأئمة المسلمين قبلك . فهلك من خذلك وإما أن تكون قد عذرت نفسك ، ومن قلك بالضعف ، فحلت المسلمين من ولايتك .

قال أبو عبيدة المزني : نفسي : أن على الإمام أن يدعوهم إلى الوفاء لله بطاعتهم .

إن لم يحبهوه ، فبقي مفردا ، نهلكرا ، فبقيت ولايته ، وزالت إمامته ؛ لأنه قد صار إلى حد الكتمان .

وإذا اكتمت الإمام ، خرج من حد الإمامة والظهور بالإسلام ؛ لأن البيعة إماما هي على كتاب الله ، وسنة نبيه - عليه الصلاة والسلام - واتباع آثار المسلمين

فإذا لم يفرأله ، ضلوا ، وصار الإمام إلى حد السكمان ؛ لأنه لا يظهر المفكر
بخصرته ، إلا على أحد وجهين : إما أن يكون مقهوراً ، فعليه أن يخرج من الإمامة
ويعتزلها ، ولا يغتر المسلمين ، أو يكون مداهقاً مقصراً ، فلا إمامة له بالنسبة ،
وتركه الوفاء .

وكان عمر بن الخطاب - رحمه الله - إذا رأى من المسلمين تلبكوا ، يفي
تنصيراً قال لهم : إما أن تقوموا بما عاهدتم الله عليه ، وإلا خرجت من الإمامة .
وكذلك يفي ؛ لأن كلاً قد وجب عليه الوفاء لله .

وإما ألا تكون دعوتهم ، فزالت إمامتك بالتضييع ، واستعلان الباطل
قبلك ، وإمالة الحق ، فلا إمامة لك .

وذلك أن الإمام ، إذا ترك الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة
الحدود ، وصلاة الجمعة بالناس ، من غير عذر ، أو ترك جهاد العدو ، ودفاعه عن
المسلمين ، فقد زالت إمامته ، بما قصر فيه ، من أمور الظهور بذلك كله ،
أو ببعضه .

قال : وأما قوله : وإما أن تحمل سيفك على عاتقك ، فتفي لله بما ضمننت له ،
أو تلحق بأئمة المسلمين قبلك ، فيهلك من أقتصرته نخذك

فهذا مثل تفسير أول الكلام ؛ لأنه إذا بقي معه أربعون رجلاً ، من أهل
الصلاح ، فلا عذر له في الضعف .

فإذا لم يفي به أرمون رجلاً من أهل الصالحين والإمامة كانهم، فعليه أن يغزل
الإمامة، ويحل الدواء، ويضع اليد.

هنا رجفوا إليه، وليعلم بيته، ولا يعلم ذلك منهم، قد اخبر غدرهم ويقال
الزمن لا يدرى من جحر مرقى.

باب في الإمام إذا ضعف عن الإمامة

قال بعض السلفين : إن الإمام إذا ضعف عن نكابة العدة وتففيذ الأحكام ،
فله أن يجمع المسلمين ثم يشاورهم ، ثم يقرباً إليهم من الإمام ، ويأمرهم أن يتناوبوا
إماماً لأفهمهم وذلك من بعد أن يكن له طاقة بالأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر .

أبو الحسن : وإذا لم يقدر الإمام على إقامة الحق ، فإنه يجمع إخوانه ، ويستشي
إليهم .

مسألة :

حدث الثقة : أن عبيد الملك بن حميد الإمام ، كان قد ضعف ومنهك ، وثقل
السمع ، وضعف البصر ، إلا أنه كان يسمع ويبصر ، ويسمع الشيء . وقد كان يقع
في عسكره القتال وكانت ضعفه - على ما بلغنا - أشد من ضعف الصلوات وسألوا
موسى بن علي عنه ، فأرأى إمامته ، ولم يستحل عزله حتى مات .

مسألة :

عن عبد الله بن جعفر الصنكي : كان الإمام المهدي بن جعفر ، قد أسن وكبر ،
حتى أقعد - فاجتمع إلى موسى بن علي - رحمه الله - جماعة من الناس ، وهو يومئذ
قاضي - فقالوا : إن هذا الرجل قد أسن ، وضعف عن القيام بهذا الأمر . فلو
اجتمع الناس على إمام يقيمونه مكانه ، يكون أقوى وأضبط ، فنزع موسى

ابن علي ، حتى وصل إلى المهدي بن جعفر ، فجعل يسأله ، وينظر حاله ، فعرف الإمام معناه

فقال : يا أبا علي ، والله إن أطمت أهل همدان ما يريدون ، لا أقام معهم إمام سنة واحدة ، ولتخلع كل حين إماماً أرجع إلى موضعك ، فما أذنت لك في الوصول ولا استأذنتني فيه ، فخرج من حيفه ثم مات موسى قبل الإمام .

مسألة :

عن أبي المؤثر : إذا كان المسلمون في فسحة من أمرهم ، والعدو في غير أرضهم . ووضح للإمام ومن معه عجز عن تنفيذ أحكام الله تعالى ، وإقامة أمره ، ونسكايته هدو المسلمين ، وإقامة الحدود ، فصيره ذلك العجز إلى تعطيل الحدود ، وتضييع الأحكام ، وظهور العدو ، فللإمام خلع الإمامة . والمسلمين نزعه عنها ، إذا صار إلى هذا الحد .

فإن خلع نفسه من بعد مصيره إلى هذا الحد ، من غير حدث ، رجونا له السعة في ذلك . وليقم المسلمون لأنفسهم من يقوم بأمرهم ، على وجه رضى الله بالقوة .

فإن امتنع الإمام بعد العجز ، حتى هجم العدو عليهم ، وخرجوا من الفسحة في النظر ، وهو شار ، فما نرى له سعة ، حتى يجاهدوا ولو بنفسه ، حتى يستشهد .

مسألة :

وقيل : إذا شاع في أهل المملكة ، أن الإمام قد حل به عجز موهن ، عن إحدى فرائض الإمامة عزل .

قال محمد بن محبوب لا يهزل الإمام بالعجز وإنما يهزل بما تجب به البراءة .

مسألة :

وقال بعض : إن الإمام يهزل بالعجز عن القيام بالدولة ، إذا كان ذلك من ضعف بدنه ، وعجز عن تدبير الدولة .

وقول : لا يهزل بالعجز ؛ لأنه يأمر غيره ، ولأنه عليهم نصرته وأن يقوموا بأمره ، ويدعوه بحاله . والله أعلم .

* * *

باب في الملوك وسيرهم وسياساتهم وما ينبغي لهم

قيل : قال أزدشير لابي : يا بني إن الملك والدين أخوان توأمان ، لا نفي لأحدهما عن الآخر فالدين أس ، والملك حارس . وما لم يكن له أس فمهدوم . وما لم يكن له حارس فضائع .

يا بني اجعل مرتبتك مع أهل المراتب ، وعطيتك لأهل الجهاد . وسترك لأهل الدين ، وصرك لمن عفاه ما عفاك ، من أهل العقل .

و روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل أشركه الله في سلطانه ، فجار في حكمه .

وكان يقال : من طلب الرئاسة صبر على مضض السياسة .

فصل

قال لوليد بن عبد الملك لابي : ما السياسة ؟

قال : هيبة الخاصة ، مع صدق محبتها ، واقتياد قلوب العامة ، بالإحسان لها ، واحتمال هفوات الصنائع وأن شكرها لأقرب الأمدى إليها .

وقال بزرجهر : علموا أحرار الناس بحض المودة ، وعاملوا العامة بالرغبة والرهبة . وعاملوا السفلة بالخفاة صراحاً

وقيل : أتى الإسكندر بلص ، فأمر بصلبه فقال : أيها الملك تلصصت وأنا كاره .

قال : وتصلب وأنت أشد كراهية .

فصل

وقيل : قال عمرو بن العاص لماوية : لا تكن لشيء من أمور رعيقتك أشد
تفنداً منك لخاصة الكرم ، أن يعمل في شديها ، ولطفيان اللئيم : أن يعمل في قعها .
واسع رحش من الكرم الجائع ، ومن اللئيم الشبعان ؛ فإن الكريم يصول إذا جاع
واللئيم يصول إذا شبع .

فصل

وقيل : لما ولي زياد ابن أبيه ، صعد المنبر ، فحمد الله ، وأثنى عليه . ثم قال :
أيها الناس إني قد رأيت خللاً ثلاثاً ، بذات لكم فيهن النصيحة : رأيت إعظام
ذوى الشرف ، وإجلال أهل العلم ، وتوقير ذوى الأسنان .
وإني أعاهد الله : أن لا يأتي شريف بوضع ، لم يعرف له شرفه على ضعة ،
إلا عاقبته . ولا يأتي كهل بمحدث لم يعرف له سنة ، إلا عاقبته . ولا يأتي عالم
بجاهل ، لا جاه في علم ، لهجة عليه ، إلا عاقبته ؛
فإنما الناس بأعلامهم ، وعلمائهم ، وأشرافهم وذوى أسنانهم ثم تمثل
بشعر : -

تُهْدَى الْأُمُورُ بِأَهْلِ الرَّأْيِ مَا صَلُحَتْ
فَإِنْ تَوَلَّتْ نَبِيَّ الْأَشْرَارِ تَفْتَادُ
لَا تَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا مَرَاةَ لَهُمْ
وَلَا مَرَاةَ إِذَا حَمَّاهُمْ سَادُوا

مسألة :

قالت أم جيفرون ملك طحارسقان لفهر بن سفيان الليثي : ينبغي الأمير أن تكون له ستة أشياء : وزير يثق به ، ويفشى إليه سره ، وحصن يلجأ إليه إذا نزع إليه أنجاه ، يفي فرساً في مرمى ، وسيفاً ، إذا نازل به الأفران ، لم يخف جفوته ، وذخيرة خفيفة الحمل ، إذا نابتة دابة أخذها ، وأداة إذا دخل إليها أذهبت همه ، وطباخ إذا لم يشقه الطعام صفع له ما يشتهي .

مسألة :

ويقال : مهما كان في الملك شيء ، ولا ينبغي أن يكون فيه خمس حصال :
 لا ينبغي أن يكون كذاباً ؛ فإنه إذا كان كذاباً فرعد خيراً لم يرج ، وإذا أوعد شراً لم يخف .
 ولا ينبغي أن يكون بخيلاً ، فإنه إذا كان بخيلاً لم ينصحه أحد كثير الغضب .
 ولا تصلح الولاية إلا بالنفاضة
 ولا ينبغي أن يكون حريداً^(١) ، إذا كان حريداً هلكت الرعية
 ولا ينبغي أن يكون حسوداً ، فإنه إذا كان حسوداً لم يشرف أحد ، ولا تصلح الناس إلا على أشرفهم .
 ولا ينبغي أن يكون جباناً ، فإنه إذا كان جباناً ، اجتأ عليه كل عدو ، وضاعت نفوره .

(١) قال الناسخ الأول : الخريد : كثير الغضب .

قصص

وقيل : قال ابن الزبير لسكراتيه : اكتم السر ، واصاق الحديث ، واجتهد
في الصبر ، واحترس من الخن ؛ فإن لك عهدي أن لا أعجل بك حتى أتني لك ،
ولا أقبل عليك قولاً حتى أمقن : ولا أطمع فيك أحداً فبقاك

واعلم أنك بمنزلة رفعة فلا محطها ، وطل مملكة فلا تنزلها .

قارب الناس مجاملة عن نفسك ، وباعدن مسامحة عن عدوك .

وتحسن بالعفاف صوتاً لرويتك فمن نفسك صوت لذة الصافية ، وأخلصها
خلاص الفضة البيضاء . وعانتها معاتبة الخلدن المشفق ، وحصنها تحصين المدينة
المقيمة

هذب أمرك ثم انفيها ، وأحكم لسانك ثم راجعني به . ولا تجترى على
أمتعض .

وإذا فكرت فلا تعجل وإذا كتبت فلا تقدر . ولا تسقم بأفضول ؛ فإنها
علاوة على الكفاية .

ولا تهرن عن التحقيق ؛ فإنها عجنة المقالة . ولا تلبس كلاماً ، ولا تبعان
معنى من معنى أكرمك كتابك عن ثلاثة : خضوع تسحقه ، وإفشار تبيحه ،
ومعادن يبعدن^(١) . وأجمع الكثير ، مما يزيد في القليل مما تقول .

(١) كذا في الأصل .

فصل

قيل : سأل ملك من ملوك الفرس مؤيد بن مؤيد : ما شيء واحد يميز به

السلطان ؟

قال : الطاعة .

قال : فما سبب الطاعة ؟

قال : تودد الخاصة ، والعدل على العامة

قال : فما إصلاح الملك ؟

قال : الرفق بالرعية ، وأخذ الحق منهم في غير مشقة ، وأدواه إليهم عند

أوانه ، وسد الفروج ، وأمن السبيل ، وإنصاف الظلوم من الظالم ، وألا يمرض

القوى على الضعيف .

قال : فما صلاح الملك ؟

قال : وزراؤه وأعوانه ؛ فإياهم إن صلحوا صلح ، وإن فسدوا فسد .

قال : فأبما خصلة تكون في الملك أنفع له ؟

قال : صدق الغيبة .

فصل

وقيل : قال رجل من أهل فارس قال : قال أنوشروان : إن الناس على

ثلاث طبقات . أحدهم ثلاث سياسات .

طبقة من خاصة الأبرار ، تسوسهم بالعدل ، واللين ، والإحسان
وطبقة من خاصة الأشرار ، تسوسهم بالغلظة والدفء والشدة .
وطبقة هم العامة تسوسهم باللين ، والشدة ، لئلا يخرجهم الشدة ، ولا يبطرهم
اللين .

وبلغ بعض الملوك حسن سياسة ملكه ، فكتب إليه :
قد بلغت في حسن سياستك ما لم يبلغه ملك ، فأفدني ما الذي بلغه ؟
قال : فكتب إليه :
لم أهرز في أمر ولا نهى ، ولا وعد ، ولا وعيد ، راسمكتيت على الكفاية ،
وأثبت على العفاء لا على المهورى ، وأودعت القلوب هيبة لم يشبها مقت ، وود
لم يشبه كذب وهمت القوت ، ومنعت الفضول .

مسألة :
ولما أراد الإسكندر الخروج إلى أقصى الأرض قال لأرسطاطاليس :
اخرج معي .

قال : قد نحل جسمي ، وضعفت عن الحركة ، فلا ترزعجني
قال : فأوصني في هائي خاصة .
قال : انظر من كان منهم له عيب ، فأحسن سياستهم وتديرهم فوله الجاند ،
ومن كانت له همة فأحسن عمارتها وذا يبرها ، فوله الخراج .

مسألة :

قال نصر بن سيار : كان عظماء الترك يقولون : ينبغي للقائد العظيم القيادة أن تكون فيه عشرة أخلاق من أخلاق للبهائم :

سقاء الديك ، وحفوة الدجاجة ، وقلب الأسد ، وحملة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الحركة في الجراحة ، وحراسة الكركي : وحذر الغراب ، وغارة الذئب ، وسمن دابة تملأ بخراسان ، تمن على اليعب والشفاء . قال الشاعر في معنى ذلك : -

أرى الطير لا تترك آثار خيلها	لأكل لحوم من أغارب سواغب
وما ذاك من حب لنا عادة	لأن علينا في القفا الكعائب
أخو الحرب عفى من لهائم عقله	إذا أكلت فيه فأحزم حارب
سماعة ديك في حفوة دجاجة	وغارة ذئب ثم روغ الثعالب
وحراسة كركي وقلب ضياعم	وحملة خنزير وحذرة ناعب
وصبرة كلب حين يفرع بالعصى	وشقوة ضب في بلاد سبابب
فيا معشر القواد قيسوا نفوسكم	يما قد وصفنا من صفات العجائب
فمن كن فيه فهو أكمل كامل	ومن لم تكن فيه مأخيب خائب

باب في الجبابة والسلطين

الجبابة جمع جبار . والجبار في كلام العرب : الذي قد طال من الفخل ، وفات اليد . يقال : نخلة جبار : إذا قامت فطالت ، ولم يقدر المتناول أن يبلغ أعلاها . وقرس جبار : إذا كان قوياً مسرماً مساهياً في الجود

، يقال للملك : جبار ، إذا تكبر على الناس واحتجب ، فلم يوصل إليه في خلافة . ولم يكلم هيبة ، فلا يقدر على الانتصاف منه . قال الله تعالى : « إن فيها قوماً جبارين » قيل : هم قديم عاد . قيل : كثرة جلد الجبار في النار أزعون ذراعاً بذراع الجبار .

قال ابن قتيبة : الجبار هاهنا : الملك . وهو من ملوك المعجم ، كان تام الذراع فنسب إليه الذراع .

وقيل : إنه لم يكن أتم ذراعاً من غيره ، ولكن هو الذي وضع مقدار هذا الذراع ، فنسب إليه .

والجبار من الملوك : العاني على ربه ، القاتل لرعيه .

وفي الكلام : ويل لجبار الأرض من جبار السماء .

والجبار العظيم في نفسه الذي لا يقبل موعظة أحد . حتى يقال : إن قوماً كانوا يعذبون امرأة سائلة ، تأتي إلا أن تسق على عليهم ، ونحيمهم بنير ما يريدون . فقال النبي ﷺ : دعوها فإنها حمارة .

وكذلك القلب الجبار ، قد دخله الكبر ، فلا يقبل موعظة قال الله تعالى :
« كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ » .

وقيل : كل تقريعات ، فهو جبار مع الجبابة يوم القيامة .

مسألة :

قال الله تعالى : « وَلَا تَزِرُ كُفْرًا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَنَكِمِسُكُمْ أَنْتَارُ » وقال :
« وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفْرًا » .

وعن النبي ﷺ : ما قرب عبد من سلطان إلا تباعد من الله .

وقيل إن أبعد الناس من الله يوم القيامة الجبارون ، وإن أقرب الناس من الله
يوم القيامة المتواضعون .

وعن النبي ﷺ : إن الجبابة يحشرون يوم القيامة في صورة الذر ، يطؤونهم
الناس حتى يفرغ من الحساب . ويقال : يحشرون في صفر الفراش ، يطؤونهم أهل
الموقف ذلاً لهم ، وهواناً والفراش : هو الذي يطير وهو معروف

ويقال : فلان أخق من فراشة ؛ لأنهم ———— تدوير فتطرح نفسها في النار ، حتى
تحترق

مسألة :

وكان جابر يقول : إن السلطان الجائر عقوبة فإن قويت عليه ، فرده إلى الحق .
وإن خفت أن يذ لك ، فعليك بالدعاء والنصرع

مسألة :

ذكر جابر أن همر بن الخطاب - رحمه الله - قال : همال الفاس على قدر أعمالهم .
إن صلحوا صلح عملهم ، وإن فسدوا فسد عملهم .

مسألة :

وعن مالك بن دينار أنه قال : قرأت في الحكمة يقول الله تعالى : أنا مالك
الملك ، فمن أطاعني جعلت المليك عليه رحمة ، ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة .

مسألة :

الزبير بن عدى قال : أتينا أنساً نشكو إليه من الحجاج فقال : اصبروا ،
فإنه لا يأتي عليكم يوم ولا زمان إلا الذى بعده أثر منه ، حتى تلقوا ربكم .
سمعه من أبيكم .

مسألة :

وعنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : خير أمتي القرن الذى بعثت فيهم ، ثم
القرن الذى يلونهم ، ثم الدين يلونهم ، ثم الآخر أثر إلى يوم القيامة .

مسألة :

وعن النبي - ﷺ - أنه قال : إن هذا الأمر لا يزداد إلا شدة ألا وإن
الفاس لا يزداد إلا شجاً وغلظة ألا ولا تقوم الساعة إلا على أشرار الفاس .

مسألة :

وقيل - عن بعض الخلفاء - أنه قال لجاسائه : من أنعم الفاس عيشاً ؟

فقال كل منهم شيئاً ، لم يصب فيه .

وقال الخليفة : أنعم الناس عيشاً من لا يعرفه ولا يعرفنا .

ويقال : كتب هارون الرشيد على باب داره شعراً :

إن الملوكة بلا ، حيثما حلوا فلا يكون لك في أكنافهم ظل
ماذا تؤمل من قوم إذا غضبوا جاروا عليك وإن واصلهم ملوا
وإن نصحتهم ظفوك تحدهم واسد قمارك كما يستقل الجبل
وإن أنيتهم تبغى نوالهم رجعت منقصة عن ديك الكل
فاستغن بالله عن دنياهم كرماً وإن الوقرف على أبوابهم ذل

فصل

قال الحسن : من دعا نظاماً بالبقاء ، فقد استوجب غضب الله

وقيل : جالس الحسن السلطان أربعين سنة ، فما تكلم بكلمة يرغب له فيها

عنها

عن سعيد بن المسيب - في زمان عبدالملك بن مروان - : لا تملأوا أعينكم
من سلطان الظلمة . إلا يانسكار بن قلوبكم ؛ فإنها تحبط أعمالكم الصالحة .

فصل

وعنه - عليه السلام - : من مشى مع ظالم أيعبه . وهر يعلم أن ظالم ، فتدخرج ن

الإسلام .

مسألة :

قال الوري : الفطر إلى وجه الظالم خطيئة .

قال ابن ديفار : من تحمى مرقاة السلطان احترقت شفقاه ولو بعد حين .

فصل

وقال بعض البلغاء : أقرب الأشياء : نصرة المظلوم ، وأنفذ السهام دعوة المظلوم .

وقال بعض الأدباء : ليس لأجائر دار ، ولا تعمّر له دار .

فصل

وقال بعض الحكماء : الظلم مسلبة الفهم ، والبغى مجلبة الفهم .

وقال بعض البلغاء : السلطان السوء يحيف البرى ، ويصلطع الدنى والبلد

السوء يجمع السفلى ، ويورث الملل والولد السوء يشين السلف ، ويهدم الشرف

والجار السوء يفتش الشر ، ويهتك السر .

فصل

روى عن النبي ﷺ - أنه قال : إن الله ليزع بالسلطان أكثر مما يزع

بأنقرآن

وعن الحسن : لا بد للفاس من ورّاعة والوازع : المانع . وزعته : كغفته .

فأنا أزعّه وزعاً وهو موزوع وأنا رارع . والوزع : كب النفس عن هوها .

قال الشاعر :

إذا لم أزع نفسي عن الجهل والصّبأ
لأينفعها على فقد ضرها جهلى

فصل

وعن النبي ﷺ - أنه قال : إن الله حراساً في السماء ، وحراساً في الأرض .
لحراس في السماء : الملائكة ، وحراسه في الأرض الذين يفيضون أرزاقهم بالذنون
عن الناس .

فصل

السلطان يذكر ويؤنث فمن ذكر ذهب إلى معنى الرجل . ومن أنه ذهب
إلى معنى الحجة . قال الله تعالى : « أَوْ كَيْفَ تَكْفُرُ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ » أى حجة .
وفي اشتقاقه قولان : أحدهما : اقساطه ، والآخر لأنه حجة من حجج الله تعالى على
خلقه ، والسلطان عند العرب : الحجة والله أعلم .

باب في الجبابة وما ينبغي لمن ابتلى بهم ويسمه

قال محمد جعفر : واعلم أنه يقال : إن الفتن على أبواب الجبابة كبإبواب الإبل ، أو كقطع الليل المظلم وقد نهي أن يؤتى إلى السلطان الجائر ولو ظفنت أمك تأمره بالمعروف ، وتنهاه عن المنكر ، مخافة أن تحتلجك الفتن دون ذلك والذي نحب لك إن غفل عنك هذا السلطان الجائر ، إن كنت بعيداً عنه : أن لا تقربه ، ولا تصانعه ، ولا تراسل إليه ، فإني أخاف عليك ، إن تعرضت لمخافة هواه ، أن تكون قد تعرضت من تقربه لما لا تقوى عليه . وأما أن تطالب رضاه بما يظمر لك من البشور والمودة له ، فترضية من ذلك بما يسخط الله تعالى ، والله تعالى قال : « وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ الْفَارُ » .

وأعظم من ذلك : أن تعينه على بعض عمله ، فتشركه في معصية الله .

فأسلم الأمور لك ، وأولاهها بك : البعد من هذا ، إن قدرت على ذلك ، ولا قوة إلا بالله .

وإن كنت في مملكة هذا الجبار ، وبلغت بقرب داره من دارك ، وخفت أن لا ينفصل عنك ، وأن تدهاك معه داهية في نفسك ومالك وأهلك وأولياتك وجيرانك ، فزرتة وتلقاه ، وصانته بمالك ، ورفق بمالك ، بما ترجو أن تدفع به من جرره وظلمه ، ما لا تقوى له عليه ، وأنت في ذلك مبغض له في الله . فكل ذلك حرام عليه . وأن ترجو أن تذكرن سالماً مع الله تعالى ، ومع ذلك فكن

مجتنباً بخمذك عند مقالك وفعلك ، أن تراقى في بعض المهالك التي تهلك بها عند الله تعالى في الدنيا والآخرة واستعن بالله ، فإنه لا ينجيك منه صواه .

قال محمد بن جعفر - فيمن أراد سفراً وخاف على نفسه ، العدو في طريقه .
وحضر خروج الأجناد ، أو بعض الفساق من اللصوص ، أو غيرهم ، ممن يظلم الناس .
فهل له أن يخرج معهم ، ويكون في رفقتهم ؟

فأى عليه بأساً ، إذا استزل عنهم في وقت ظلمهم ، وأنكر عليهم ذلك بقلبه ، فإن أمكنه أن لا يكون معهم ، فهو أسلم له

مسألة :

التصنع إلى السلطان الجائر جائز ، إذا كان ذلك لتقوية أمر الدنيا والآخرة ومن كان بين منافقين ، لا غفية له عنهم ، فله اقارؤهم ببشر حسن ، وملاطفة حسنة قولاً وفعلًا ، ويرهم أن ذلك تصويب لهم منه ، ويفارقهم في السريرة ؛ لأن التقية تسعة إذا خانهم .

مسألة :

وفي آداب ابن المنفع :

جانب المسخوط عليه ، والخصم عند السلطان ، ولا يجتمع وإياه مجلس ولا منزل . ولا تظلم له عذراً ، ولا تثن عليه عند أحد . وإذا رأيته قد بلغ في الانتقام ما يرجو أن يلين بعده ، فاهمل في رضاه عليك برفق وتلطاف .

ولا تسارّ في مجلس السلطان أحداً ، ولا تؤمىء إليه بحفك وعينك ؛ فإن السرار
ينحيل إلى كل من رآه من سلطان أو غيره ، أنه المراد به . وإذا كلمك فاصغ إلى
كلامه . ولا تشغل نظار عينك عنه بنظر ، ولا قلبك بحديث النفس . قال :
يروّعه السرار بكل شيء مخافة أن يكون به السرار

باب في التقية من الجبابة وغيرهم وما يسمع منها

يقال : تقية وتقات . وقرئ هما جميعاً : « إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتَ » . وقرأ الحسن ومجاهد تقية . والجمع التقات . وقد يكون التقات جمع التقى .

مسألة :

والتقية : جنة المؤمن . فلا دين لمن لا تقية له . قال الله تعالى : « إِلَّا مَنْ أَسْكَنَهُ قَلْبُهُ مُطْمَئِنِّ بِالْإِيمَانِ » الآية .

قيل : نزلت في ناس من المسلمين ، كان كفار مكة يعذبونهم ، حتى رجعوا عن الإسلام ، وقلوبهم مطمئنة بالإيمان . فكان رخصة .

وقيل : نزلت في هار بن ياسر ، أعطى بلسانه . فأنزل الله عذره ورسوله - ﷺ - وقال : إن عادوا فقد عذبه للمشركون ، حتى أعطاهم الكفر . وقيل : إنه ثالث ثلاثة . تعالى الله عن ذلك

وقوله تعالى : « وَلَيْكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا » نزلت في عبد الله بن أبي سرح ، جمع إلى الشرك وناخ به

وعنه - ﷺ - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه » نذكروا أن المآثم مرفوعة ، والعقوبات مدراة به .

وقال - ﷺ - : إن أصحاب الكهف كانوا يظهرون الكفر لقرمهم ، فيؤجرون على ذلك فيؤثرون أجرهم مرتين .

مسألة :

وقال مهر : لكم في معارض الكلام مفدوحة عن الكذب . أى سعة .
تقر : إياك فى مفدوحة من الأرض وندحة . والندحة : السعة . وأرض مفدوحة
أى بعيدة .

وكان يقال : لمصانع أحدكم بلسانه عن دينه .

وقال بعض الفقهاء : اند نفسك بمالك ، وافد دينك بدمك

مسألة :

والتقية على ثلاثة أوجه : وجه فريضة ، وجه توسع ، وجه لا توسع .
فأما وجه الفريضة ، فهو أن يخاف على دينه ، وليس له أن لا يبقى على دينه .
وهو فرض عليه .

وأما التقية التوسع ، فهو أن يخاف على نفسه أو ماله . فإن شاء مضى على
حقيقته ، ولم يعط من نفسه ما يطلب منه . فإن ناله شئ مجاز الفصل . وإن شاء صبر
على العدل

وأما التقية التى لاتسع ، فهو أن يخاف على منزلته الانتقاص ، وعلى عرضه الشتم ،
وأن ينقض به . فهذا ليس فيه تقية . وما ألزم نفسه على التقية من هذا ومثله ،
بما يتولد منه ، فهو لازم له ، وآثم فى فعله . فافهم منازل التقية .

وقد اختلفوا . فقول : التقية هى فى النفس دون المال .

وقول : فى النفس والمال جميعاً . وامله أكثر .

والتقية : إنما هى خوف العقاب والعذاب قبل وقوع ذلك .

مسألة :

وفي الحديث : إن مسيلة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب النبي ﷺ -
فقال لأحدهما : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟

قال : نعم .

قال : أتشهد أني رسول الله ؟

قال : نعم . فدخل سبيله

وقال الآخر : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟

فان : نعم .

قال : أتشهد أني رسول الله ؟

قال : إني أصم .

فأعاد إليه ذلك ، فقال كفايته في النبي عليه الصلاة والسلام : نعم . نعم . نعم .

وقال له : هو إلى أصم . فضرب عنقه

فبلغ النبي ﷺ - فقال : أما المقبول فوضي على يمينه وصدقه ، وأخذ

بفضيلة ، وميثاقه بالجفة . وأما الآخر فقبل رخصة الله تعالى ، فلا تبعه عليه

مسألة :

ومن أخذ الجبار ، أو بعض الكفار بالله ، فالزمه تصويبه ، وغلب على ظنه

أنه إن لم يفعل ذلك تته ، فله إظهار ذلك بإسائه ، وإنكاره بقلبه

وكذلك إن خاف منه الضرب المؤدى إلى تافه .

وإن خاف الحبيب دزن الحرب والقتل ، وأمن فيه الجوع والعطش المؤذنينه
إلى التلف ، فليس له قول ذلك ولا تصويبه .

فإن خاف أخذ ماله ، وكان في أخذه هلاكه وملاك عياله ، فله أن يقول .
وإن كان أخذه لا يضره كثير ضرر ، وله ما يقوته وعياله ، ويرجع إلى كفاية ،
فليس له أن يصبوب الكفر لأجل المال .

مسألة :

وإن كلفه جباية الخراج ، فعليه الحرب إن قدر .
فإن فعل ذلك كان ظالماً ضامناً ، شاذاً على عضده .

مسألة :

فإن أمره بضرب رجل أو قتله ، فليس له أن يحجي نفسه بتلاف غيره ،
ولا يفدى نفسه بمنزلها . وإنما يجوز له أن يفديها بدونها .

مسألة :

وإن أخذه بشرب الخمر ، وأكل الميتة ، فله فعل ذلك ؛ لأن الله تعالى قد أباح
ذلك للمضطّر .

فإن كلفه قذف المحصنات ، وأن يقول في أحد من المسلمين ما ليس فيه ،
جاز ذلك ، إذا خاف القتل ، أو الضرب المؤذى إلى الهلاك .

وقد أباح الله تعالى الكذب عند الاضطراب بقوله : « إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَتْلُوهُ »
مُطْمَئِنِّينَ بِالْإِيمَانِ » فمذره في هذه الحال وهو يقول : إن الله ثالث ثلاثة وهو

أعظم الكذب ؛ لأنه كذب على الله تعالى . فالكذب على المسلمين أيسر ، إذا لم يعرف المعارض .

وأما إذا عرف المعارض ، فليس له أن يقول ذلك ألا ترى أنهم لو قالوا : قل : إن محمداً يكذب ، وهو يعرف محمداً آخر ، يكذب على الله في تنزيل أو تأويل . فقال : محمد يكذب . وهو يعني محمداً الكذاب ، كان سالماً ..

مسألة :

قال قومنا : قيل بالإجماع : إنه لا يجوز لأحد أن يكفر بالله بلسانه ، إذا كان يعرف المعارض . وإن أكره ، وإنما يسمه ذلك ، إذا لم يحسن المعارض .

فإن كلفه الزنا وخاف العقل ، لم يجز له ذلك ، لأن الزنا ظلم للمرأة . فليس له ظلم غيره ليحیی نفسه .

ولو طأوعته المرأة ورضيت به ؛ لأنه ظلم لها ؛ لما يلحقها من الوب القبيح وإلثم العظيم ؛ لأن الله لم يأذن لها أن ترضى به . فرضاها بما لم يجعل الله لها الرضى به ، لا بصير غير ظلم . فلهذا ، كما لو رضى رجل أن يقتله هذا المأمور ، ليخص نفسه ، لم يكن له ذلك ؛ لأن الله لم يجعل له الرضى بذلك .

مسألة :

وإن أكرهت امرأة على الزنا ، فليها أن تمتك جوارحها وتضطرب . وليس كالرجال ؛ لأن الفعل منه ، والمرأة ليس منها فعل . ولا تحرم عليها إلا المطاردة ، وترك الاضطراب ..

مسألة :

وإن أخذوه بمال عظيم ، وعلم أنه يقتله إن لم يدفعه ، فلا يحزر له إلا أن يدفعه ، وعليه فدا نفسه بالمال ، وإلا كان عاصياً لربه ؛ لأن الله تعالى أوجب عليه أن تكون نفسه عنده أبر من ماله وإتفاق ماله في صلاح نفسه ولا صلاح أولى من فداها من القتل ألا ترى أن الفقهاء جميعاً ، أوجبوا عليه شراء الماء بالثمن الكثير ، مع وجرد البدل ، وهو الصعيد .

فإذا امتنع الماء بالفلاء ، لم يكن عليه أن يدفع في نفسه ، ما يخاف أن يضره إخراجها من ماله فإحياء النفس أولى .

وكذلك لو وجدته بماله الشرب وخاف الموت عطشاً ، إنه يشتريه بماله . ولا يقتلها وهو يقدر على فداها .

وكان على صاحب الماء ، أن يرد عليه فضل قيمة الماء في موضعه .

فإن كان معه أن الجبار يأخذ ماله ، ثم يقتله ، فعليه أن لا يافع إليه شيئاً ؛ لأنه يتلاف مالا في غير نفع ، فيأثم .

وإن كانت نجاته من الجبار بجميع ماله ، فعليه أن يحمي نفسه بما فار عليه .

مسألة :

وإذا أكره الجبار رجلاً على وطء امرأة بالقتل ، ففديها ، فعليه فداها . ولا حد عليه .

وكذلك ما أكره عليه من أموال الناس ، فعليه ما جنى بيده ، ويهدر دمه
ما كان عليه من حق الله ، فيما قد رأى الجبار ، يقتل ضاميه . ولا يفعل . وتروم
عليه بالسيف مختربا .

قال أبو حنيفة : يحد كما يحد لزمانى على غير إكراه . ثم قال : نرجع . فقال :
إن كان الذى أكرهه سلطان لم يحد . وإن كان غير سلطان حد . وهو قول
أبى يوسف .

قال محمد بن محبوب : إذا أكرهه غير سلطان ممن إكراهه ، كما إكراه
السلطان لم يحد .

مسألة :

ومن أخذ الجبار بال ، وليس معه إلا ودعة غيره ، فعليه أن يفدى نفسه بها
وبعضن . وليس له أن يقاتل عليها ، إذا كان معه أنه لا يتخلص من القتل ويؤخذ .
فلا يبقى هو ولا هى . وإنما يجوز له القتال عليها وعلى . له ، إذا كان بين الرجاء
والخوف .

فأما إذا كان العدو عشيرة ، وهو وحده . وليس من عادته أنه يغالب عند
القتال . منهم اثنين ، كان محاربة إياهم قتلا لنفسه .

فإن لم يجد إلا مالا غيره ، فله تخليص نفسه . في نسخة : فليس له تخليص
نفسه به إلا على صاحب هذا المال تخليصه من القتل ، إذ قدر .

وأيضاً فلا خلاف بين أهل العلم : أن من عدم الطعام ، وخاف الهلاك ، ولم يجد إلا مال مسلم ، إنه يأكل بغير رأى صاحبه ، وينجى نفسه من الموت .

واختلف فيه إذا وجد الميتة

وقول : يأكلها ، ولا يأكل مال غيره ؛ لأنه يوجب الضمان .

وقول : يأكل مال غيره ويضمن ، ولا يأكل الميتة

مسألة :

والفرار مما لا يطاق له من سنن المسلمين قال الله تعالى : « نَفَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْكُمْ » قال المعجاج :

لا عار لا عار من الفرار فقد فر نبي الهدى إلى الفار

الفرار ، والمفر لغتان .

وقيل : بالمفر : الهرب . وهو الموضع الذي يهرب إليه . ورجل فرور وافرأة

فرورة . الفر : الرجل الفار . وأفررتة : أبلجأته إلى الفرار .

والفر : مصدر فررت عن أسفان الدابة وفر فلان مما في قلبه . وفر فلان عن

الأمر الذي نفضه والفر : فره من الطيش والخفة .

باب في أيمان الجبارة

وأيمان الجبارة على وجوه كثيرة . وقد اختلف المسلمون فيها فمنهم من لم يرها لازمة للحلف بها ، احتجاجاً بقول النبي ﷺ : لا حنث على منقصب . وقوله ﷺ : ليس فاجر يمين .

وقال ﷺ : ليس لمفهور عقد ولا عهد .

وقوله ﷺ : رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه .

وقال قوم : من حلف على فعل قد فعله : أنه ما فعله ، أو على فعل مستقبلي : أنه لا يفعله ثم فعله ، فعليه الحنث .

مسألة :

ولا نية للظلمة ؛ لأنهم ظالمون . ولو قال الظالم : النية نيتي ، فلا ينفع هذا . والنية للحالف دونه ، إذا أضمر معنى من المعاني وحوله إلى غير ما أراد الظالم ، أو قال سرّاً متكاملاً به تمام الحروف وأشار بنية إلى غير ما أراد الظالم ، فلا حنث عليه في ذلك . وإنما النية لحاكم العدل ، إذا حكم بين الناس بحق ؛ لأنه إنما حلف بأمر الله ، فليس للحالف عنده أن يدوى نية ليهطل بها حكماً وجب عليه بأمر الله .

فإن حوّل نية كان ظلماً ، ولا نية له والنية لحاكم دونه والله أعلم .

مسألة :

وإذا أراد السلطان أن يحلف رجلاً فقال : أنا ليس أحاف . فإن أمرني
السلطان أن أحلف حلفت

فإذا أمره باليمين فقد أكرهه ؛ لأن أمر السلطان إكراه ، إذا خاف على نفسه
وماله . يقول في اليمين ، مكان والله : ولاه . يعنى أبا بكر وعمر - رحمهما الله - لأن
الله تعالى ولاه أمور المسلمين .

فإذا ادعى عليه ديناً عاجلاً ، وهو آجل ، حلف : ما على لك حق ، وحرك
لسانه في هذا الوقت .

مسألة :

فإن حلف بالحج ، وعليك كذا حجة إلى بيت الله الحرام ، حرك لسانه الذي
يقر بى . يعنى بعض المساجد .

فإن قال : الذى بمكة ، أضمر فى نفسه بعض من فيها من الرجال والمساجد .
أى أنه بمكة .

مسألة :

ومن قال : إني لا أبصر فحلف . وينوى : لا أبصر من لم يخاف الله عز وجل .

مسألة :

والسكره على طلاق أو عتاق ، لا يلزمه ذلك ؛ لقول النبي - ﷺ - :
لا طلاق ولا عتاق فى إغلاق . والإغلاق : الإكراه على ذلك . هو من أغلقت
عليه الباب ، فكأن السكره على ذلك قصر ، وأغلق عليه حتى قول .

مسألة :

وإذا أجبر الجبار رجلا على يمين ، فحلف ، لم يحنث .

وإذا لم يجبره عليها حنث .

وفي يمين المكره بالطلاق اختلاف .

وقيل : من أكرهه السلطان ، أو غيره على طلاق زوجته ، أو تلف ماله ،

فخاف على نفسه القتل فطلق ، فلا طلاق عليه ، إلا في قول جابر بن زيد : إنه

أو قعه عليه . وهو قول أبي حنيفة .

ومن خاف اليمين بالصدقة والعق والطلاق ، أقر بجميع ما كان له ، وخالف

زوجته .

فإذا حلف استرجع زوجته بشاهدين ، على الصداق الذي خالعهما عليه .

مسألة :

وعن أبي الشعثاء أنه قال ، وقد سأله جميل الفارسي ، أيام كان قطري على

البصرة ، يحلف الناس بالطلاق والعق وأوجب ماسمى منهما .

مسألة :

قال أبو المؤثر : من حلف كما يأمره السلطان أساء ، ولم يحنث . ومن لم يحلف

كما أمره حنث .

وذلك أن يقول له : احلف ما تعلم أين فلان ، وإلا فقلبك . فحلف بالطلاق

ما هو في بيته ، أو قال : احلف ما هو في بيتك ، فحلف ما يعرف أين هو . وهو

يعرف أين هو ، فإنه يحنث ؛ لأنه لم يحلف كما أمره

وقالوا : لا حنث عليه في زوجته ، إلا أن يسمى باسمها فيقول : فلانة امرأته طالق ، فإنها تطلق

وإن كان قد طلقها طلاقاً رجعياً ، ثم طلقها ، وسمى باسمها ، فإنها تطلق .

وإن خالعهما ثم حلف ، لم تطلق ، سمي باسمها ، أو لم يسم .

مسألة :

اختلاف الناس في حد الإكراه فروى عن عمر : أنه قال : ليس الرجل أميئاً نفسه ، إذا حلقتة ، أو أوثقته ، أو ضربته .

وعن شريح : أن القتل كره ، والضرب كره ، والسجن كره

وقال آخرون : إذا خاف القتل أو الضرب : الشديد وبه يقول بعض أصحابنا .

وفي الحبس اختلاف .

وقول : حتى يشار إليه بالسياط ، أو بالسيف والله أعلم .

مسألة :

ومن حلفه الجهار على حق له أو لغيره ، أو لله تعالى . فحلف خفث ، فإنه يلزمه

وإن كان ظانماً ، فلم يظلمه في ذلك في شيء ، حلف به ، مما هو عليه لله تعالى ، أو للمعبود . فإذا حث لزمه .

مسألة :

وأما من يظلم ، فهو على وجهين . فما كان من الفعل ، فإنه غير معذور فيه .

وذلك أنه قال له : اقتل هذا الرجل ظلماً ، أو ازن بهذه المرأة وهو كاره ،

أو اشرب الخمر ، أو كل الخنزير وإلا فتلاذك فهذه الأيمان ونحوها في الفعل .
فلا عذر له في فعلها .

فإن فعل شيئا من ذلك ، قد أخطأ ، وتجزئه التوبة ، إلا حقوق العباد ، فإنه
يضمنها وعليه في ذلك لأرش والصداق .

وأما الخمر والخنزير ، فإن كان ذلك يمسحه من القتل كالمضطر . فملى قول :
يحيي نفسه من القتل ، ويستغفر الله .

مسألة :

والوجه الثاني في القول دون الفعل . وهو الذي فيه المنذر . وهو أن يقول له :
بلغه عنى كذا وكذا ، مما يفضب الجبار ، وهو حق يقر له .

وإن أقر به ضربه . وإن أنكره حلقه ، فحلف تقية فرأى بمضمهم :
لا حفت عليه .

مسألة :

وإن حلف عون من أعوان الجبابة ، أو جندى رجلا ، وكانوا قد ملسكوا
البلاد ، وقهروا الناس ، ولم يقدر الرجل على الانتفاع منها ، وخاف العقوبة ،
فلا حفت عليه . والله أعلم .

مسألة :

ومن استحلفه السلطان ، ليدله على رجل أو ماله ، فحلف بالله : ماله به من
علم ، وهو يعلم مكانه ، فليحلف وليكفر ولا يدل على مسلم ، ولا كافر ، ولا ماله .

مسألة :

ومن حلف للخارص على أرض ، أسها لم تزرع ذرة ، خوفاً أن يخرصها عليه .
وقد كان زرعه ذرة ، فعلف بالله وبثلاثين حجة ، مخافة فصر به . وأخذ شيء من
ماله .

فقال أبو مالك : أحسب فيه اختلافاً . وأرجو أن لا حث عليه ، إلا أن
يكون هو أهدي نفسه إليهم ، من غير أن يرسل إليه .

مسألة :

ومن حلف على زراعة خوفاً أن يجعل عليه ما لا يطيق ، فعلف أنه ما أصاب
منها إلا كذا . وهو أدل مما أصاب ، فإنه يحث ، على قول جابر بن زيد ،
وأبي حنيفة .

وقال أبو مالك : فيها اختلاف .

وقال قوم : لا شيء عليه ، إذا خاف ظلمه ، أو ضربه ، أو رأى من ظلم ،
أو جىء بالسياط .

وقال قوم : إنه يحث .

وقول : لا شيء عليه .

وقول : إن أيمان الغيب حث ، والمخاطرة حرام .

مسألة :

ومن حلف خائفا فانطوف بخلاف أحواله .

قال بعض : جائز أن يحلف ، إذا خاف الضرب ، أو القتل ، أو هدمه بذلك .
وليس بعد القول ، لا للفعل .

وقول : إذا رأى من نكح عن مثل اليمين المأمور بها قد ضرب ، فيضرب ،
أو قيل فعخاف فحلف ، فلا حنث عليه .

وإن لم ير غيره أصابه شيء من ذلك ، على مثل هذه اليمين من هذا المحلف ،
فهو حانث والله أعلم .

مسألة :

ومن حلفه السلطان فقال : كل امرأة تزوجتها إلى كذا وكذا سنة ، نهى
طلاق فقال : نعم فلا شيء عليه . ولا طلاق إلا بتزويج . والله أعلم .

* * *

باب في السكن والعمار في بلاد الجور

قال أبو محمد : أجمع أصحابنا على جواز الإقامة للمسلم في بلد ، قد غلب عليه الجبارة ، وأن يعمر فيه الأموال ، ويزرع فيه الزرع ويفرس فيه الأشجار ، مع علمه بأنهم يأخذون منه مبيعيل الخراج من غير حق ، وأهمهم يستعينون به على ظلمهم وبفسادهم

قَالَ : وهذا جائز ، إذا كانوا إنما يعمرون ويزرعون لنفع أنفسهم ، وستر عيالهم ، وإصلاح أحوالهم للمسلمين أيضا

وأما إن كانوا يزرعون ويعمرون ، يذوون بذلك تقوية لهم ومعونة ، فهم عصاة الله في فعلهم .

ولا يحرم على المسلم أن يفعل ما ينال به منفعة ، وإن كان يعلم أنه يناله به بعض الظلم والذل ، كما يجز له أن يعمل لأهل الذمة ، إذا احتاج هملا ، يقال به عزاء ، يرفعه عن الفقر والمألة .

وإن كان في ذلك إذلال النفس ، واحتمال المكروه ، فيجوز للمسلم أن يحمل بعض الظلم والمكروه ، إذا كان نية أن يزرع لمنفعة نفسه ، وستر عياله

ولو لم يكن هذا المكان لا يجوز للمسلمين مفاداة أسرارهم من عدوهم ، إذا قدروا على ذلك ؛ لأن في ذلك تقوية وإعانة منهم على أنفسهم .

وقد أباح الله تعالى مفاداة المشركين في كتابه . وقد فعل النبي - ﷺ - يوم بدر بالعدو . ورجع قوم منهم فحاربوه ، ولم يكن نية - ﷺ - مودة لهم ، ولا تقوية على محاربه . وإما كانت إادته منهم القوية ، التي كان يرجوها منهم . والله أعلم .

مسألة :

قال محمد بن جعفر - فيمن أراد سفراً ، وخاف على نفسه العدو في طريقه ، وحضر خروج الأجناد ومض الفساق ، من الممرص أو غيرهم ، ممن يظلم الناس - هل له أن يخرج معهم الأنس ؟ فما أرى عليه بأساً ، إذا اتزل عنهم في وقت ظلمهم ، وأنكر عليهم ذلك بقلبه .

فإن أمكنه أن لا يكون معهم ، في وقت أخذهم للأناس ، فهو أسلم له - إن شاء الله .

* * *

باب في مصانعة الجبار بئال أو قال

وللرعية - إذا أشرف عليهم هؤلاء الجبارة، وخافوهم على أنفسهم وأموالهم - أن يعطوهم السمع والطاعة بالسنتهم ، وأن يصانعوهم على أنفسهم بما يذممون به عنهم في أموالهم .

ذلك على الجبار حرام ، وهو جائز لهم ، إذا علم الله منهم البغض انه عليه وكان ذلك على أحد التهمة .

وأما الزكاة فلا يجوز لهم أن يطوؤا إياها . فإن أخذها بعد السكيل ، لم يفن عنهم ، إلا أنه قيل : لا زكاة عليهم ، فيما أخذ من أموالهم غصباً قبل السكيل .

وإن أخذها بعد السكيل ، فعليهم زكاة ما أخذ من أموالهم غصباً ، وعليهم زكاة ما بقي للفقراء .

مسألة :

وإن كان هذا الجبار محارباً لأحد من المسلمين ، طالباً لهم ، فلا نرى لأحد من المسلمين أن يعميه في وقت محاربتهم على خراج يأخذ من الغنائم ، ولا بئال ، ولا بمقال ، ولا بشيء مما يقوى به على محاربة المسلمين .

قائل أبو المؤثر : لا يجوز معونة الجبارة ، سلماً كانوا ، أو حرباً .

مسألة :

وإن خانوا هلاك الباء . فالمسلمين أن يدفعوا عن أنفسهم وبلادهم وأموالهم ،
بما دفعوا إليهم من أموالهم .

ولا بأس عليهم بذلك - إن شاء الله - ولا على من أحذه من النفاس الأحرار
البالغين ، برأيهم وطيبة أنفسهم مالا .

ودفعوا إلى الجبارة . على ما وصفنا من الخوف على حريم المسلمين ، وأموالهم
ودمائهم . ولو كانوا في حد مفاضة لمسكر من عساكر المسلمين ؛ لأن هذا أعون
على المسلمين مما يصابون به منهم .

قال غيره : إن كان السلطان غالبا على الرعية ، وأخذ أموالهم ، واجترأوا
على الحسرم ، ودفعوا عن أنفسهم شيئا من أموالهم ، لم يقع ذلك موقع المعونة ،
ووقع موقع الدفع .

مسألة :

والغرضع إلى السلطان الجائر جائز ، إذا كان ذلك انتقوبة أمر الدنيا والآخرة .
ومن أيشى سلطانا ، وارتشى له ، دفعنا لجوره ، فجائز .

وإن أطعم السلطان وسقام تقية ، فجائز والله أعلم .

باب في دلالة الجبابة وما ينفع الدال

قال محمد بن جعفر: وليس لأحد أن يدل الظلمة على المسلمين، ولا على أموالهم.
ومن فعل ذلك، فهو شريك لهم في ظلمهم.

مسألة:

وإن طلب الجبار إلى رجل الدلالة إلى قرية ندله، فقتل في أهل القرية،
وأخذ أموالهم. منقول: إن كان هذا الدليل قد علم أن هذا الجبار، يريد أن
يقتل أهل هذه القرية، ويأخذ أموالهم ظلماً، ثم دله عليهم وعلى أموالهم، فهو
شريك هذا الجبار، فيما أحدث فيهم. والله أعلم

وإن دله عليهم، هو لا يعلم أنه يريد ظلمهم، فقد أساء، ويستغفر ربه ونرجو
أن لا يؤاخذ الله بفعل الجبار.

قال غيره: لا يرى لأحد أن يدل الجبار على أحد، لا يعلم ما يريد منه، ولا على
قرية. ولا يعلم ما يريد، إذا كانت عادة الجبار استباحة الحرم، وأخذ الظلم،
وطلب الخراج معروفاً بذلك

مسألة:

وفي جواب أبي الخوارى - فيمن جبره اللسان، وأخذ دليلاً على بلد،
فإن هذا الدليل يلزمه جميع ما أصاب ذلك البلد؛ بدلائمه من الحرق والقتل.
والله أعلم

مسألة :

قال ابن جعفر : هل لدايل الجبار المقهور على الدلالة : أن يزلهم عن الطريق حتى يهلكوا ، أو تهلك دوابهم ؟ وهل يجوز أن يفتالوم بالقتل أشدًا ، أو مجتمعين بالسيف ، أو ببعض الآفات ؟ وكذلك دوابهم ؟

فأقول : إنهم لا يبدؤون بشيء من ذلك حتى يدعوا إلى الحق ، فإذا امتنعوا وحاربوا . استحس ذلك منهم جميعًا في محاربتهم .

فإذا لم تكن محاربة ، وكانوا في قرية كما ذكرت ، فلا ينبغي أن يقتل أتباعهم إلا بعد الحجّة .

وأما أميرهم إذا كان قد دعا ، فقتل من دعاه ، جاز أن يقتل .
قال أبو المؤثر : لا أرى قتل الجابرة ، ولا قتل أحد من أعوانهم فتكًا ، إلا بعد الحجّة والمناصبة ، أو يبدأوا بالقتال .

مسألة :

قال أبو المؤثر : وإن سار الجبار إلى قوم يريد ظلمهم ، فما أرى بأسًا على الدليل أن يغويهم ، حتى يهلك الجبار ومن معه . والله أعلم .

مسألة :

فإن سأله عن رجل وعن بيته ، وهو لا يعلم ما يريد الجفدى بالرجل ، فأخبر به وببيته . فما أصاب الرجل من الجفدى وما أخذ من بيته ، فهو له ضامن ، عرفت ما يريد منه أو لم يعرف ، إلا أن يكون صاحب البيت أسطاه شيئًا من عنده . بلا جبر ولا قهر .

مسألة :

وقيل : من مضى به رجل ، فسأله عن رجل ، فأرشده عليه ، وكان جباراً .
فقتل الرجل ، وأخذ ماله ، فعليه الضمان والدية في نفسه

وإن كان المسترشد ممن لا يعرف بالجهل والظلم ، ثم أرشاه ، فلا ضمان عليه .

باب فى مقاصصة الجبابة وعما لهم

وإذا وجب على رجل لأعوان الجبابة وعما لهم وكتبهم ، حق وظلم منهم ، أخذ ذلك الرجل الذى عليه الحق ، فغصب منه مالا ، فله أن يرفع ذلك الحق الذى عليه ، بهذا الذى أخذه هذا الآخذ منه ، واغتصبه إياه .

وإن كان الفاسد له ، والظالم غير من له الحق ، فقد قال بذلك المسلمون ، ويبرأ من ذلك الحق الذى عليه وإيجابهم ذلك ؛ لأنهم كلهم فى الأصل شركاء ، وأتوان على الظلم ، والمتعاونون على الجور والظلم ، كلهم ضمنا ، وشركاء فى الغمان فإن قدر على شئ من مال أحد منهم ، أخذ منه مثل الذى ظلمه . وبالله التوفيق .

مسألة :

وقيل : إن حاجب بن الفضل أتى بشيراً ، فقال له : يا أبا الحكم إني كنت بهت هذه النخل التى على الوادى ، كل نخلة بستين درهماً ، وهو لها ثمن ، ولم يأكل منها حتى قتل . فما ترى ؟

قال : كنت تؤدى إليه فى جبابة الخراج ؟

قال : نعم .

قال : حاسبه بها .

مسألة :

وإذا اغتصب جبار ، أو عامل له من رجل مالا ، وأخذه بظلم . وللجبار أو لعامله على رجل آخر دراهم ، فجاز له دفع ما عليه إلى الرجل المقصوب منه ماله . وقد برى ، مما عليه للجبار أو لعامله ؛ لأنه رآه حين رآه ظلم هذا الرجل ، وقد وجب ماله عليه . وقد استحق أن يأخذ ما كان له ، وهو شاهد له بهذا الحق الذي له عليه . فلما كان هذا هكذا ، وجب عليه أن يدفع إليه ؛ لأنه يجب عليه أن يعينه على أخذ ماله من هذا الظالم وما عليه له ، فقد استحق على الظالم ؛ لأنه هو . تلك وإذا دفع إليه ، فهو موعود منه له . والله أعلم .

وكذلك إن رآه قتل رجلا ظلماً ، ثم مات ، ولم يعلم أنه خرج مما عليه للمقتول وله عليه حق ، فله دفع الحق إلى ورثة المقتول . وكل ذلك سواء . والله أعلم .

مسألة :

ومن غصبه الجبار دراهم أو غيرها ثم قدر له على شيء في حياة الجبار ، فله أخذه .

وأما بعد وفاته ، فإذا كان الجبار مروقاً بأخذ أموال الناس ، فليس له أخذ شيء منه ؛ لأنه بين الغرماء .

وإن اغتصب من ماله عيناً ، فليس له أن يأخذ من ماله عرضاً ، إذا تسدر على ذلك .

فإذا أراد أخذ حقه ، وقدر على شيء من ماله أخذه ، ثم احتج عليه إن أن من قفله

فإن أعطى الحق من نفسه ، وإلا تولى هو بيع ما ندر عليه ، واستوفى حقه
فإن كان الجباز قد مات ، أقام عدلان من المسلمين وكيلا للجباز ، يقبض
ما قدر عليه المقتصب ، فيبيعه ويقبض المقتصب حقه

مسألة :

وإذا أخذ منه خراجاً حياً ، أو دراهم ، ودخل بيته شيء من الحيوان ، مثل
شاة وأخذها . فنقول : يكون متمدنياً ؛ لأنه لم يدخل يأخذ مثل ماله وإنما أخذ
حيواناً . والذي له مثل ما أخذ منه من الحب والدرهم .

فإن دعا شاهدين ثقتين . فقال لهما : كم تساوى هذه الدابة والسلمة ؟
فقالا : كذا ، وأخذها بذلك الحق .

فمن أبى محمد : كره ذلك وقال : من باعه بذلك .

وعن أبي الحسن : كان يكره ذلك .

وأجاز قوم ذلك ومنهم أبو الحرارى .

مسألة :

ومن أخذ من جباز شيئاً من حق له ، ولم يقدر أن يعلمه فقالوا : يشهد له .
والإشهاد في هذا احتياط ، وليس بواجب

مسألة :

ومن لزمه ضمان لبعض أعوان سلطان عمان ، أو كتبايهم وأتباعهم ، فله أن
يحسبه مما أخذ منه سلطان عمان وولاته أو جهاته ، ويجعل ما يلزمه لبعض أعوانهم

عوضاً، مما أخذ منهم قوم آخرون، من جماعتهم وولاتهم وأتباعهم وكتبايهم ظالماً
وقد برى على قول أبي محمد .

وأما أبو الحسن، فلم يحجز ذلك وكرهه . فذاخذ بقول الشيخ أبي محمد،
وحاسب نفسه، وجعله عرضاً مما أخذ منه قوم آخرون بخائز ودو قول من أناويل
المسلمين .

بأن كان الذي يلزمه لهم الغمان قد مانوا ، فالمنى واحد .

مسألة :

فإذا كان له حق على عون من أتباع الجبابة فطله ، هل له أن يأخذ من ماله
بغير أن يحتج عليه ؟

قال : هم كفيرهم في الأحكام ، إلا أن ينزلوا بمنزلة القمية ، كان مثل الجبابة
الذين لا حجة عليهم ؛ لأنه معروف أنهم لا يدعونون إلا إلى الإنصاف . والله أعلم .

مسألة :

الحسن بن أحمد - في صبي كان ماله في يد إخوته ، في الجور عقد السلطان ،
ويراهم بتصرفون في ماله . وعنده أن ثلثة الأموال يدفعونها إلى السلطان ، ونفسه
تسكن إلى ذلك ثم ضمن لأحد من حواشييه شيئاً . ولم يعاين تسليم ماله من يد
إخوته إلى يد السلطان ، إلا أنه لا يدفع نفسه ذلك .

قال : هم شركاء على قول ومن قاصصه منهم ، إذا ظلمه أحدهم جاز له .

فإن قال له ثقة : إني قد صلت من عندي إلى أصحاب السلطان شيء فراقهم
فإذا كان يعلم أن ذلك الثقة قد ظلمه السلطان شيئاً ، وجعل له ذلك ، جازله .

فإن لم يعلم إلا من قوله . فقد يوجد أن همران بن حطان كان عليه ضمان
لبعض الجبابرة ، فادعى رجل من المسلمين على ذلك الجبار حقاً ، فخلعه وسلم إليه .
قول المصنف : يوجد أن الوليد بن عتبة ، استمدان النافع بن الأزرق . إلا
في المحاربة ، فلما رد إليه نافع مالا ، ما زاد على ما كان له من الدين ، وكوه رده
إليه ، ثم لا يتقوى به على المسلمين ؟ لأنه خالف بعد ذلك . فليقم همران بن حطان
فقال : إن عليه ديناً ، أو قال : ضماناً قيمة أربعة آلاف ، وأنا أدعه لك . فقبل .
والله أعلم .

مسألة :

ويوجد أن ابن روح كان عليه لبعض أسباب السلطان حق . فسأل أبا الحوارى
نقال له : هل كان ذلك الرجل يظلم أباك شيئاً من الخراج ؟
قال : نعم .

قال : سل أباك يجعل لك من القدي ظلمه . نزل الذي عليك له ، وقاصصه به .

مسألة :

وقال في المقاصصة : إنه يعلم من قاصصه ، إذا كان لا يخافه . وإن كان يتقى منه
تقية ، أشهد بذلك شاهدين : أنه قد استوفى حقه منه ؛ لأن الآخر عسى يرجع يقوب
والله أعلم بالصواب .

باب في أخذ الجبارة الخراج من الناس

مسألة :

واختلف في أداء الخراج .

فقول : يؤدي قبل أن يطلب .

وقول : لا يؤدي حتى يطلب .

مسألة :

ومن سلم إلى عون سلطان شيئاً ، خيفة منه . فهو حرام على العرن ، فإن قدر عليه يأخذه فهو ماله ؛ لأن العطية لا تثبت في القتية

وإن أعطاه من غير سؤال . فلا جبر لذلك ، فأحب أن لا يرجع يأخذه . والله أعلم .

قال وائل : لا يجوز لأحد أن يستخرج ما على قومه وعشيرته من الخراج للسلطان . ولأن يبذل نفسه للعذاب أعجب إلى من أن يقرب شيئاً من ذلك .

مسألة :

ومن كان مقيلاً أو غائباً ، وطالب السلطان أحداً من قرابته بخراجه ، فباعه له نخلة ، أو عبداً ، أو بقرة ، بثلاث مائسرى ، أو بفضه ، ثم قدم العائث أو المقتول ، فالبايع ضامن لكل ماتلف من ماله أو دوابه

فإن لم ينصفه ويعطيه وجهه ، فله أخذ ذلك من ماله أو قيمته . وله أفضل القيمة بين يوم غضب ، أو يوم استهلك .

مسألة :

فيمن يخف أن يطالبه السلطان باسم من الخراج ، ورجا إن طلب أن يؤخذ منه البعض ، فله أن يقول للعامل : أن لا يأخذ منه إلا نصف هذا الخراج ، إذا كان ذلك أروق به ، ولم يقصد إلى معونة إلى ظلم نفسه ، ولا إثبات حجة على نفسه .

وإنما أراد الإقضاء بماله ، ممن يخاف منه الظلم في نفسه ، أو عياله ، أو التزايد في ماله . وليكن الكلام بمعنى صرف الحسبكم عن الإناث .

باب في مبايعة الجبارة وسمايلتهم وغشهم

قال محمد بن جعفر : ومن اشترى من عند الجبار ، أو من عند أصحابه طعاما أو ثيابا أو دواب ، أو غير ذلك وقد علم أنهم يسلبون الناس قالته عن ذلك أحب إلينا .

وإن اشترى من عندهم شيئا ، وهو لا يعلم أنه مما سلبوا ، فلا ينصر تحريم ذلك ؛ لأنه قد يكون في أيديهم أموال لهم غير سلبهم .

مسألة :

وإن علم المشتري أو المعطى ذلك ، مما سلبوا من أحد من الناس ، فهو عليه حرام . وعليه أن يؤديه إلى أهله .

فإن لم يعرف أهله عرفه .

فإن لم يقدر على صاحبه ، تصدق به على الفقراء .

فإن جاء صاحبه خيره بين الأجر والفرم والله أعلم .

مسألة :

وإن جبره الجبار حتى اشترى ذلك الذي اشتراه ، فإن لم يعلم أنه حرام ، فقد أخذه

وإن علم أنه لأحد ، فليؤده لأهله على ما وصفنا

قال أبو الحواري : إذا لم يعلم أن ذلك الشيء اغتصبه الجبار من أحد

قال ابن جعفر : فإن أجبره حتى قال : إياه قد اشتراه ، وهو غير راض بذلك .
الشراء ، ولا مقيم له . فذلك البيع للجبار ، والثمن الذي قبضه منه ، هو له على
الجبار .

فإن لم يقدر على الحق من ذلك ، باع ذلك الشيء ، واستوفى من ثمنه ما أخذ
منه الجبار والله أعلم

قل أبو المؤثر : لا أرى أن تبيع السلعة التي اشتراها من الجبار ، واسكن
تأخذها بقيمتها . فإن كانت وماء لما دفع من الثمن ، أو أكثر ، فقد استوفى حقه .
وإن كانت أقل ، فبقية حقه على الجبار ، متى ما قدر عليه منه وليس عليه
أن يرد إلى الجبار الزيادة ؛ لأن الجبار قد رضى بذلك . .

فإذا اقتضى هـ . السلعة ، وأوجبها على نفسه بقيمتها ، فليعمل فيها ما يشاء ، من
بيع وهبة وغير ذلك .

قال غيره : نحب إذا أجبره على بيعها ، أن يرضى ببيعها ، حتى تكون له
السلعة بالبيع . فما زاد عليه من الثمن ، أخذه من ماله متى قدر ، ويكون له بقية
ثمنها .

قال أبو المؤثر : إن علم أن السلعة اغير الجبار ، فأكرهه الجبار على شرائها ،
ودفع إليه الثمن ، فلا يقبض السلعة

فإن لم يقبضها لم يضمها ، وماله على الجبار .

وإن قبض السلعة ضمنها لأهلها ، وحقه على الجبار

مسألة :

ومن دفع إليه السلطان دراهم لمشر من قفيزاً عجماً ، فله مغالطته في السكيل ،
والكن إن أعطاه العجم ، ولم يتفقا على ذلك ، فالدرهم عليه ، والعجم على
السلطان .

مسألة :

ومن طالبه السلطان ، فلا يجوز له أن يخلط في الحفظة حب الترمذ ، يفشه به ،
لأنه غش بقوصل به إلى المسلمين ، من غير أن يعلموا . وقد نهى عن الغش ،
ولا يخلط فيه الشمير أيضاً .

مسألة :

وفي موضع : ومن كان عليه خراج ، فله أن يفشهم بما يدفع ظلمهم عنه ،
وأما أن يفش الدرهم ، ثم يزنها فلا . وليس له أيضاً أن يفش الحب
والتمر بفش يبقى فيه ، فيتوصل إلى المسلمين ذلك ؛ لأنه إذا وضع فيه الحجارة
والخشب ثم كنزه ، فإنه إذا صار إلى المسلمين بوجه لم يجر ؛ لأنهم لم يعلموا بالفش ،
حتى رقعوا فيه .

وكذلك الحب ؛ لأنه إذا جعل في المساء حتى يزيد ، لم يزل في بعض بعد .
فأضى بهم في التراب والأنبارات ، فإنه يرجع إلى حاله الأول ، فلا يكون به ذلك
الغش بعد

وأما إذا أخطأ به ما يفسده ، ولا يخرج منه لم يحز ذلك ؛ لأنه يلزني على المسلمين
كرهاً ، أو يبقى طوعاً من غير علمهم بالغصب ، فيبيعون ذلك المسلم ، فيصير إليه
الغش ، ولا يحل لمن فعله .

مسألة :

ومن طرح عليه السلطان شاة أو جاعسة ، وكانت الشاة لمن طارحها عليه ،
وتعدى فعلى قول : يحز له أن يأخذ من لبنها وشعرها وصوفها ، بقدر غناه
في ذلك .

فإن كانت متعصبة ، ولا يعرف لمن هي ، فالدر قد قالوا : إنه بالعلم جائز ،
على قول أبي المؤثر ؛ لأن الدر عقده غاد ورائح .

وأما الشعر والصوف ، فأنه أعلم نقول : إنه جائز ؛ لأن ذلك لصاحب الشاة
والجاعدة ولا يجوز للمالك أن ردها إلى الغاصب ، ولا يملك له إنما عليه حفظها
لربها حتى يجده . فإن لم يجده أعطاها الفقراء . وإن غلب عليها أو اغتصب منه ،
لم يلزمه شيء . والله أعلم .

* * *

باب في الصلاة خلف الجبابة والأكل عندهم وأخذ الجائزة منهم

قال محمد بن جعفر : وأما الصلاة خلفهم الجمعة وغيره ، فجائز إذا أتوا بالصلاة في وقتها .

وكذلك كان علماء المسلمين ، يصلون خلفهم .

وقيل : كان جابر بن زيد - رحمه الله - يصلي خلف الحجاج بن يوسف .

وقال أبو المؤثر : صلاة الجمعة جائزة خلفهم ، في الأمصار المصرية ، إذا صلوا في وقتها بمحذوها .

وكذلك سائر الصلوات .

وأما إذا صلوا الجمعة ركعتين في غير الأمصار المصرية ، فلا يصلي خلفهم .

وأما من صلى خلفهم أعادها أربعاً .

مسألة :

قال الربيع : صلينا عند رؤوس الأنعام ، يعني الجبابة . فعند أذنابها أحق أن نصلي ، يعني الأنعام منهم من فارقنا فالصلاة خلفهم جائزة ما صلوا لوقتها .

مسألة :

ولا بأس بأخذ جائزتهم ، وقبول هديتهم ، وأكل طعامهم ، ولبس ثيابهم ، وركوب دوابهم وكل شيء منهم ، ما لم يعلم أنه حرام .

وقد أخذ ابن عباس عطايا ، ماوية ، وهو عنده ظالم .

وقبل جابر بن زيد جائزة الحجاج ، وكان يحبسها ويطلقه ، فجاز ذلك عندهم ،
إذا لم يعلموا حرامه .

وقد قبل النبي - ﷺ - هدية من أهدى إليه ، من ملوك المصارى قبل
إسلامهم . وأهديت إليه مارية ، أم ولده إبراهيم ، على ما بلغنا ، وقبلها وإن كانوا
ظلمة . فقد قبل النبي - ﷺ - ذلك من يد من أعطاه ، بحكم اليد ، ولم يسأل
عن أصل ذلك .

مسألة :

ولا بأس بأخذ دراهمهم نفقة ، عوضاً من الطعام ، لمن أعطاه ذلك من رهائن
وغيرهم

وقد كان أبو الحسن وغيره من الرهائن ، يأخذون الدراهم من السلطان ،
نفقة فيما رجعت عنه . والله أعلم .

باب فى توصيل الطعام والسلاح إلى الجبابرة

قال محمد بن جعفر : إذا كان الجبار وأصحابه حرباً للمسلمين ، فلا يجوز لأحد أن يبيع لهم شيئاً من سلاح ولا طعام ، يقولون به على حرب المسلمين ، ولا يدهم ، ولا يبيعهم على شراء ذلك .

وأما إن لم يكن فيه معونة على المسلمين ، فلا أرى فى بيعه لهم شيئاً .

وكانوا صلحاً للمسلمين ، وليس بينهم مناصبة ، فلا بأس بما يبيع لهم من الطعام والآنية والكسوة والمتاع .

وأما السلاح والخيل وآلة الحرب كلها ، فلا تباع لهم على حال من الحال ، فى حرب ولا سلم والله أعلم .

باب في شكايه عمال الجبابرة إليهم في الرعيه

هل يشكو أهمل الجبابرة إليهم إذا تعدوا عليهم وظلموهم ؟

قال : اختلف أصحابنا في ذلك

فقول : لا يجوز أن يشكو إلى أصحابهم ، لأنهم يمتدون عليهم ، ويعاتبونهم بما لا يستحقون ذلك .

وقال : وعليهم ضمان ما نال أصحاب العمال من أصحابهم ، إذا كان يعرفهم بذلك ولو لم يزيدوا في الشكايه على فعلهم وظلمهم إياهم .

وقول : يجوز أن يشكو إلى أصحابهم ، ويرفعوا إليهم جورهم عليهم ، إذا كان قصدهم أن يزيلوا ذلك عنهم ، ويزيدوا عليهم في الشكايه ، ما لم يكن منهم من المل الذي يستحقون به للشكوى . فالحقهم من أصحابهم ، فلا شيء على الشاكي . والضمان عند هذا على من زاد عليهم في الشكايه ، ما لم يكن منهم من الفعل .

قيل : إلى من يشكو ؟

قال : إلى من هو أعلامهم يدأ وأفوى عليهم ، أو من يرجع أمرهم إليه .

قال أبو سعيد : الدليل على إجازة الشكايه قوله تعالى حكايه عن يوسف : « هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي » ويوسف عليه السلام لا يقول ما يكون به مأثوما . وقوله تعالى : « وَلَمَّا انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ » وذلك إذا لم يزيدوا في شكايتهم .

مسألة :

وهل لمن في القرية من الغرباء وأهلها ، ممن لم يجز عليه منهم ظلم ، وليس له مال فيلحقه جور منهم ، أن يصحب من يشكو ، أو يكون مع الناس ويتكاثروا به ؟

قال : لا .

قيل : فإن وصل معهم ، وأخبر بما يعلم من هؤلاء العمال ، من الجور على الرعية ، على سبيل الشهادة ، أو وجه الاحتساب والفضب لله ، على سبيل الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؟ وأرجو أنه قال : هذا جائز .

قيل : فإن لم يعلم صحة ما شكوا ، ولم يعلم ما يحوز له أن يشهد به ، ويخبر ، وكان في جملتهم ، ولم يتكلم بشيء .

قول : أكرهه له ؛ لأنهم يتكاثرون به ، ويكون مينا لهم على فعل لا يعلم صحته ، إلا أني قد أخبرني إبراهيم بن إسماعيل بن هود : أن عبد الله بن محمد بن محبوب أجاز له اتباع أهل لوى ، في شكاية عاملهم إلى سلطان الدولة عليهم ، ولا يتكلم ولعله قد عرفه ما قد علم منه .

باب في الشهادة والأحكام إلى الجبارة

قال محمد بن جعفر : من كانت عنده شهادة ، فطلب إليه أداؤها إلى الجبار ، فيختلف فيه .

أما بعض فيقول : إن على كل شاهد أن يشهد بما علم من الحق ، حيث طلب منه صاحب الحق : أن يشهد له به .

قال أبو المؤثر : من كانت عنده شهادة ، يشهد بها عند الجبار ، إلا أن يعلم أن الجبار يظلم المشهود عليه ، ويحكم عليه ، بغير حكم الله فيما شهد عليه به ، فلا يشهد معه على ذلك .

ويقول لطالب الحق : اطلب حقتك إلى من يحكمك بك بالحق ، حتى أشهد لك معه .

قال أبو الحواري : إذا كان يعلم أن الجبار يحكم بغير أحكام المسلمين ، لم يكن للشاهد أن يشهد معه .

قال غيره : إن الشاهد لا يخاطر بشهادته ، ولا يشهد إلا مع من كانت أحكامه جارية بالعدل معروفا بذلك . فتي كانت أحكامه يرتاب فيها ، ويخاف منه ، أو يتهم ، لم يخاطر الشاهد بشهادته .

وقول : ليس عليه ولا له أن يؤدي الشهادة ، إلا حيث يقام العال فيها ويتظاهر أحكام العدل ، وأما لا يحكم بباطل ، ولا يميل في أحكامه .

وقول : ليس عليه ولا له ، أن يؤدي الشهادة ، إلا حيث يقام العدل فيها ،
ويتظاهر أحكام العدل ، وأنه لا يحكم بباطل ، ولا يميل في أحكامه .

مسألة :

وأحكام الجبارة غير لازمة لمن كرهها من أهل الحق ، ولم يرها من أهل
العدل ، إذ لا طاعة لهم على أحد وإنما هم ظلمة فساق قال الله تعالى : « ولا تطع
منهم آثماً أو كفوراً » فكل حكم كان من أهل الجور والجبارة مخالفاً للحق ،
فلا يجوز .

وأما ما كان موافقاً للحق ، فلا يدخل في نقضه من جاء بعده

مسألة :

ولو أن جباراً أو حاكماً جباراً ، كاتب رجلاً ، أو امرأة . أنك احكم بين
الناس بالحكم بالحق والعدل ، كان جائزاً للأمر بفعل ذلك ؛ لأنه إنما أمره بما هو
واجب عليه ؛ لأن أمره له ليحكم بين الناس بالحق والعدل ، هو أمر بالمعروف ،
ونهي عن المنكر . وهو واجب على الناس . فهذا الجبار إنما أمر هذا الرجل بما
هو لازم له فعله . فعليه أن يحكم بين الناس بالحق ، وينصف بعضهم من بعض ،
كان بأمر الجبار ، أو بغير أمره ، ما وجد السبيل لذلك .

وإذا لم يفعل ذلك إلا بالقهر للناس ، أو بهيبة الجبار ، أو بمكانة الجبار ،
أو برفع الناس إلى الجبار ، أو حاكم الجبار ، أو بمعونة الجبار له على ذلك ، بالقهر
منه لهم والخس ، أو غير ذلك من العسوبة ، أو بمنع الناس عن التعصيف ، حتى

ينصفوا بعضهم بعضاً ، لم يحجز له فعل ذلك ، فكان هالكاً بذلك ؛ لأنه عاضد الجبار ، أو حاكم للجبار بما ليس للجبار فعله ، بما لم يأذن الله تعالى به ، ولم يحذل له في ذلك سبيلاً ؛ لأن الجبار إنما هو واحد من الرعية .

وليس للرعية أن يقهروا الناس بالحكم ، ولا يعاقبوا من امتنع بالقهر ؛ لأن العقوبة إنما هي للحاكم العدل خاصاً دون غيره . فمن قصد فيه إلى إعانة السلطان فهو آثم وإن فعله ؛ لأن الله تعالى أذن له فيه ، فهو فيه مأجور .

وإن لم يفعل أحد الخصمين ، فليس له حبسه ؛ لأن الحبس عقوبة . وليس للرعية أن يعاقبوا .

مسألة :

وعن أبي الحواري - في سلطان جائر ، يولى رجلاً من المسلمين في بلد ، في أخذ الحقوق للناس ابعضهم بعض .

قال : جائر . فله أن يحبس على المنكر ، ويعاقب عليه ، إلا الحدود ، فليس له إقامتها ، ولا التصاص في الدماء ، بأمر السلطان .

وأما الأحكام بين الناس ، ولأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والإصلاح بين الناس ، فهذا طاعة الله عز وجل ، ولا يجوز في الجناية .

وقالوا : يجوز للقاضي ما لا يجوز لغيره من الجناية . والقاضي يتطوع بالحكم عنده ، ولا يرفع إلى السلطان .

قال : وقد بلغنا أن موسى بن أبي جابر ، كان قاضياً لراشد الجليلداني ،

وأُنكر ذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله الغزير . وقال : من نقل ذلك ، فقد ركب ذنباً ، وقال منكراً وزوراً ؛ لأنه طعن على إمام المسلمين . وسوء الظن بالمسلمين من الكبائر .

قال موسى : كان في ههنا إمام أهل زمانه في العلم ، فآله كان إذا وصلوا إليه وسألوه أن يقضى بينهم فعل .

مسألة :

والحكمة إلى الذين عادتهم الجور ، وظلم المرفوع عليه ، والرافع والآخذ بغير ما يلزم لا يجوز . فإن لم يعرفوا بذلك ، فقوم أجازوا فما قد ازم الخصم الحجة ، له أو عليه حق يعلمه خصمه ، أو غصبه شيئاً ، فيرفع إليه كالمعاونة في أخذ حقه ، كما يستعان بهم على الاصوص .

فأما ما كان الحكم فيه بالرأى ، واختلاف الفقهاء فيه ، وما يكون الاعوى إلى المرء من قبل غيره ، في ميراث أو غيره ، فلا يرفع فيه إليهم ولا يجوز حكمهم لأن للخصم أن يأخذ بغير ذلك الرأى . وليس رأيهم ذلك حجة على الخصم .

مسألة :

وإن طلب مظلوم إلى جبار ، فأوصله إلى حقه ، فأرجو أن لا بأس عليه ، إذا لم يعتمد على المرفوع عليه .

وإن تعدى ضمن الرافع ، بعد ما تعدى الجبار على المرفوع عليه ، بقدر ما تعدى الجبار على المرفوع عليه .

مسألة :

ومن حكم للجبار بـبشير حكم المسلمين ، أو أوجب ما لا يلزم في الأحكام ،
فعليه الضمان .

وإن حكم فيما لا يجوز له الحكم به ، مما فيه الاختلاف بالرأى ، ضمن ما أزم
نفسه ؛ لأنه ليس له في الأصل حكم .

وإن أجبر على طاعة ، أو عاقب من امتنع منها ، ضمن ما أصاب من ذلك ،
من حبس أو غيره .

قال : فإن حكم بما قد قامت به الحجة عنده ، تلعم على خصمه بالحق الذي
قد لزمه لخصمه ، لم يلزمه ضمان والله أعلم .

مسألة :

وعن بشير قال : إذا كان الذى عليه الحق يعلم أن الحق عليه المرافع ، فلم يعطه
إياه ، فلا بأس أن يرفع عليه إلى السلطان الجائر ؛ أملا يذهب حقه .

فإن كان المرفوع عليه ، لا يعلم أنه عليه له شيئاً ، وعنده عليه شاهدا عدل ،
يعلم هو عدالتهما ، فله أن يستعدي عليه إليه ؛ لأن الحجة قد قامت

فيل له : فهو عنده أن الشاهدين شهدا عليه بباطل ، كيف تكون
الحجة عليه ؟

قال : إذا كانا عدلين معه من قبل الشهادة ، فقد لزمته الحجة .

فإن كان لا يعلم عدالة الشاهدين ، فليس له أن يرفع عليه ، ولو كانا هما مع
الرافع عدلين ، حتى يعلم أنهما عدلان مع المرفوع عليه .

مسألة :

وليس لأحد من الجبابة أن يجبر الناس على حكم برأى مختلف فيه ، ولا على
الناس أن يطيعوه فيه ، وعليهم طاعته في الحكم الذى فى كتاب الله والسنة
 وإجماع الأمة .

وليس لهم أن ينزعوا عن حكم الجبابة فى ذلك ، إن حكموا عليهم بشهادة
من صحت عدالته ، عقد ثقة أهل ملته من الأمة ، أو من أهل الذمة ؛ لأنه ليس
للناس مخالفة أحد فى شيء من الأحكام ، وإن كان اطاعة الله مخالفا .

وإنما لهم أن يخالفوه فيما ليس عليهم له طاعة ؛ لأنه إنما يحكم بالرأى على
الناس الذين تلزمهم طاعتهم ؛ لأن حكم أولى الأمور ، الذين تلزمهم طاعتهم بالرأى
لاحق بأحكام الفرائض المفروضة فى كتاب الله تعالى ؛ إذ فرض الله تعالى على الناس
طاعتهم ، ما لم يظهر خلافهم لدين المسلمين ، بوجه من الوجوه .

مسألة :

ومن رفع كتاباً إلى سلطان جائر ، بإصاف رجل فأحضر فإن لم يظلم ، فلا
أرى عليه إلا القوبة ، إلا أن تسكون له أجرة وغلة معلومة ، ففعله عن ذلك ،
فأخاف عليه الضمان .

مسألة :

والرفمان إلى السلطان الجائر فيه اختلاف ، منه ما على السلطان إنكاره ، ولا يرفع إليه فيه . ومنه ما عليه إنكاره ، ويرفع فيه إليه ، إذا أمن منه الجور في ذلك على المرفوع عليه وذلك عادته .

فإن تعدى هو بعد ذلك ، فلا ضمان على الرافع وذلك مثل رجل ، يرى رجلا يشرب خمرآ ، أو السلطان عليه إنكاره ، فله أن يرفع إليه عليه .

وأما ما يجب على السلطان إنكاره ، ولا يجب فيه الرفمان إليه . فذلك مثل ذلك له على رجل حق ، من قبل أبيه ، فليس له أن يرفع فيه إلى السلطان ، حتى يعلم أن المرفوع إليه يعلم ذلك الحق ، ويشهد به شاهدا عدل ، يعلمهما المرفوع عليه .

وليس للرعية أن ترفع إلى السلطان الجائر ، فيما يوجب الحدود ، مثل الزنا والسرقة وعصيان المدرة . ولا فيما يكون الحكم فيه بالرأى ولا فيما يعلم أنه يجوز فيه ، ويعتمد على المرفوع عليه ، والرافع ، والبيئة .

وكذلك أيضا لا يرفع إليهم في الجنايات مثل الضرب وغيره ، ولا يرفع إلى الذي عادته الجور ، مثل النادة وغيرهم واسكن يرفع إلى حكاهم فيما يسكون فيه واحد .

واختلفوا في ذلك أيضا .

فقول : لا يرفع إلى فساد أهل القبلة .

وقول: يرفع ذلك ، ولا يريد بذلك الشد على أعضادهم، إنما يريد الاستعانة بهم على حقه والله أعلم .

مسألة :

فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون الرغمان إلى الجبار ، لا يجوز في كل شيء ؛ لأن في ذلك التقوية له .

قيل له : لو كان فيه تقوية ، لكان للمستعين ببعض فساق الرعية على غيره ، في أخذ حق عليه ، أو في أمر بمعروف ، أو نهى عن منكر . وقد قواه على فسقه ، ولو توهم ذلك من توهمه .



باب في أخذ جوائز الجبابة من الخراج وغيره

قال محمد بن جعفر : ولا بأس أيضا بأخذ جائزتهم ، وقبول هديتهم ، وأكل طعامهم ، ولبس ثيابهم ، وركوب دوابهم ، ما لم يعلم أن ذلك حرام .

مسألة :

وعن الذي يدخل في همل السلطان ، يعطونه على عملهم أجراً ، هل عليه مع التوبة أن يرد ما أخذ منهم ، إذا كانوا يعطونه على العون لهم في مظالم العباد ؟ قال : إن كان هذا الرجل مستحقاً لما دخل فيه ، فليس عليه رد ما أخذ ، وعليه التوبة من ذلك .

وإن كان محرماً للدخول في هملهم ، والنصر لهم في مظالم العباد ، كان عليه رد ما أخذ من هذا السلطان . وذلك مثل النائحة إذا أرادت التوبة ، كان عليها رد ما أخذت ، إذا قوطعت على ذلك .

وأما ما أعطيت النائحة بغير شرط ، فإنما عليها التوبة ولا رد عليها لما أخذت على من أعطائها .

وكذلك هذا الداخل في همل السلطان ، إذا قطعوا له على ذلك العمل أجراً ، وهو يرى في دينه أن ذلك حرام .

وإن قطع له السلطان عليه أجراً مسمى ، ثم أراد التوبة ، فعليه رد ما أخذ من ذلك الأجر .

وأما ما أعطاه السلطان بغير أجر معروف ، ولا شرط معروف ، وإنما عليه رد ما أخذ من المظلومين . وليس عليه رد ما أخذ من السلطان ، إذا كان إنما أخذ بغير شرط ولا أجر مسمى .

قال غيره : هذا معناه في قول .

وقول : إنه إذا كان الدخول في الديوان ، إنما هو على الظلم للعباد والمعونة على ذلك ، فأخذ منهم أجراً ، وأخذ ذلك الأجر ، على الدخول في الظلم ، والمعونة على الظلم ، فعليه رد ذلك .

مسألة :

ومن حمل للجباية شاهراً ، لم يحزله التوبة إلا علانية .

وقالوا في المحرم لما يركب : إذا قال : أستغفر الله من جميع ذنوبي ، نزلت التوبة .

ومن كان حادثه ظاهراً ، كانت توبته ظاهرة . وإن كان سريرة ، أجزأته السريرة .

وإن دخل مع الجباية ، فأخذ شيئاً من المظالم ، فعليه ردها .

مسألة :

ومن جَبَى لهم الخراج ، وتسمى بولايتهم . وكان معه جنس ، يقتضى بهم لخراج من أهل بلده ، ثم أراد التوبة ، فعليه رد ما اقتضى وأمر ، لا غير ذلك . والله أعلم .

مسألة :

وإذا كان العامل محرماً لما ركب ، مما يلزم فيه الضمان ، والمعمول له مستحقاً ، فالضمان على العامل دون المعمول له ، فيما صار إليه من عند العامل ، مما ظلمه من الناس دون العامل .

وإن كانا كلاهما مستحقاً ، فلا ضمان على أحدهما .

وإن كانا محرّمين فهما ضامنان .

فإن صح مع العامل ، أن المعمول قد أدى إلى أصحاب الحقوق حقوقهم ، التي ظلمها له ، زال عن العامل الضمان . والله أعلم .

مسألة :

وعون العامل إن قبض للعامل ، فعليه الضمان . وإن أدى العامل أجرى عن العون .



باب فى أموال الجبابة

القاضى نجاد - : إن أموال الجبابة على أربعة أقسام. أما ما كان من جباياتهم،
ففيه ثلاثة أقوال :

قال : لا يجوز لأحد التعريض بها ، ولا الدخول فى سببها ، وأنها أموال
موقوفة حشرية .

وقول : إن الإمام يفرقها على الفقراء دليله : فعل عبد الله بن يحيى طالب
الحق ، لما استولى على خزائن اليمن ، ففرق كل ما وجد فيها على الفقراء .

وقول : ينفذها الإمام فى عز الدولة ، ودليله على ذلك فعل على بن أبى طالب،
لما استولى على جباية طلحة والزبير من البصرة ، فرّقها على أصحابه .

وقيل : إنهم كانوا اثنى عشر ألف رجل ، فوق لـكل واحد منهم خمسمائة
درهم .

مسألة :

وفى موضع : واختلفوا فى بيوت خزائن الجبابة من أهل القبلة ، إذا صح
أنه من جبايتهم .

فمن أبى معاوية : فعلى ما ذكرناه .

وعن أبى عبد الله - فى المسلمين، إذا ظهروا على الجبابة ، فما وجدوا فى بيت
ما لهم ، وصح من جبايتهم ، واحتاج المسلمون إليه ، جاز لهم أن يأخذوه وسمعنا
قولا . وهو فعل ابن يحيى .

أبو الحوارى - وفيها قول آخر : وهو المعمول به ، والمجتمع عليه . إن ما فى بيوت الجبابرة هم أولى به ، وورثتهم أولى .

وبلغنا عن المرداس بن حدير : أنه مر به مال من جباية الجبابرة ، فمحمولا إلى عدوهم الذى خرجوا عليه ، فأخذ منهم عطاءه . وقال لأصحابه : من كان له عطاء فليأخذ عطاءه . ولم يعرض لما بقى من المال .

وقول : ما وجد فى أيديهم - أو فى بيت ما لهم ، من مال ، أو سلاح ، أو طعام ، أو خيل ، فهم أولى به وورثتهم . ولا يحل أخذ شيء من ذلك ، إلا أن يصح ظلمهم فيه لأحد من الناس ، ببينة عدل . فزرد الظلّامة بعينها وصنعت بالبينة العادلة ، بوزن أو كيل ، أخذ ذلك لأهل الظلّامة ، مما وجد فى أيدي الجبابرة ، أو فى بيت ما لهم ، وهم أولى به . أحسب أن هذا قول محمد بن محبوب .

القاضى نجاد : والفظر يوجب عندى ، إن كانت الدولة فقيرة ، والإمام محتاج ، فله أن يستعين بها على عز الدولة . إن كان غنيا عنها ، غير محتاج إليها ، أن لا يعترض لها ، ولا يدخل فيها . والله أعلم .

وأما أموالهم التى هى لهم ، فلم نعلم أن أحداً من المسلمين أجاز شيئا منها .

مسألة :

وأما ما أخذ منهم ، من كراع ، أو خف ، أو سلاح ، أو أوقية ، فجاز أن يستعان عليهم به .

فإن تلف فى الحرب ، ففيه اختلاف .

فقول : الضمان عليهم فيه ؛ لأنهم أخذوا بأثر وسنة كذا - عن أبي مردود .

وقول : عليهم الضمان ، وهو في بيت المال .

وإن تلف بعد الحرب ، فلا ضمان فيه عليهم ، إلا أن يكونوا عرضوه للضياع ،
فعلهم الضمان .

فإن كان الذي لهم الضمان خارجين من المصر ، فرق على الفقراء .

وقول : يباع ويفرق ثمنه على الفقراء

والذين رأوا بيعه ، دليلهم قول المسلمين في رجل غيبى بن جعفر وسيفه :
باعوا جميع ذلك ، وأنفذوا به إلى ورثته .

قال : وعقدى أنهم فعلوا ذلك المال ، إن عرف ربه .

مسألة :

القاضي : والضرب الثالث : هو ما وجد للجباية وأعوانهم وكسبهم
وخداسهم ، من مال ، من غير أن يعلم أنه من جباياتهم . فجائز لمن ظلموه ، وأخذوا
من ماله ، أن يقاصصهم بما أخذ منهم ، منه أحد ، من أصحاب سلطانهم ، سلطانهم
وولانته وحجته ، ويجعل لما لزمه ابعض أعوانهم عوضاً ، مما أخذ منه ، أحد منهم
قوم آخرون من جماعتهم وولائهم . وعرف قول الشيخ أبي محمد - رحمه الله - ولم يجز
ذلك الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - والله أعلم .

مسألة :

القاضي نجاد: والقسم الرابع لم أفسره لتقصدي إلى طلب غيره . وبالله التوفيق

مسألة :

وإذا جَبَى السلطان من الفاس جباية ، على وجه الصدقة ، وأخذ العشر منهم ، وظهر عليه المسلمون ، رمعه مال لم يأخذه .

فإن عرف الذين أخذ منهم ، رد عليهم وإن لم يعرفوا ، فرق على الفقراء .
فإن قال ورثته : هذا مال أبيها ، وقامت البيعة ، إن الجباية التي كان يجبيها ، كانت توضع في هذا البيت ، فرق ذلك المال على الفقراء ، إلا أن يجي . ورثته بالبيعة : أن هذا المال لهم .

مسألة :

ومن أخذه السلطان حباً له وغيره ، وخلطه في الأنبار ، ثم قدر عليه أربابه ، وحضروا جميعاً ، وعرف كم لكل واحد ، فاقسموا بينهم ، عن تراضٍ منهم ، وإباحة لبعضهم بعض ، على قسمة العدل فأرجو أن لا ضمان عليهم في ذلك ، وإن لم يكن على ما وصفت ، وكان القادر على الأخذ دون الكل ، لم يجوز لأحد شيء من ذلك ؛ لأنه لا يعرف جبيته بعينه . فليس له أخذ مال غيره ، من عند مال الناصب والله أعلم .

مسألة .

ولا يجوز لأحد أن يأخذ في أنبار السلطان ، من الحب والتمر وغيره ، ويفرقه على الفقراء . وذلك حرام .

ومن أخذ شيئاً ضمنه لأربابه . وإنما يجوز ذلك في الحكم ، إذا امتولى على خزائن الجبابة ، وكانوا هم القوام لمال الأغنياء والفقراء ، كالوكلاء في ذلك .

فإذا لم يعرفوا لذلك المال رباً ، فرقوه على الفقراء ، كما أنه لو مات رجل لا وارث له ، أخذوا ماله ، وأغذوه على وجهه ، ولم يتركوا الأشياء تضيع وتهمل .

وأما الرعية فليس لهم في الأحكام ذلك ، ولو كان ذلك جائزاً للعموم وسائر الرعية ، لجاز لهم ذلك ، حيث وجدوه ، ولكانوا إذا أحضروه حباً بين الناس ، فوثبوا على الزكاة ، فأخذوها ، جاز لهم ذلك . فهذا لا يقول به أحد . ولو كان إمام ، جاز له أن يأخذ برأى أرباب الزراعة ، وبغير رأيهم ، يأخذ أموال الحشوية . وما كان من وصية لمن لا قبض له ، ودفع ذلك إلى أهله . وليس ذلك بغير الأئمة . وبالله التوفيق

مسألة :

ومن كان له حق على جبار ، لم يجوز أخذه منه ، من موضع جبايته ، ولا أنباره الذي هو مريض غصبهم وظلمهم فيه . وجائز له قبض حقه ، من غير ذلك للموضع ، ومبايعتهم ومؤاكلتهم ومشاربتهم ، إذا لم يعلم حرامه .

وإن باعوا حباً أو طعاماً ، أو دابة ، جاز شراؤه بالحكم ، ولو علم حرامه لم يجوز بحال . ولولا ذلك لم يجوز من هتان شي ، ؛ لأن اليوم أكثر من بهتان غاصبون لأعدوان الظالمين ، أو همال أموال مقتصبة ، وأهل ربا ، أو همل مختلس ، أو في شبهة ولبس .

مسألة :

ومن أودعه قائد من سلطان عمان حاراً ، ثم رأى قوماً من بعد ذلك يظالمون من القائد ، ويقولون : إنه سلبهم حاراً أو غيرها ثم رد الرجل الحار إلى القائد ، ثم شجر في قلبه قول القوم . فلا يلزمه في الحكم شيء ، حتى يصح أن الحار لهم ، وقد دونه إلى من أودعه إياه والله أعلم .

مسألة :

وعن الرجل يأتي بالدرهم ، فيقول : إنه أخذها من الديوان ، أو يقول : إنه أخذها من الفقة . وهو من يعرف في عمل المسلمين .

قلت : هل أبيه ؟

قال : نعم . لك ذلك ، إلا أن يقول : إنه أخذها من الخراج .

مسألة :

فيمن طالبه السلطان بالخراج فأعطاهم ، فأخذوا منه ومن غيره ، ووضعوه في موضع . ثم ردوا عليه بقدر ما أخذوا منه ، بعد أن خلطوه بمال غيره .

قال : ليس له أن يأخذ من هذا شيئاً ، إلا عن رأى الشركاء ، المخلوط ماله في ذلك ، إذا علم الحكم . وما أخذ من ذلك ، فهو مضمون عليه لجملة الشركاء ، إلا بمقدار ما كان له من المال .

وقيل : يأخذ منه جفس ماله ، إن قدر عليه ، ولا يأخذ فرق ذلك ولا دونه ؛ لأنه إذا أخذ فرق ذلك ، علم أنه أخذ غير ماله . وكذلك إذا أخذ دونه .

وقيل : يأخذ مثل ماله ودونه . ولا يأخذ فوقه ؛ لأن المال قد حكم عليه
بالاشتراك . وقد بلغ هو إلى مقدار ما يحكم له ، أو دونه عند الحكم .

وقيل : له مثل ما به من هذا المال الذى صح فيه الاشتراك .

فإن لم يبلغ من ذلك إلا إلى فوق مثلما تصرف ؛ لأنه كذلك يحكم الحاكم
عند اختلاط الأموال ، أن يوفى كل واحد منهم بقدر حصته ، من جملة المال ،
بالترادد فيما بينهم ، فى تفاضلها ، عند عدم صحة كل مال بهينه ، وصحة
اشتراكهم فيها .

• • •

باب الضمان بسبب الجبار

ومن طوالب بالخراج ، فطلب رجلا يكون معه ليلتمس الخراج ، فدفع إليه موكل ، نظم ذلك الوكيل ، أحداً في ملازمته لهذا الرجل ، فلا آمن عليه الضمان ، إذا طلب إلى السلطان إنساناً يظلمه ، ويظلم غيره . وليس له أن يطلب من يظلمه .

مسألة :

ومن أخذ جندى ، ففر منه ، ودخل على قوم يطلبهم الجندى ، فأخذهم . وكان دخوله ملتجئاً بهم ، وهو لا يعلم بطلب الجندى لهم ، فهو سالم - إن شاء الله - وإن كان دخوله عليهم معرفاً بهم ، فهو آثم .

ومن دفع إلى عامل الجبار دراهم عن رجل بأمره ، ثم قبضها من العامل ، فمليه الضمان لصاحبها الذى أخذت منه ، إذا كانت أخذت منه بغير حق ، وعلى العامل أيضاً الضمان ، وهما ضامنان لها ، حتى يؤديها إلى صاحبها .

فإن أبرأ صاحب الدراهم الآخذها من عامل الجبار ، فلا ضمان على الآخذ لعامل الجبار ، وهو بمنزلة اللص .

مسألة :

ومن سلم إليه أحد دراهم وقال له : أدها نفي إلى العامل ، ففعل كما أمره فجائز .

مسألة :

ومن كان له على جبار حق ، فجاء إليه فقال له : إن هذا الرجل يريد أن يأخذ مني كذا ، فلا تأخذ منه شيئاً ، حتى أعطيك ، أصاح لي من أن أعطيه هو ، فإنه لازم له وعليه أن يسلم إلى الذي ضمن له بذلك ؛ لأن هذا من الغرر .

مسألة :

ومن كان عليه لرجل دين فقال الذي له الدين : اضمن عني الخراج . فضمن عقه ، وقطع عنه المطالبة . ثم قال الذي عليه الدين : فإن السلطان لم يأخذه مني ، ورفعني لي من تسريح ، فليرده عليه ، فإن أبرأه . فنه فجائز - هكذا عن أبي محمد - رحمه الله .

قيل : وإن كان فقيراً ؟

قال : وإن كان فقيراً .

مسألة :

ومن كان له شريك في مال ، فباع شريكه حصته ، وبقيت حصته هو ، وأخذ بالخراج فقال : إن فلاناً قد باع على فلان ، فأخذ السلطان من فلان المشتري ، فإنه يضمن ذلك .

فإن قال : إن شريكي قد باع ، فأخذ منه السلطان ، فلا ضمان عليه وعليه أن ينسك ما قدر .

مسألة :

ومن رأى رجلاً ، قد أخذه السلطان بالخراج ، فجائز أن يطلب فيه النظرة إلى يوم كذا ، فإن يترك له شيئاً مما يطلبه به ، ولا يقول له : خذ منه ، فيكون على سبيل الأمر .

ومن رأى أحداً مأخوذاً بالظلم ، فطلب إلى الظالم أن يأخذ منه كذا ، دون ما يطلب منه ، فليس له ذلك ، إلا أن يطلب إليه المظلوم : إلك اطلب إليه .
ويجوز أن يقال لصاحب الخراج : أن يصونوا أنفسهم عن السلطان ، على وجه المشورة ، في غير حضرة السلطان . وأما بحضرة السلطان فلا .

مسألة :

ومن أخذه السلطان ، وحضره رجل ، وخاف على المظلوم أن يقتل نفسه ، فله أن يغديه بمال نفسه ، ومن مال المظلوم برأيه .

مسألة :

ومن قيد بقيد ثقيل ، فطلب أن يخفف عنه فجائز .
وإن طلب قيده غيره أخف منه ، لم يجوز له ذلك .

وكذلك لا يجوز أن يثبت عليه شيء من الظلم أو الجور . ولسكن يجوز أن يطلب التخفيف عنه والله أعلم .

مسألة .

ومن قيده فأخرج القيد من رجله ، فلا ضمان عليه ، إلا أن يأخذه لنفسه .
فإن عليه رده إلى صاحبه .

وإذا جعلوا القيد في منزل ، فقبلها أحد ، وحولها من موضع إلى موضع لم
يضمن ، إذا كان ذلك المنزل حرزاً لها ، ما لم يبرزها من الموضع ويفيها عنه .

مسألة :

ومن سخرت له حمارة فأتبعها ، فلقى السلطان المسخر لها ناساً فسلمهم ، وجهه
على الحمارة ، وأمر الرجل أن يقبضها ، فليس له فعل ذلك ؛ لأنه ظلم . وأما أتباعه
لحمارته بلا معونة للسلطان في ظلمه فجائز .

مسألة :

ومن حمل على دابته رجلاً أو سلاحاً لفئة باغية ، لم يجر له ذلك .
وكذلك لا يبيع له أيضاً طعاماً ولا سلاحاً .

فإن كانت الدابة له مسخرة ، فأتبعها إلى الموضع الذي يريدونه ، فهو سالم من
ضمان ما أصابوا من دم أو مال ، ما لم يضمنهم ، أو يحارب معهم ، أو يدل لهم ،
أو يرضى بفعلهم .

مسألة :

وإن سخر لفئير حماراً ، وحمل عليه خيراً ، وخاف الطريق والاصوص ، فخرج
مع الجند ليستأنس بهم في الطريق ، فلا بأس عليه ، إذا اعتزل عنهم في وقت
لهم ، وأنكر عليهم بقلبه . وإن أمكنه أن لا يكون معهم بقلبه ، كان أسلم له .

مسألة :

ومن أخذ قهراً ، فجعل على حصاد ثمار ، ليست لأحد ، فإن كان لم يأمر ولم يفه ، ولا أخبرهم عن شيء ، تلف أو بقي ، فلا ضمان عليه .

وإن كان لهم فيما حاسب كالوكيل ، فهو ضامن لكل ما أخبرهم به ، وحفظه لهم ، وعليه الإنكار عليهم ، إن لم يخف . وكان عنده أنهم يقبلون منه ، وإلا أنكر بتلبه ورسعة القمية .

فإن طالبوه حميراً يحملون عليها ، وعبيداً يمينونهم ، فليس له فعل شيء من ذلك .

وكل متول لأمر الجباية المقتضية ، وإن لم يأمر ولم يفه ، فلا يضره ذلك . فإن أمر ونهى ضمن . والله أعلم .

مسألة :

وإذا كان في بلد عوانان للسلطان ، فأخذ أحدهما شيئاً من أحد من الناس ، فدفن بعضه إلى الآخر ، ثم أراد المعطى التوبة .

فإن كان الشيء قائماً بعينه رده ، وإن تلف ، وكان يعرف الوزن رد مثله . وإن لم يعرف فقول : عليه رد حصته .

مسألة :

ومن لقيه سلطان جائر . فقال له : احمل هذا الوعا من هذا البيت فلما دخل البيت قالت امرأة منه : لا تحمل وعاءنا ، وهي صاحبة البيت ، فضربه الجندی فحمله ، فهو ضامن لما تعدى فيه ، ضرب أو لم يضرب . ولا عذر له . والله أعلم .

مسألة :

ومن رأى سلطاناً جائراً ، يضرب رجلاً ، فطلب إليه تركه ، فأبى فقال :
أقتله ، غضباً منه ، فعليه الاستغفار من هذه اللفظة ، ضربه السلطان أو لم يضربه .

فإن ضربه السلطان ، غضباً منه على الرجل الطالب إليه فيه فقتله .

فإن كان السلطان لا يخرج من طاعة الأمر ، فهو شريكه في دمه .

وإن كان خارجاً من طاعته ، فعليه التوبة والاستغفار .

وكذلك إن رآه يأخذ لأحد شيئاً ، وطلب إليه تركه فأبى . فقال : قد طلبت
إليك أن تتركه ، فلم تفعل فأخذه . فكان أخذه له بأمره . فقال له : خذه . فعليه
أن يستحل أصحاب الشيء . فإن أحلوه وإلا غرمه لهم . وكذلك في الخرص .

مسألة :

وإذا أنزل الحداد للجند فرساً ، أو من لهم سلاحاً ، فلا شيء عليه في ذلك .
ولو قتل بذلك السلاح أحداً ، إلا أن يكون في حال مسير الجندى على المسلمين ،
فليس للحداد فعل شيء من ذلك . وإن فعل لم آمن عليه الضمان ، من قبل السلاح
الذى سفه . والله أعلم .

ومن أخذه السلطان ، يحمل له كتاباً إلى سلطان ، من قرية إلى قرية ، وهو
لا يعرف ما فيها ، فلا يعجبني أن يحمل للجباية ، إذا كانوا معروفين ، أنهم يكتبون
إلى بعضهم البعض بالظلم ، فيما تمورف بذلك ، فيكون معيها لهم إذا عرف ذلك .

وأما من لم يعرف مافى كتبهم ، ولا شهر معه حين ذلك ، فأرجو أن لا يضيق عليه ، إن كان يحتمل أن يكون فيها ، غير أمور الجور والظلم .
وإن لم يحتمل ذلك ، لم يسعه ذلك عندى المعونة على المظالم .

• • •

باب في الضمان بالجريدة والخراج

ومن أراد أن يعرف ما عليه في الجريدة ، فأخذها ونظر ما عليه ، ثم دفعها الجاني .

قال أبو عبد الله : يكره له ذلك ، وجبن عن تضمينه .

وعن أبي الحسن : أنه يضمن ، إذا قبض الجريدة وتركها ، وأخذها الجاني ، ومدّها إليه ، فعمل بها الجاني ، لزمه ضمان ما وقع من ظلم في ذلك .

وأما إذا لم يردّها إلى الجاني ، فلا شيء .

وإذا أراد الوقوف على ما عليه فقال : للجاني أن يريه اسمه ، وهو ينظره .

مسألة :

ومن أخذ جريدة من بعض السلاطين ، وأعطّاها جانيًا ، فهو ضامن لأرباب المظالم ما ظلموا .

وإن لم يعلم كم لكل واحد ، غير أنه يعلم أنهم ظلموا في الجملة ، فإنه تسلم إليهم بعد الصحة عنده ، فإذا لم يصح فلا شيء عليه ، إلا أن يصح أنه أخذ منهم ، فوجد اسمًا فيه أحد عشر درهماً ، فزادوا عليه فقالوا : هو أحد عشر درهماً ، فكسب عليه كما قال ، فعليه الضمان .

قال أبو محمد : إنه لا يقول : إلا زدت عليها فقط .

مسألة :

ومن أناه جندى بكتاب ، فيه اسم قوم . فقال له : اقرأ لى هذا الكتاب .
فقرأ له . فساق الجندى القوم فى الخراج ، وأخذ منهم ، فما أخذ من القوم ، من
بعد أن عرفه القارئ أسماءهم ، وأخذهم بدلالة ، فهو ضامن له .

فإن ساقهم أو حبسهم ، ثم أطلقهم بعد مدة ، وطلبهم فلم يجدهم ، فهو ضامن
لما أصاب هؤلاء القوم ، من ضرب ، أو غرامة ، أو حبس .

فإن قال : لا أعرف هذا الكتاب ، وهو يعرفه ، فراراً من الإثم ، فهذه
الكذبة أقرب إلى السلامة ، وعليه الاستغفار منها .

وكذلك إن كذبه ، فحلف بخافة شيء من ذلك ، فلا شيء عليه فى يمينه .

فإن كان هو الذى حلف بلا شيء ، مما ذكرت من ذلك ، فعليه كفارة اليمين .

ومن كتب لجابى السلطان جريدة ، فأخذ بها أهل البلد ، سقة أو أكثر .
وكان ذلك بجهل منه ، ثم ندم ، فطلب منه ، ولم يعطه إلاها ، فيوجد أنه ليس عليه
أكثر من النادم والتوبة ، ولا شيء على من وهب لهم القرطاس ، ولا يدرى
ما يكتبون فيه .

مسألة :

ومن قرأ كتبهم ، فيها المضار على الناس ، فليستغفر الله تعالى فيما فعل ، ولا يعود
يقرأ لهم ما فيه المضرة على الناس ، ولا يقول لهم الكتاب بذلك .

وإذا طلب الجبايرة دواة ، أو محبرة ، أو أقلاماً من أحد ، فكتبوا بها
ظلماً لأحد ، فلا ضمان على من دفع لهم ذلك ، إلا أن يكون أعانهم بذلك ، فعملية
الضمان .

وقد جاء الحديث عن النبي - ﷺ - : يحشر الظلمة وأعوانهم ، ومن أعانهم
ببرى فلم إلى الفار .

مسألة :

في كتاب السلطان ، إذا خرج من الكتبة ، وطلب الرد إليها ، هل يسمع
المشايع أن يطلبوا له إلى السلطان يردده ؟

فإذا كان على الظلم ، أو شيء من الباطل ، فلا يسعهم ذلك ؛ لأن ذلك تعاون
على الظلم والمعدوان . والله أعلم .

باب في المعتقائين الرهائن وما يجوز لهم

ومن ارتهنه السلطان ، فليس له أن يستأجر أحداً عوضاً عنه ، ولا لأحد أن يحوز نفسه لذلك ؛ لأنه معصية . وقد جاء تحريم الأجرة لتكامل معصية .
فأما إن اختار أحد أن يكون موضع هذا المرتهن ، عن طيب نفسه ، من غير أجر ولا جبر على ذلك فجائز .

مضادة :

وللسيد أن يجعل عبده موضع . وإن كره عبده ، إذا كان يعلمه ويكسره ، وكان ذلك لا يحول بين العبد وبين أداء الفرائض عليه .

وأما ولده البالغ ، فهو والناس في ذلك سواء .

وأما الصغير فإن فدى نفسه به من الظلم ، فجائز له ، وهو ضامن لكل ما يجري عليه ، من المشقة والألم في ذلك .

وفي موضع - عن أبي الحسن - : أنه لا يجوز له أن يفدى نفسه من الظلم ، بظلم نفس أخرى وإنما يفدى النفس بالمال ، لا بالنفس .

وإذا لم يرض لنفسه بالظلم ، فلا يرضى به للصبى ، ولا لليتيم .

قيل : فيلزمه للصبى أجرة ؟

قال : لا علم لى بأجرة العبي . فإن كان من جهة الحبس فلا .

وإن سأل أحداً أن يشتري له عبداً ، ليجمعه مكانه ، فبجائز لمن سأله أن يفعل ذلك . والله أعلم .

* * *

باب في الخرص وحرص الخراج

وعن الخارص هل يبرأ منه ، ولو لم يعلم أنه أخذ بخرصه : من أحد من الرعية شيء ؟

قال : الخرص الذي شهر من هؤلاء السلاطين الذي هو ظلم لا يخرج له منه إلى غيره من العدل فكل من ثبت عليه اسم في المعونة فيه ، وجب عليه حكم البراءة ؛ لأنه من أعوان الظالمين .

وأما الدال إذا سئل عن مال غيره ، فإذا فعل ذلك بعينها على الظالم ، برأ منه حين معونته على الظلم ، عمل به أو لم يعمل به .

وأما الضمان فلا يبين لى عليه ضمان ، إلا أن يعلم أنه أخذ بدلالته ، إذا تاب من ذلك ، واستغفر ربه من المعونة على الظلم .

وفي موضع - في الذي يخرص على الناس أموالهم لم يبرأ منه ، فيصم من خرص عليهم يريد ظلمهم ، ويكتب عليهم بحوره مالا يلزمهم ، فقد ظلمهم بفعله في أموالهم مالا يسعه ، فهذا يستحق البراءة منه ، إن أخذ أموال الناس بخرصه وظلمه .

وإن لم يؤخذ من أموال الناس شيء بخرصه ، ولا بكتابة ولا بدلالته . فإن كان ولياً ، أو موقوفاً عنه ، لم يعجل بالبراءة منه ، حتى يسقط مما دخل في خرصه وكذبه .

قال غيره : إن كان دخوله في المعونة للظالمين بالخرص ، أو بالدلالة ، أو بالتعمير في الوقت الذي ارتكبه بدخوله في المعونة .

وأما الضمان فحتى يؤخذ المال من المظلوم .

مسألة :

ومن خرس للسلطان النخل والزراعة ، فهو ضامن .
وكذلك إن أمره أن يخرص نخل الأغنياء ، ثم سلمها إلى ابن يجمعها وإذا
كتب ذلك ضمن .

مسألة :

ومن أمر الخارص أن يكتب ماله على غيره ، فكتب ثم خرج عليه في
الجريدة . فهو ضامن لما أمر به ، من الظلم لغيره ، في مال نفسه ، أو مال غيره .
والله أعلم .

قال بشير : إن الخارص لاضمان عليه ، إنما هو متوم ؛ إلا أن يكون يكتب
أسماء الناس ، ويرفع ذلك إلى السلطان . فحينئذ يكون دالاً . وعليه الضمان ،
والضمان على العامل ، إن قبض العامل فعلية ، فإن أدى العامل أجزاً عن العون .
وفيه اختلاف .

مسألة :

وعن شريك في أرض ونخل ، إنما يقسم بالتقديز ، وقف فيها الجازم ، فأبرأه
من حصته ، مما يخرج من الغرم فيها . وكتب على شريكه نصيبه ، ثم خرج الجازم
يؤدي مع صاحبه .

قال : نعم . لبراءة له .

وقيل : حسن ما قال . وما أحسن التعاون فيما يغوي من ذلك .

وقال قوم : لا غرم عليه لشريكه ؛ لأن ذلك ظلم . والله أعلم بالصواب .

قال المحقق :

تم الجزء العاشر من كتاب : « المصنف » بتاريخ ١٣٨٠ هجرية .

تم استعراضه على نسخة بخط عبد الله بن سالم بن سهود المحروقي .

وقد انتهى من نسخها عام ١١٤٤ هجرية .

وكان انتهاء تحقيقه في اليوم الخامس والمشرين من شهر رجب الفرد سنة

١٤٠٢ هـ / ١٩ / ٥ / ١٩٨٢ م .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

فهرست الجزء العاشر
من المصنف في الأئمة

الأبواب	الصفحة
باب في الإمامة وفضلها والحث عليها	٣
» في المشورة وفضلها والحث عليها	٧
» في الرأي والتثبت في الأمر	١٥
» في السر وكتمانه	١٧
» في فرض الإمامة والحث عليها والحجة عليها	٢٣
» في قيام حجة الإمامة وثبوتها على الرعية	٢٩
» في ولاية الإمام والبراءة منه والوقوف	٣٧
» في البراءة من الإمام	٤٤
» في أحكام الدول وظهور العدل والجور	٤٩
» في بيان السكمان والظهور	٥١
» من يجوز أن يكون إماما ومن لا يجوز	٥٥
» في الإمام وتفسيره وأقسام الإمامة	٥٩
» في صفة من يكون إماما	٦٣
» من يجوز تقديمه في الضرورة إماما	٦٩
» في استصلاح من يزجي للإمامة	٧٣
» في ذكر الشروط على الإمام ومخالفته لها وقبول قوله منها	٨٠

الأبواب	الصعوبة
باب في بيعه الشراء والإمام الشارح	٨٣
» في الشارح	٨٦
» في لفظ البيعة للإمام	٨٩
» في عقد الإمامة	٩٣
» في ثبوت الإمامة بالتراضي	٩٧
» في صفة العاقلين للإمام	١٠٠
» في مبايعة الإمام للناس	١٠٥
» في عقد غير الأولياء	١٠٩
» في أحكام الأئمة في عصر ومصر واحد	١١٦
» في الجماعة إذا قدم كل فريق إماما	١٢١
» في تقديم الإمام بعد موت الإمام أو عزله	١٢٣
» فيما يجب على الرعية للإمام	١٢٦
» في نصائح الإمام وقبولها ورفضها	١٢٩
» فيما يقبل قول الإمام فيه وما لا يقبل	١٣٢
» من ذلك	١٣٥
» في مكاتبة الإمام	١٣٧
» في الإمام وما يجوز وما يلزمه وما يكون أولى به وما أشبه ذلك	١٤٠
» في الجباية للإمام وللمسلمين إذا ظهروا	١٤٣

الأبواب	الصحيفة
باب في جباية الولاية وجوازها وضمائها	١٤٤
» في استفتاح الإمام القرى والبلدان ومن يجوز للإمام الاستعانة به	١٤٦
» في أحداث عساكر الأئمة وخطبهم والظمان في ذلك	١٤٨
» في خطأ الإمام	١٥٤
» ما يؤسر به الإمام	١٥٦
» في حياطة الرعية ولزومها	١٦٢
» في الأحكام والحدود والجمعة للإمام	١٦٧
» في عذر الإمام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٧٠
» في تولية الإمام للولاية وتفقد وعزلهم	١٧٣
» في استعمال الحديثين وغيرهم	١٧٨
» في جبر الإمام للرعية على الجهاد وغيره	١٨٢
» في الإمام والحكام هل تسعهم العقبة	١٨٤
» في العقبة للإمام والنصيحة له	١٨٨
» في عزل الأعلام للإمام	١٩٣
» في تقديم إمام على إمام	١٩٦
» في من علم بزوال إمامة الإمام في السريرة	٢٠٠
» مثل « ما قبل »	٢٠٧
» ما يجوز فعله للإمام	٢١٠

المصنفة	الأبواب
٢١٢	باب في شرط الحماية
٢١٥	» في خلع الإمام وعزله والخروج عليه وما يوجب ذلك من الحدود
٢٢٠	» ما نزول به الإمامة من العاهات
٢٢٥	» في تبرؤ الإمام من الإمامة
٢٣١	» في عزل الإمام بالتهمة
٢٣٣	» في ذهاب أنصار الإمام عنه
٢٣٩	» في الإمام إذا ضعف عن الإمامة
٢٤٢	» في الملوك وسيرهم وسياستهم وما ينبغى لهم
٢٤٩	» في الجبابة والسلاطين
٢٥٥	» في الجبابة وما ينبغى لمن ابتلى بهم
٢٥٨	» في التقيّة من الجبابة وغيرهم وما يسع منها
٢٦٦	» في أيمان الجبابة
٢٧٣	» في السكن والعمارة ببلاد الجور
٢٧٥	» في مصانعة الجبابة بمال أو مقال
٢٧٧	» في دلالة الجبابة وما ينفع الدال
٢٨٠	» في مقاصصة الجبابة ومعالهم
٢٨٥	» في أخذ الجبابة الخراج من الناس
٢٨٧	» في مباينة الجبابة ومعاملتهم وغشهم
٢٩١	» في الصلاة خلف الجبابة والأكل عندهم وأخذ الجائزة منهم

الأبواب	المصحفة
» في توصيل السلاح والطعام إلى الجبابرة	٢٩٣
» في شكاية عمال الجبابرة إليهم	٢٩٤
» في الشهادة والأحكام إلى الجبابرة	٢٩٦
» في أخذ جوائز الجبابرة من الخراج وغيره	٣٠٤
» في أموال الجبابرة	٣٠٧
» الضمان بسبب الجبابرة	٣١٤
» في الضمان بالجريدة والخراج	٣٢١
» في المعلقة الرهائن وما يجوز لهم	٣٢٤
» في الخرص وحرص الخراج	٣٢٦

تمت الأبواب

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧٨٢ / ١٩٨٣

